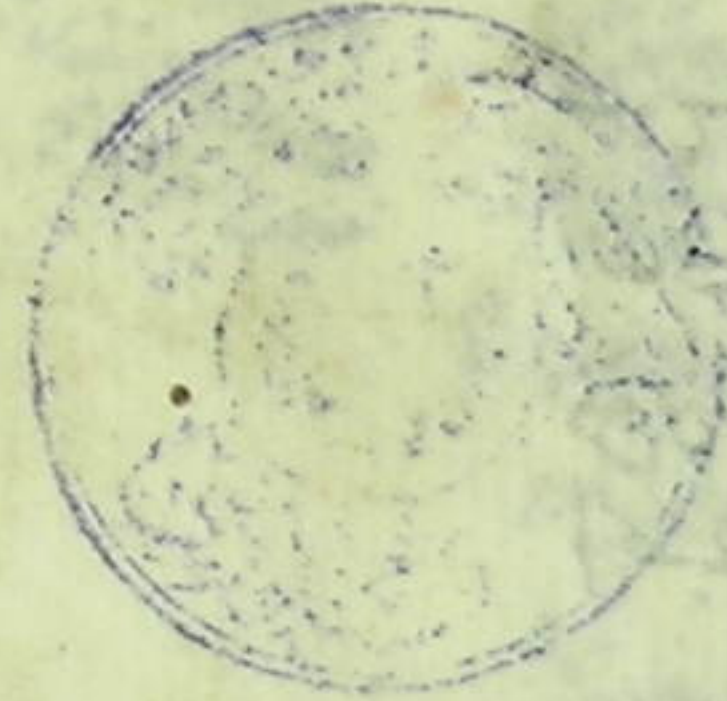




حاشیه مبر فخر الدین علی قاضی میر علی قاضی

1



۴۱۸

۹۷
۱۲۰



Süleymaniye	muhtasar
Kış	400A 240E
Yeni	Nispetiye Pasa
Emir Kaim	318

نرم علی قاضی
چالی او زرنه حاشیه میر علی قاضی
درستگون

قح قاضی
خلیل از هم قاضی

شفا
جای بر شاف



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله العليم الحكيم والصلاة على محمد المصطفى والصلوة على آل محمد الطيبين الطاهرين المعصومين
والآله المحمديين بالخلق العظيم المعصومين عن الابدان المثلثة **وبعد** فيقول افر
خلق الله الغر حبيب محمد بن عبد الله بن الحسين ان شرح الرسالة الابدية للفضل الاوحد
القاصد كمال الدين محمد بن محمد بن قنبر اوله ابد النظار وقلوبه بالعبود علماء النظار
بلغ في الاستبصار كالمشمس ابعه النهار واكنى كمنيت الفاصار قابله به في الزمان
في حبسه ناظر في دققة وجليلة منفعة على احواله وتبصيره حتى سخر في مباحثه على الدر
والاحكام والسفوف والاسرام ومكت عليه مذكرة وقيدا ما ظهر لاول بطر القاصد فكر
الفا تركن كالمستبحر الاستبصار في نظام السواد الى المباحث وذلك لعدم ما عده في
الحق ان الله سمى عليه عنكب السيمان ولما رايت توجهكم مع علمان بقرائة هذا
الشرح لادى وجوعهم فانه من المعدل واخرج الى اريدت لفصيل ما قنبرنا ما عدا
عصبل الاجال في موضعه على وجه الغرض الكسبات الاطال واضفت الى ذلك تحقيقات
عن مؤلف الامرين وهدوفات الاحكام مع ما نافع من توزع البال والالاحوال
مذكرة للاصحاب وبصيرة للطلاب من ادنى الالباب الى ما مله الهداية مسعد اعني
الذليل في السلب والنهاية انه مخوف للصلوة والصلاة والبر في كل باب **قوله** اعلم ان
الحكمة علم عرف الحكمة لادى حبسه للبصرة للشرح ونوطية لذكر العلم بتبيين الاقام
حتى يتمد لعذر ما فيه لم ترك البعض وقد اذ بهذا السر في بيان هبة العلم باني
موضوعه الله هو هو العينية وبيان الغاية للدلالة المعرف على الحكمة على كل باب

به الاطلاع على احوال الموجودات الخارجة عن علمه بطريق الواقع وهذا منصف حليته
وفائدة عظيمة لا اظنك فرغت منها كيف وقد قال الشيخ في اول كتاب الشفاء العبر
اسم مسك العلفه العرف على حقائق الاشياء وكلها على قدر ما يمكن للانسان ان يعقل
عليه ومعرف الحكمة بهذا الوجه كحل غيبته اليها وبالع في كسبها فلما ان العرف منصف
لمعرفة موضوع كذا لك سبب الغاية ملافون والعرفه حكم والقول ان مجرد العرف للعرف
الصدق نحو هذا الغاية ولا حاجة الى ان كتاب بضم مجرد العرف للصدق بالشيء الغائي غايته
الحكمة وذلك لان الخلق على اولي النهى وما لا يد ما ذكرنا ما لقران غايته العلوم العرفه لا يحصلها
اليها وما يكون غايته الحكمه العرفه بالسعادة والتشرف بالكمال الانساني ما قرنا له ان يكون
لشيء غايته شي وعرض للحيث وعلى ما ذكرنا لا حاجة الى الاعتداد لترك العرف غايته ما
قبل ان ذلك لم يقع وهم حوت كذا السبب السبب العادة بتقدير الكتاب واذا الحكمه السبب
كف سببه مؤنه ذكره على ما نقول الحكمه لا صور علمية كما ذكره في محضره في كذا السبب السبب
ولا صلتك لما فاده العرف السبب في تلك الصورة وهو بعينه ما ذكرنا من الغايه المسطوره
العرف واذا انقر ذلك فارجع الى حقيقة العرف وبعض ما فيه وما عليه فنقول العلم لطلق على
اسمها كاد حقيقة وحجابه الاول والادراك مطلقا فتصور ان كان اول صدقها الثاني الصدق
بالا بل الثالث الصدق في المعنى الرابع الحكمه كاحصيه من تكرير الادر كات ولا نسأله
كصفاً كحل على الاول اذ لم نعلم ان يكون الحكمه كاحصيه على ما به علمه في الواقع
صحيح الصدق والاذعان بها حكما ولم نقل به احد وان حمل على كذا السبب الثاني في قوله
ما جاز على الحكمه فيصير كمن صدق ملتبس احوال الاعمال وكحل الماء على الصلة بخبره
ان احوال كذا السبب كذا الصدق متعلق على امسئله لا بالجمول فيقال الصدق بالعلمه

ما في به جارية الصدوق المأخوذ
عن ابن النعمان في نقل كيفية قيامه
تضمن التعريف

وهذا ما يقع كما استمرنا اليه في اطلاق العلم ولا يقال المصدق بمجمل المسئلة وما ذكرنا
طرحه من قبل ان الغرض من العلم هو العلم بالصدق والمصلحة في المسئلة هي معرفة
والغرض من العلم ان الحكم لا يتعلق بالاحوال وكذا الحكم في عين الامر هو العلم بالصدق
بالاحوال ووجه الضعف في هذا القول هو العلم على ما هو في المسئلة ليس هو العلم
على الرابع اذ المسئلة هي الحالة الادركية الحاصلة من تكرار الادراكات مطلقا لا الادراكات
الصادقة فقط فلو جعل العلم ان يكون حكما من حصول له الحالة الادراكية صالحة فمكرر
الادراكات الصالحة ولم يقل احد وقد ظهر ما حوزناه ان العلم هو العلم على الاول والرابع
محل فلو جعل العلم على الثاني والثالث لكن العلم على الثاني والثالث هو ان صاحب الحكم الحاصلة من
تكرار الادراكات الصالحة حكم في المسئلة وان لم يكن كل ملاقاتها واما الادراكات الصالحة
الموجودة في موضوع البعنية الخارجية كما استمرنا في اعطى الجمع في هذا الموضوع
المعروف وقوله علم ما عليه اعلم وجهه ان الموجودات او الاحوال لا يمكن ان تكون على
الوجه وقوله من قبل في الواقع متعلق بالمكانة التي يتعلق بها قوله علم او علم او
بالاحوال بعد ملاحظة تعلقه علم ما عليه به او بالاحوال وحصل ان العلم علم على الاحوال
الموجودة على وجه مطابق الواقع وقوله بقدر الطاقة البشرية متعلق بالمكانة او العلم
او بالاحوال بعد اعتبار التعلق بالبن وحاصله ان العلم بالاحوال هو العلم على وجه
مطابق الواقع بقدر قدرة البشرية في تحصيله ويتوجه على العرف ان العلم بالاحوال
اجزئها الاول بالاحوال بالاحوال ما يجمع الاحوال وبعضها او الحكم وكذا الامر بانها اجزئها
او بعضها او العلم فعلى الاول يلزم ان لا يوجد حكم صلا او خبر فواحدة وجوده في غاية
الاستبعاد والى الثاني يلزم ان يكون حكما كمال حصل له العلم كمال موجود غير وادركية

2
وجوابه باختيار البعض لا مطلقا كما استمرنا اليه بل الاحوال السراطين بها قوة او كمال
الناس الثاني ان الادراكات البشرية اما طائفة كل افراده او فردا مطلقا الاول لا يوجد كمال
او خبر فواحدة وكذا الحال في السق الثاني وعلى الثالث يلزم ان يكون البسطة الدخول
طائفة وحصل له العلم كمال من الاحوال حكما وهو طائفة بل يلزم مع ذلك ان لا يكون كمال
الذي حصل له كمال من الاحوال لكن لم يحصل بقدر طاقته حكما اذ في حوزة تحصيل كماله
وهذا مستبعد جدا الا ان يقال ان الركن المذكور وان لم يصر طاقته لكن هو مقدار
طاقة الغنى فاعلم وجوابه ما استمرنا اليه من ان الادراكات او طائفة البشر الثالث انه
لا يصدق العرف على الحكم الالهية التي هي اعلى قوام الحكم النسخ الشيخ في الشفاء بان
موضوع الاله هو موجود مطلقا فلم يصدق في الموجودات الخارجية فقط وجوابه الشيخ
صرح في اوائل منظر الشفاء بان كماله تحت في هذا على الاحوال الموجودات الخارجية تحت في كماله
ان موضوع الاكبر هو موجود مطلقا على العلم كماله تحت في الموجودات الالهية تحت في كماله
الاول والآخر والعرض في العلم كماله ويرفع الخالف بين كلامه الرابع في العلم
صادق على العلم كماله في العلم كماله ويرفع الخالف بين كلامه الرابع في العلم
الحاصل على ما عليه في العلم كماله ويرفع الخالف بين كلامه الرابع في العلم
وجوابه ان الامر من قول علم ما عليه في العلم كماله ويرفع الخالف بين كلامه الرابع في العلم
على ما عليه في العلم كماله ويرفع الخالف بين كلامه الرابع في العلم
ان العلم كماله كماله في العلم كماله ويرفع الخالف بين كلامه الرابع في العلم
ما عليه في العلم كماله ويرفع الخالف بين كلامه الرابع في العلم
بالاحوال في العلم كماله ويرفع الخالف بين كلامه الرابع في العلم

التي لغزنا واحسانا فدخل في وجودها اذ الف الحجب بالحسنة المحمودة لا توجد بها
ولقد رتبنا داخل في الصافي فلا غبار **قوله** فالعلم باحوال الاول هو ان كان هناك من
هو ان العلم ليس على تلك الافعال لا علم تلك الحسنة بصدق علم يعرف الحكمة مع انه غير
في شئ من الاقلام لم يور عدم دخوله في الحكمة السطرية واذا امسك بالاحوال الحسنة
خرج من العلية ايضا استار اليه من السطح الى الحجاب بقوله كما انهم يعرفون ان
العلم باحوال المحمودة لا من الحسنة المحمودة غير داخل في المقسم لعدم دخوله في شئ من
الاف ام على الاقبح فيه اذ امراد من المقسم هو العلم الذي يحصل له كمال بعد ذلك
ان العلم باحوال من تلك الحسنة مما لا يحصل له الكمال المحمودة كالعالم باحوال المحمودة
المعيرة من حيث خصوصيتها وانما لم يقبل العلم باحوال المتاني بالحسنة لانه كمال القوة السطرية
على ما هو عليه معروفة احوال الاعيان على ما هو عليه في الواقع بقدر الطاقة ولا وجه لاعتبار
الحسنة بهذا كلاف العلم باحوال الاول فان كمال القوة العملية يعام بالامور كما ينبغي
فلا بد من اعتبار نفي هذا السؤال هو انه لا يصدق التعرف على شئ من علم من العلوم
ان الحكمة العملية ليست علما باحوال الاعيان الموجودة بقدر الطاق بل علم بعضها وكذا
احال في السطرية مع ان صدق المقسم على الاف ام ضروري واجتماع التعرف للحكمة المستقيمة
الى المقسم من كمال الراجح لا علم الكمال الى حكمة فلا يخرج في عدم صدق المقسم
هذا المقسم على شئ من العلمين فامل **قوله** فلاننا ما علم لم يقبل ولا انه منان
لا يشهد انه لا بحث في الحكمة عن احوال المحمودة المتغيرة اذا ذكره صريح في انه بحث في
العلية عن احوال الشخص بفراده ولا شك ان الشخص معقلا لا حوالا ما نيا انه شخص
لا صرح به او لا من موضوع العلية الافعال والاعمال اذ خصها ليس بالاعمال والافعال كما

كما لا شخص خاص والحجاب عن الاول ان البحث عن احوال الشخص او الاشخاص بالوجه الكلي
لا بالوجه الجزئي وما تقرر هو انه لا بحث عن احوال المحمودة على الوجه الجزئي من حيث المغير
ولا منافات عن الثبات ان امراد بالافعال والاعمال انما امراد ولا شك ان الاشخاص
انما ر **قوله** والاعمال اجاء الى دخول العمل في الحكمة العملية لانه داخل في الموضوع
الموضوع من اجزاء العلم لكن بمسفا من كمال شئ يخرج حيث قال في اول مسفا
العلقة العملية انما الغاية فيها تكميل النفس لان العمل يعطى بان يعلم ما يعمل فعمله ينتهي
والفكر كنه هو ان غاية الشئ خارج عنه وفيه انه يلزم على هذا ان يكون العلم ايضا
خارجا لجعله غايته ولم يعمل به احد فالظهور دخول العمل في العلم وما حجاب المحمودة بمصالح
الشخص الافعال الصالحة فيما لا يكبر في دفع الابداد او احوال غايه الا بالكتاب يكلف
هو الا من معي **قوله** اما علم بمصالح شخص او شخص خاص ما علم باحوال الافعال والاعمال
الصالحة بل شخص اشخاص انما مستبعد جدا وما قيل من انه اذا كان كمالا بمصالح شخص
الافعال الصالحة لم يلزم ان يكون السطرية الحكمة العملية مقصورة على الافعال الصالحة مع
ان ذلك ليس كذلك وايضا لم يلزم ان يكون الغاية في الحكمة العملية مقصورة على الافعال
الصالحة هي الحكمة بالعصا بل الحكمة عن الرزائل بل انما يحصل من العلم بالافعال الصالحة
لا الصالحة فبقية نظرا لردم المقسم كحوا ان يكون الافعال الصالحة بمعنى الافعال
بصالح ويصح ان يكون الشخص منصفها بالافعال الحسنة ولا شك ان الافعال الصالحة
مندرجة كنهنا فلا يلزم المقصر **قوله** وايضا لا يلزم ان يكون الحكمة عن الرزائل غايه لها فبقية
سلكنا ان امراد بالافعال الصالحة الافعال الحسنة لكن يلزم المقصر عليها من بعض الجوار
يكون المقصر الاصل على بالافعال الحسنة والسطرية الافعال المحمودة بحيث غنها

بالمادة والبحث عن احوالها من هذه الجبسية لم يقع في علم الحجاب لعدم تعلق النفس
واورد عليه ان عقيد العبد بهذه الجبسية كحاج الى استبعاد فان سئل الضرب
القسمه فالحجاب مع ان هذه الجبسية ليست بمنظورة فيها قطعاً الا يرى ان ضرب
العشرة ما كان سواء وقع في الجبروتات او الماديات وكذا في القسمه اذ ليست منظورة فيها
كونها في المادة فانظر على الشيخ في المسائل الشفاء حيث قال علم الحجاب حيث ينظر
في العدد وانما سطره وقد حصل له الاعتبار بالذات انما يكون له عند كونه في الطبع الكلام
والبحث على وجه يسهل الجبروتات لم يقع في علم الحجاب كما ذكرنا فان دفع الابرار نعم توجه
عليه ما قيل من انه اذا كان موضوع الحجاب العدد والمقيد بالجبسية المذكورة لم
يكن يعقله مجردا عن المادة كما ان حقيقة مجردا عن المادة غير ممكن فليزمن ان يكون علم
الحجاب من الطبع على معنى يعبر به مع انه من الرافض ثم اقول اذا كان
موضوع الحجاب العدد والمقيد بالجبسية المذكورة لم يكن موجودا في الخارج اذ العقيد
وان كان خارجا لكن العقيد داخل كما ان في العقيد غير موجود في الخارج بل كونه فاعده
مع العقيد غير موجود فيه مع انه في مطلق الحكم من الموجودات العينية كما عرفت
وهذا مؤيد لما ذكرنا من مراد الشيخ في حصول الحجاب ويمكن دفع هذا التكليف بكونه
على الفطن وههنا ايراد مشهور هو ان مباحث النفس الناطقة المذكورة في الطبع
والآل هي فان كان النفس منفردة في الوجودين الى المادة لم يصح عدم من الطبعي و
اجواب المشهور ان النفس فيها جيبان من حيث الذات لا كحاج الى المادة في
الوجودين فصيح عدم الآل هي وحيث التعلق بالبدن يحتاج اليها فصيح عدم من
الطبعي اما عدم الاحتياج اليها في الوجود الذهني فظنوا عدم الاحتياج اليها في الوجود

الوجود الخارجى فلما تقرر من ان النفس مجردة عن المادة ذاتا وان لم يكن مجردة
فعلا وقته نظرا اما اولاً فلان النفس حادثة بجبروت البدن ومعقودة في الجبروت
الى البدن فلا يصح عدم من الآل هي اذ لا بحث في الآل هي عن احوال النفس في الوجود
الخارجى الى المادة واما ثانياً فلان موضوع الطبعي كجسم الطبعي من الجبسية المعقودة
والنفس حيث التعلق بالجسم ولا عرضة الذاتي ولا النوعه ولا شئ مما قررناه
مبحث الموضوع فكيف يصح عدمها من الطبعي وقته ما شئ وقد احب
بوجوه آخر الاول احصاء الشئ الثاني من التزويد وارجاع البحث الواقع عنها
في الطبعي الى البحث عن الجسم الطبعي اذ قولهم نفس كذا في قوة قولنا الان ان كذا
او كذا ان لو كذا او العكس يؤيده ما فعله بمصرم ايراد مباحث النفس في الفصل
لنعمنون بالان في الحجابات لصرح ما ان البحث عن النفس في الطبعي بواسطة
انهم يحسون عن الاحكام بواسطة انها ذات النفس هذه الصفة وما قيل
من ان قولهم الركنيل جار في قوة قولنا الان يسخن باكل الركنيل وقته نظرا
اذ احصاء الشئ الثاني انما تصور اذا لم يكن النفس محتاجة في الوجود والخارج
الى المادة وليس كذلك فهي محتاجة في الجبروت اليها كما ذكرنا ويمكن دفع هذا
ما ان المراد من الوجود في السقيم الوجود المستقر والنفس سقي بعد البدن فلا يعقود في
الوجود الى المادة وبه اندفع ما ذكرنا او لا على اجواب المشهور فعلى هذا اجواب
آخر الصواب الثاني احصاء الشئ الثاني انفس وجعل البحث الواقع في الطبعي
استطراداً وقته ما فيه فاعلم ان الثالث احصاء الاول من الشئين وجعل البحث
عنه الواقع في الآل هي راجعا الى الواجب لغيره ما جعل موضوعا في البحث

الالهية ايضا الرابع اختار الاول ايضا وجعل البحث عنها في الآلهي مستطاديا
 وسوجه عليها بعد اغراضها من الكلف ان اختار الاول انما يتصور
 اذا كانت النفس محتاجة في العقل الى المادة وليس كذلك كما لا يخفى ويمكن ان يقال
 ان موضوع البحث النفس من حيث التعلق بالبدن والنفس بهذه الحقيقة
 لا عقل بدون المادة انما هي حصار الشئ وجعل مباحث النفس في الآلهي
 والطبعي مبادئ ذلك بحدوده حسيين واعتبارين فان ذلك ان كان الوجود
 في قولهم لا لا يعترف في الوجود الى المادة وما يعترف في الوجود اعظم من الوجود المحمول و
 الرابط والتماثل بين العصبين بقية الحقيقة والنفس الناطقة باعتبار الوجود
 المحمول غير مفقود لما فيها اعتبار الاول صار مجتبه عنها في الآلهي باعتبار
 الثاني في الطبعي وقبيل بحث اما اول فلان اختار الشئ غير مفقود لعدم
 صحة احصاء الاول كما ذكرنا وجوابه ما مر واما ثانيا فلان الوجود اعظم فاذا اورد
 عليه يمنع نقلا للوجود ببقية فيكون الآلهي لا يعترف في الوجود الرابع المحمول
 الى المادة والنفس ليست كذلك لاحتاجها في الوجود الرابع الى المادة كما ذكرنا فاقول
 ان نقول ان المادة الوجود في قوله لا لا يعترف في الوجود المحمول وفي قوله ما يعترف
 اليها الوجود الرابع وقبيل بعد مانيه واما ثالثا فلان كون مباحث النفس الطبعي
 على ما قلناه مما لا يخفى اذا كانت النفس احد الامور المعقولة بالسبب موضوع الطبعي
 كما هو مقتضى ما لا يخفى وليس كذلك فاقول واما رابعا فلان قوله النفس الناطقة باعتبار
 الوجود المحمول غير معقولة الى المادة محل بحث لطايف احتاجها في حدوث الى مادة
 اذ هي حادثة بحدوث البدن وجوابه ما يفهم فذكر ان اول حصار الشئ

الشئ الاول على قول وجعل النفس حادثة بحدوث البدن والشئ الثاني على
 قول وجعل النفس قدما فمقتضى فيها حتمان باعتبار كونهما من حيث
 في العلمين من ان الاعتبار من وجه بحيث اذا النفس حادثة بحدوث البدن عند
 ارسلوا ومتابعة كالشئين اني لغير الفارابي وابي علي بن سينا الحار وغيرهما
 ومباحث النفس المذكورة في مدوناتهم في العلم الآلهي والطبعي والاعراض عليهم
 وهذا الجواب لا يتم على فهمهم ولا يجدي في جانبهم فدير الابع احصاء الشئ
 الثاني والنتيجة ان البحث عن النفس ليس طبعي لان موضوع الطبعي كجسم النفس ليس
 حكم ولا شئ من الامور التي تقرر ان موضوع المسئلة اذا لم يكن عن موضوع
 النفس كبح ان يكون بالسبب الى موضوع النفس وحدهما وزعم بحسب ان هذا الجواب
 كجميعه وفيه نظرا لا يمكن ان يقال انما عرض لنوع الجسم اذ لا يمكن ان يقال ان
 في النفس وفيه تامل انما احصاء انما هو الطبعي باعتبار الاحوال العارضة
 لها في هذه الشئة بهذا الاعتبار معدودة من الصغرى والآلهي باعتبار الشئة
 الاخرى اذ هي باقية بعد فناء البدن حتى باعتبار الاحوال العارضة لها في الشئة
 الاخرى معدودة من الآلهي وفيه ان النفس ليست بالسبب الى الجسم احد الامور
 المعقولة وجوابه ما مر فذكر في قبيل ان اريد ان النفس في الشئة الاول محتاجة
 الى المادة في وجودها فذلك ممكن ولو كانت كذلك لم يكن معدودة من محدودا والى
 انما محتاجة اليها في كسبيل الكمالات فذلك غير محتمل فان حكمه الطبعي انما هو
 يحتاج في الوجود الى المادة فقبيل نظرا اما اول فلان الجسم موجود وكل في قوة منع فغنى
 خارج عن قانون المناظره واما ثانيا فلان النفس محتاجة في اول زمان الوجود الى المادة

كما مرارا وعدا لم يجدنا باعتبار بقائها بعد فناء البدن **واما** ما لنا فلانه
لا منافاة بين احتياجها الى المادة في اصل الوجود وكونها مجردة او كم هي مجردة
انما لا تخل في مادة في اصل الوجود وكونها مجردة او كم هي مجردة ولا يكون
داخلية فيها فانهم **قول** ليس بالآلة التي يرسم بها المجموع الكلي لا يشبه الى بعض موصوفات
الذي هو اسرف في الباقي **قول** والعلة الاولى هي العلة في لغة اليونان السبعة
بالدارر علما وعلمها كما صرح به صاحب المحاكمات ولا كان الا لضاف به العلم
موجبا لهذا السبيل طلق عليه الفللفة ووجه كونه اولى تقدم مرتبة ووجه كونه
كليها مجردة عن الاحتياج الى المادة التي هي منسوبة اليها كونه عند بعض ووجه كونه
الطبيعية وما قبلها ان الموضوع الآتي تقدم ما بالعلية والسرف على موضوع الطبيعى
ولا انما تأخر باعتبار الادراك عن الطبيعى لا ما ذكره او لا متعلقا بالطبيعية فاعتبار
التقدم ليس ما قبل الطبيعة وباعتبار التأخر ما بعد الطبيعة **واما** مراد من الطبيعى
بحكم الطبيعى والصورة النوعية والاعراض لا الصورة النوعية فقط قد صرح بذلك
الشيخ في الفصل الثالث من المقالة الاولى من الالباب السبعة **واما** علمنا لم يخذ في
الكتب المشهورة بعد الاستغناء والتبع لسمي مجموع علما كليا والظن كلام العلم
في شرح الاشرف ان مباحث الامور العامة تطلق عليها من الاسمين وكذا كلام
السرف في تحقيقه على الشرح المتقدم يدل على ان العلة الاولى مباحث الامور
العامة حيث قال بعد علمه بالاعتبار الى المادة الى ما لا يخفى عليها اصلا والى ما لا يخفى عليها
لكن على وجه الافتقار وهذا لا يخرج من الفللفة الاولى وما قبلها كذا اطلاق
العلم الكلي على مجموع في غير هذا الكتاب **واما** العلة الاولى من الالباب فقد اطلق

اطلاق عليه الشيخ في الفصل الثاني من المقالة الاولى من الالباب السبعة
لحين الموضوع كبرت قال في هذا العلم لم يخط في هذه الصناعة وهو الفللفة
الا لانه العلم باول الامور في الوجود وهو العلة الاولى واول الامور العموم
وهو الوجود والوحدة **قول** **واما** علمنا باحوال ما لا يخفى على اور وعلية نهج في السبيل
عن الاجرام العلوية والسفلية على وجه مذکور في كتب السبيل ولا شك ان الجسم
يحتاج الى المادة في الوجود من فطرته ان يكون السبيل داخل في الطبيعى وجوابه على
ما سألنا بعد الشيخ ان هذا السبيل المقدم للمادة وموضوع السبيل التي دونها
المعروفة بالسبيل البسيطة الكم ولا شك في عدم احتياجها الى المادة في العقل بخلاف
الشيخ في الفصل الاول من منطق السفا حيث قال القسم الثاني هو ما لا يخفى على طرفة
الى هذا **واما** السبيل السبعة التي دونها انما تكون موضوعا للجسم على الوجه المذكور
في المذكرة والخفة وهي سبيل محسوسة بالطبيعى وهذه صنعتها جديدة **واما** ما لا يخفى
والسبيل ما هو على طين ما حرره القدماء فلا شك ان كانت كونه الكم مطلقا
غير محتاج الى المادة في السبيل محل بحث كلف وقد صرح العلامة السفا في شرحه
بان السبيل والتربيع وغير ذلك من الاشكال لا يمكن تفعلها بدون العقل
قلت انما مرادهم اعماد مادة كمحسوسة بالنوع كما مر ذلك الاشكال لا يمكن تفعلها بدون العقل
احتياج الى مادة كمحسوسة فوضنا لكن تفعلها لا يوفق على تفعلها مادة كمحسوسة
بالنوع صرح بذلك الشيخ في اول منطق السفا وفي الالباب ايضا فصرح بذلك السيد
به الفطرة السليمة لا يقال بحكم الطبيعى لا يحتاج في العقل الى مواد كمحسوسة بالنوع
وفي التحقيق يحتاج اليها فلو لم يكن يكون البحث عن احواله في الرياضات لا في الطبيعى فلم يكن

الطبع علم على مادة لانا نقول عدم الاحتياج اليها بل انما الاحتياج
 كيف يفعل الجسم مطلق مجردا عن كونه فلكيا او غير فلكي يمكن عادة وهو الاحتياج
 في العقل الادراك المطلق اليها فافهم وتفصيل الكلام ان الحكم مطلق الذي
 عدم موضوع الرياضيات غير محتاج الى العقل المطلق الادراك كما نقل عن الشيخ في كتابه
 الى مادة مخصوصة بالنوع لانه لا يمكن ادراك الحكم بدون مادة كما لا يمكن على كنهه
 وان كان كلام العلامة معناه اني صرحا في خلافه خلاف موضوع الطبع وهو
 وعلى ما ذهب اليه العلامة المعنا اني نقول سمنا الاحتياج في اصل الاستدلال
 والفعل الى المادة المحصورة لكن لان الاحتياج اليها في العقل بعد الاستدلال
 اذ يفعل بعد الاستدلال كما مطلقا غير نظرا الى مادة ومكان الاحتياج في العقل
 اليها مطلقا سواء كان قبل الاستدلال او بعده ولا شك ان العقل كنهه الطبع
 بدون مادة غير متصور وبدون مادة مخصوصة بالنوع معذرة عادة لا النفس
 يحل الجسم بوصف كونه غير فلكيا **قول** وهو العلم الاوسط وليس له كونه اوسط
 باعتبار الاحتياج الى المادة من وجه والاستغناء عنها من وجه آخر فهو واقع بين
 الاعلى المستغنى عن المادة ذهنا وخارجا والادنى المنفصل عنها ذهنا وخارجا وسيج
 بالرياضيات لان الحكماء يعنون به في العلم وكان رياضية العلوم اولها وما ذكرنا
 طرزا وجه كونه تعليميا **قول** ويسمى الطبعي سمي به لانه يثبت فيه عن الجسم الطبعي **قول**
 وجعل بعضهم اسم هذا انظر الى ان الامور العامة موضوعات في بابها فلو جعل
 الامور العامة عبارة عن المشتقات اعني الواحد والكثير والوحد الممكن والكل
 الجبرتي وغير ذلك كما هو ظاهر عبارة المحقق في عنوان الفصول في القسم الثاني يصدق

يصدق عليها انها موجودات عينية وان جعلت عبارة عن كنهها بل انما على قول
 الله كما لو حده والكثرة فعلية هذا القائل ان يترك الاعيان في تعريف الحكمة لكن
 الله حمدنا على كنهها حتى حيث قال في كتابه هذه انما ملاكم اذا اخرج الاعيان في
 الحكمة انتهى ولعل الباعث ظاهر السمكيات قد برهنا يقال من ان ههنا في كتابنا
 وهو ما يقارنها قطعاً حيث لا يفارقها قط لكن لا سوف عليها باعتبار الوجود
 بل باعتبار آخر مثل الصورة فمكن ان يجاب عنه بان هذا القسم لما لم يكن له
 كنه في مبدء الصورة وهو قليل لم يجعل قسما على حده بل ادخل تحت المقارن
 للمادة لا على وجه الاصطلاح **قول** فمن قسما مخرج النفس كما كتب الشيخ في كتابه
 فنه مخرجي والمادة مخرج النفس هي كلمة وحاصلا ان مخرج النفس على كل ما هو
 ان الحكم ليس غني عن مخرج فنه مخرجي ذكر مخرج واراد ما به مخرج واعلم ان المقصود
 ح تصديق على الفهم بالمعنى المصدري لكونه مستخرج من النفس كما لا يمكن في قول الباء
 على السببية العينية تحت كنه الصور الحقة والصدقات المطابقة بصيرت
 مع الحكمة علم كذا وج لا تصدق على الحكم كنه الفهم والعمل لظهور ان الحكم كنهها ليس
 بعلم فلا يلزم دخول العمل فيها ويجواب ان الباء اذا حمل على السببية العينية يصير
 الحكم علم وعمل كذا الا علم كذا فقط اذ العلم سبب قريب للخروج الى الكمال الممكن من
 جانب العلم والعمل سبب قريب للخروج الى الكمال الممكن من جانب العمل كذا ينبغي ان
 يعلم هذا المقام واصل هذا الكلام ما خروجه كلام المحقق في حاشيته
 الشرح المقدم حيث قال اني قد اوردت في الحكمة فليكون مركزه من علم وعمل فان كمال
 الان لا يحصل بمجرد العلم ولذا ان قيل الحكمة خروجه الان الى كمال الحكم من جانب

العلم والعمل فيه بحيث اذكون الحق ذلك هم وكما هو خروج العمل والشيخ
 في الشفاء صرح بخروجه وصاحب التعريف اعني صاحب المحاكمات صرح بذلك
 حيث قال الشيخ اخرج العمل عرفنا بانها كمال العمل لان بالصورة
 الكاملة والمصدرها المطابقة في السطرات العمياء وما ذكر في البيان
 من قوله فان كمال لان الخ غير مسلم كلف وقد صرح في حاشية شرح المطالع
 بان الكمال هو العمل المسفاد اعني من اهدى السطرات وبان الكمالات صور علمية
 الا ان مراد الكمال الاعلى في جانب العلم وفي حاشية شرح المطالع الكمال في جانب
 العلم كمالا ذلك لكن لان كون العمل في الجواز ان يكون شرط حصول الكمال في
 يتوجه على ما قيل من ان كلامه قدس في هذه الحاشية منافع لا يعلم حاشية
 شرح المطالع من ان العمل ليس هو الحكم حيث قالوا بانها ما ذكر في الشفاء
 من انها ما عليه سوف حصولها على ممارسة العمل واما الطريقة لا سوف حصولها
 عليه وعلى هذا ان يكون الحكم العمله خارجا عن العلم هذا المعنى اذ لا حاجة
 حصولها الى عزاوله عمل مفهم من ذلك انها داخله في السطر ولا يمكن انما يصح
 دخولها فيه على تقدير ان لا يكون العمل هو منها انتهى كلام العاقل ولكن نقول ان
 مقدر السيد خروج الحكم العمله عن العمله ما لمعنى كذا فيكون داخله في الطريقة
 بمعنى ما لا سوف حصولها على ممارسة العمل وصرح صحت هذا المعنى في قول
 العمل فيها كما في قوله جعله من قسم هو من فروع الآتي على حقن العتاة ان في شرح
 الاثر ان جعله من فروع العلم يعرف الحكم بكمال العقل انما يحصل ما عليه وجوده
 هو ما عليه الوجوب ما ينبغي ان يتبين ان كمالها بصيرة على ما معقولا مضاهيا للعلم

و مستعدا لعادة القصوى الاخوية كبح الطاعة البشريه ثم الخراف
 من المعصية الى الطريقة والعلمية باق اما هذه العبارة وهذه الامايات العلوم
 وكل علم هو في ظاهره ان سبيل واحد منها وعلى هذا ان يكون المنطق فروع العلم
 الا انهم من غيرهم ادخل في اصل العينة بهذا العلم اما ان يطلب لكون آية على
 اول الاول المنطق الثاني اما لغيره او على قول **الاعين** المعقولة الثانية كتب
 الش في الحاشية هي ما لا يعمل الا عارضا لمعقول آخر ولم يكن في الاعيان ما
 يطابقه وقيل هي العوارض بخصوصية الوجود الذهني وصدق السطر الاول على
 الوجود والوجوب متساويان المعصية الثاني انتهى وصدق السطر الاول على الوجود
 والوجوب كمال ان يكون ناء على ما لزم من ان الوجود قائم بالعلمية من حيث هو وراية
 في البصيرة وتقصيده في شرح الجبريد وهو اشبه والوجوب كيفية لشيء في الوجود
 الى الحاشية وعدم صدق التعريف الثاني باعتبار ان حاشية ان لمعقول الثاني هو
 العوارض النذر للوجود الذهني بخصوصية ودخل في عروضة للعلمية والوجود عارضا للعلمية
 كعروضة على الوجود والعدم مطلقا كما لزم من كون حصول الوجود الذهني ودخل
 في عروضة وان كان الوجوب كيفية لشيء الوجود اليها لم يكن حصول الوجود الذهني
 ودخل في عروضة ايضا **قول** وقد يقال ان هذا الكلام انما يسعينا لاجل الامور العارضة
 مبادي الحاشيات واما اذا كانت عارضا عن الكمالات المذكورة في حاشية الخراف
 ودل على عبارة المعصية في الكثر عن ان الفصول المعقولة لبيان الامور العارضة
 حيث قال فصل في العلم في فضل في الواحد والكثير فضل في المنقسم والمتمايز
 فضل في القديم والحديث الى غير ذلك فلا يسعينا بهذا الكلام اذ من غيرهم سبق

لما كان محمولا على الموجود الخارج على الموطاة كان موجودا خارجا اذا كان
 موجودا بوجود الفرض حقيقة كما هو المقرر عند القائلين بوجود الكلي الطبيعي
 الا ان كتمان نفي وجوده لكن كلاما لمصر في ادل البينات ناظر الى وجوده وما
 يقال من ان البحث عن الموجودات العينية يقتضي ان يكون الافراد موجودة لا
 كون المهنومات موجودة كيف وتوكله كن كذلك استكمل عليه كمال في قوله
 انمكن موجود بوجود زائد لطهور ان مفهوم ممكن لا يكون موجودا ففعله بشكل
 عليه كمال في النظم ان المحكوم عليه في قوله انمكن موجود بوجود زائد هو مفهوم
 لا الفرض والطائفة الفرد بان يكون مقصده مملكة على ان يقول كون مفهوم ممكن غير
 موجود في الخارج محل بطلان عن ان يكون ظاهر كيف وهو متحد مع موجود في
 الخارج لصحة محله عليه فيكون موجودا فيه كما هو رأي القائلين بوجود الكلي الطبيعي
قوله واحتمل الامور العامة ان لا يكون ماقية او لو كانت محمولا لا تناسب
 وذكر في العنوان وان من مناف السبب الذي نقول ان بقوله جعل بعضهم ان ما ذكرنا قوله
 بعضه كونها موضوعات في بابها كما سبب في الية في الحاشية وما يقال من ان
 هذا الجواب غير حاسم كانه الشبهة او من الامور العامة ما ليس بالاعيان
 كالعدم مثلا فمكن دونه بان تحت عن عدم والامساع استطراد في شرح
 به ان الجواب للبريد فالعدم والامساع ليس من الامور العامة على ان عدم كونهم
 من احوال الاعيان محل كنه فلهذا نعمل على الشئ في حاشيته في هذا المقام
 وهي قوله انما لب هذا الجواب الى الغير لانه مني على تاديل عبار النجوم ولا يلزم ما
 ذكرناه من مباحث الامور العامة داخل في العلم الكلي الشهي وفيه انما

ان نقول انما صدر الجواب بصيغة مجهول لطهور ان الجواب ليس للشئ بل هو محمول
 في حاشية شرح مصطلح قسبة الجواب الى الغير لا يقتضي ذكر كنه بل يقتضي بصيغة
 المجهول بعينه وقد يقال ان الامور العامة اذا اخذت على وجه العموم
 لا يكون اعراضا ذاتية لما هو موضوع في الحكم الآلية فلما وجه جعلها محمولا
 وانما اخذت على وجه لصير عرضا ذاتيا للموضوع لا حاجة الى جعلها محمولا
 او موضوعا كمنه كوز ان يكون عرضا ذاتيا للموضوع الفرض كما حقق في موضوعه
 وفيه ان هذا ايضا دم لعدم موضوع الحكم الآلية الى ما لا يفار من المادة
 اصلا والى ما يفرق بينهما لكن لا على وجه الاصطلاح كالا امور العامة كما ان الجواب
 المذكور في الشرح مصادم لعدم كونه بزم عم هذا القابل وقد جعل هذا
 القابل مصادم لعدم السبب المراد على الجواب المذكور في الشرح والانصاف ان جواب
 هذا القابل مع ذلك اظهر من الجواب المذكور انه واجاب بعض الافاضل عن
 الالزام بالامور العامة بان الحكماء قد يطلقون الموقوف العيني والخارجي في
 به الشئ الذي من شأنه انشأه موجود في الخارج فعليه هذا يكون العلم جوال
 الامور العامة من آلاي لان الامور العامة موجودة بهذا المعنى وكيفية
 اما اولها فلما قل من ان الامور الوجودية كالمطلوع من الامور مع ان من شأنه
 يكون موجودا ذهنا الا ان يقال ان الجواب من قوله من شأنه موجود في الخارج
 انه قد يكون موجودا فيه لانه لا يكون من شأنه انشأه الامور ذاتية ووليه
 اطلاق الموجود الخارج بهذا المعنى مسعد جدا فكيف يحل الموجود العيني كما هو
 في تعريف الحكم عليه واما ثانيا فلان المنطق على تعريف ذكر الاعيان يلزم ان يكون

دا خلافي المنطق اذ بحث فيه عن المعقول الثاني الذي منتهى انتم عنه قد
يكون موجودا في الخارج مع ان المحقق المشهور عن المحاور ان المنطق
خارج عنها بعينه الاعيان **قول** وقيل اعرض له وقيل اعرض عن الحكمه العمليه
باسر العقل فانه في الآخرة وفيه نظرا اما اوله فانه خارج في الطبعي ايضا
فلم لم يعرض عنها واما ثانيا فلما قيل من ان الفايده المطلوبه في الآخرة يعقل
العقل كما لا يتاها حاصله ولا شك ان هذه الفايده تنزيت على الحكمه العمليه
بحصول الملكات الفاضله والاخلاق الممضيه لصاحبها والعقل هو المقادير
عن الدين يعقل الكمالات ويحصل لها اللذه الروحانيه وهذه هي الفايده
الاخريه عند الفلاسفه ويكن الجواب بان مقتضى المقال الفايده الفايده الاخريه
عند الم والطبعي مما سوف على كثره مسائل الآتي فاندفع البطلان فما على
قول لاسنا انها اورد عليه ان الابدان على الامور الموهومه لو كان على
للاعراض لوجب الاعراض على الطبعي ايضا ضرورة ابتداء نسا على الابدان منه
وابطال الخلاء واثبات وجود التميل وان القوه بحاله لا يعوى على كثره
عن مساهمة وعلى غير ذلك على الامور الموهومه وهذا الاسر قد وقع اما اوله
فلان الوجه ابتداء اكثرهم ايل لا كثر منها والاعراض الطبعي انما يحكى على
هذه السعير لو كان اكثرهم ايل مبنيا على الموهومات وليس كذلك اما ثانيا
فلما قال بعض الفضلاء من ان الوجه ابتداء اصل المسائل على الموهومات بحيث
ان موضوعات مسائلها امور موهومه وهذا غير جار في الطبعي وفيه
نظر اذ كون موضوعات مسائل الرافضه في اكثر الامور موهومه غير طبل الظ

الظ خلافا كما يطرح للمتبع **قول** فلا بد ان يفرض ان بعض الابدان تعين في
لغز الامر قطبان والادارة العظمه والادويه الصغار ولادالة لهذا الكلام
على كون العظام والمقطعة والادويه غير موجوده في نفس الامر كما قيل في ذلك
وكلام الشيخ في السمات الشفاء صرح في وجود الخطا لو اسلم كونه في الكثرة
ليس فيها خطا بالعقل فلا سعي فيها محور ما لم يحرك وليس شرط الكثرة في ان يكون
جسما ان يكون محركا في بظهره محور او خطا **قول** وان اراد بها ما يكون
انها وقيل اراد بهذا الشئ وهذا على ما يصحح للاعراض اذ انهم لم يبحث عن احوال
الموجودات التي هي وفيه نظر اذ الامور الموهومه وان لم يكن موجودا خارجيه
لكنها موجودات في نفس الامر يطبق بها احوال الموجودات التي رتب على الافلاك
وما فيها وحكاتها والارض وما فيها من ذلك كذا ذكره الله فلا اعتراض منها من
هذا الوجه والوجه الوجه في الاعراض ذكره الله الاستاد روح الله رده في
حواشي على شرح حكمه العين من ان الاستغفار بالرباضه وممارسته نور ملكه
التميز من السعيرات التي يحصل من ممارسه الطبعي والآسي ولا شك ان ملكه
السعير اسد ملكه التخل **قول** ومعنى كون الم لا اذ في تعريف الحكمه التي كثر كثر
في نفس الامر ما سب ان ذكر معناه فقال بعد تفسير العبارة ما حصل له فلا يكون
متعلقا بعد مقرر واختراع مخترع ومثل له بمثال غير موجود في الخارج حتى يظهر
الفرق منه وبين الموجود في الخارج والاملازم المذكور مسحق سواء وجد خارجي
بعد كالمفسر الذي في مقدم الشرطية المستحيل اذ لم يوجد مقرر وعلى تقدير الوجود
سواء قد كثر عنها ام لا ولا حاصل ان التعدير لا مدخل له في كثر الاملازم اذ لو كان

دخل فيه لم يحقق كماله مع عدم كماله والتقدير لكنها محققة بديهة فالفرض
هو الذي يمكنه امكانا وقوعيا ادراك الشيء او اعتباره لا على الوجه الذي هو عليه
فعلى ما قرناه ان دفع ما اورد بعض المحققين على حاشية السيد في شرح المطالع
في ان الفرض هو كدرك مطلقا واذا لم يوجد فلو كان كماله محققا في نفس
الامر لم يكن ان يكون موجودا في الخارج او لم يكن عدم انحصار مطلق الوجود فيها
والعدم كدرك مطلقا في وجوده ان سلم في حال كماله ان لا يحقق كماله
على تقدير اسفاه كدرك مطلقا وحال الفرض على الذي نعتبه الشيء على الوجه الذي
ليس هو عليه كما ينبغي عنه لفظ الفرض في دفعه عن الثمان في الفاء قوله
سواء فرضنا او لم نفرضها قطعاً انتهى كلامه ووجه الاندفاع ظاهر اذا لم يرد بالفرض
ليس كدرك مطلقا بل ما ذكرناه واذم الفاء القول المذكور ثم اذا صلبه ان
اعتبار كماله الذي يمكنه امكانا وقوعيا اعتبار الشيء على ما عليه مما لا دخل
له في تحقق كماله محققا مع عدم كماله كدركه ومع وجوده بدون ان يعتبر
كما هو حاصل ان نسبة الاعتبار وعدمه الى ثبوت كماله سواء وذلك المحقق
في كماله العالي فانه لا يقع من كماله العالي اعتبار الشيء على الوجه المذكور
امكانا وقوعيا وان امكن امكانا ذابا فلو فرض عدم كماله كدركه لا يلزم كماله
هو عدم كماله **قوله** وحاصله ان كماله لفظا فوينا ان كماله مفهوم من كماله ثبوت
ومفروض او حاصل في ذهنه قضية موجبه صادقة يجب ان يكون محمولها ما يتناولها
او متحد مع الموضوع في نفس الامر فيكون موضوعا محققا في نفس الامر اذ ثبوت
شيء لشيء وانما هو مع في نفس الامر سلم محقق المكتبة وكما هو معنى نفس الامر بلا

بلا شبهة مع ان وجود الموضوع في هذه القضية متعلق بفرض الفرض
واخره لظهور انه مع عدم ذلك لا يحقق له ويمكن ان يكون كماله الموضوع في ذلك
القضية مفهوم لقصوره لا لظهوره ان مفهوم الصدق لا يمكن ان يقع موضوعا
قطعا وكل مفهوم يصور في تحقق الواقع محققا في كماله العالي فلا يكون
كيفية متعلقا بفرض فافرض لكن سقي الكلام في مفهوم الصدق الكاذب سقي
فصله عن **قوله** مثلا كماله في معنى ان كماله كدركه موجودة للظرف
فالوجود والتحقق هما هو الوجود والباطن الذي هو مصدر كان انما قصه في ان
كماله على الاعم هو الوجود والباطن والوجود كماله هو مصدر كان انما **قوله**
فصل الاعم هو الخارج الظاهر مراده بيان النسبة بين الطرفين لا من مفهوم
الموجود في نفس الامر ومفهوم الموجود في الخارج حيث لم يعل في الموجود في نفس الامر
اعلم الموجود في الخارج واكثر لو كان مراده بيان النسبة بين مفهوم من لم يعل
فكل مفهوم هو فانه بل يكون كماله مفهوم الموجود في نفس الامر غير الموجود في الخارج
ولا حاجة اليه بخلاف ما اذا كان المراد بيان النسبة بين الطرفين كما سيجي وما قبله من
مراده بيان النسبة بين الطرفين كما سيجي وما قبله من مراده بيان النسبة بين الطرفين
يدل عليه قوله وكل موجود له ولا يردح ما يردحهم من ان اسما قد يكون معدوما في
الخارج ولا يكون معدوما في نفس الامر لوجوده في الدهن وفي نفس الامر كالدنيا
المتصفة بصفات الخارج بدون نفس الامر في المادة المذكورة لان المعدوم في الخارج ليس
مما يصدق عليه الموجود في الخارج على ان وجوده في الدهن لانما في كونه معدوما في
نفس الامر باعتبار عدمه الخارجي فغنى لفظ الدلالة عنه لظهور ان قوله كل موجود له

يخرج على الغرض الامر من الخارج لا يخرج من غير البين وحاصل ان الغرض
اذا كان اعم من الخارج كان كل موجود في الخارج موجودا في الغرض لا العكس
مفهوم الموجود في الغرض اعم من مفهوم الموجود في الخارج ولا يرد مفهوم في غاية الغرض
وهو نظري عن قرب ما يؤيد ما قلنا **قوله** ومن الغرض من وجهه الغرض
الامر اعم من الغرض من وجهه مادة الاجتماع الغرضي من حيث كونه طرفا للذهن كحسبه
ولغرض عن الغرض في الخارج لصدق نفس الامر عليه مع عدم كونه ذنبيا ولما كان
افتراس نفس الامر عن الغرض ظاهرا لم يعرض له الشك بل بين ما فيه حقا وهو كحق
الغرض بدون نفس الامر ومادة اجتماعهما حيث قال لا مكان ملاحظة الكواكب
اي وحاصل ان نفس الغرض باعتبار كونه طرفا للكواكب وهو الغرض البشري
لا يصدق نفس الامر صحيح الغرض بدون الغرض وكما كان في الكمادى العالية
فان نفس السبب المذكورة بلا حقا باعتبار واذا صح اعني نفس الامر من الغرض اذا
الخارج لصدق عليه نفس الامر دون الغرض والغرض نفس الامر اذا قطع الطريق
الاعتبار المذكور وغرضنا نوجب ما ذكره ليدفع الابطال الآتي وقوله فيكون موجودا
اي يخرج على ما يحق الغرض بدون الغرض لا العكس ونوضح ما قدمناه بقوله اذا لم
يصدق نفس الامر على الغرض باعتبار طرفه للكواكب فصدق على الكواكب انه موجود في
الغرض لا في نفس الامر وقوله وزجته الاربع موجودة فيها استارة الى مادة الاجتماع
الغرضي ونفس الامر ونفرض مادة اجتماع الموجود في الغرض والموجود في الغرض لا العكس
لنفس الامر ونفرض مع السبب المذكور انما هو الموجود في الغرض اعم من الموجود في الغرض
حيث من مادة اجتماعهما مع افتراس الموجود في الغرض من الموجود في الغرض ولم

ولم يعرض لسان افتراس الموجود في الغرض من الموجود في الغرض وهذا الذي ذكرناه
وان كان فنه لا يكلف لكن يوضح به سائر المسائل والوضوح وسدفع به ما قبل
من انه انما يصح السبب المذكورة اذا كان امرا من الغرض الغرضي لا الفلاني ولم يكن جمع
انما هو لصورته في وجوده في الغرض لكن دليل الوجود الغرضي يدل على ان المقدم
الخارج كذا آخر من الوجود سواء كان في الغرض الالفاني او الكمادى العالية على
جميع انما هو لصورته في وجوده صرح به السبب كحق في حاسبه شرح الجرد بان الامر من
الوجود في الغرض لا يكون مستتبعا للامر انما رتبته سواء كان موجودا في الغرض الالفاني
او العالية وعلى هذا يصح السبب المذكور اذ كل موجود في الغرض موجود في
الغرض بدون عكس وجوب الاندفاع بعد ملاحظة ما ذكرناه كحق حيث بينا ان
المقدم بيان السبب من الطرفين العموم من وجه والسبب من الموجود في الغرض وليس موجود
في نفس الامر هو العموم المطلق يكون الاول اعم من الثاني وهذا هو المبدأ لموجوده فقال
فان قلت اذا كان الغرض اعم من وجهه في الغرض يكون الموجود فنه اعم من وجه
من الموجود فنه لانه لا يكتف بالغرض لا بدون الغرض في الخارج افتراس الموجود فنه ان
الموجود فنه قلت ان اردت انه لغرض الموجود فنه باعتبار كونه موجودا في
الخارج عن الموجود في الغرض من حيث هو موجود في الخارج فهو محتمل ولا يخبر ما اذا كان
من السبب العموم المطلق انما هو من الموجود في الغرض والموجود في الغرض من غير
اعتبار كونه والسبب بها وان اردت افتراس الموجود فنه عن الموجود فنه
سوى عن السبب فغير مسلم لظهور ان كل ما هو موجود في الخارج موجود في الغرض
والغرض لا يكتف فنه ان وجود كل شيء لا يكتف في الكمادى العالية وانما ان الغرض

الموجود في الذهن من الموجود في العقل لا من وجه ما عساه كجسده لا في الغيبة
الموجود في نفس الامر مطلقا لموجود في الذهن لا باعتبار الجسدية **فقال قوله**
كذلك وجه الجحيم انه اقوى لضعف حله هو ان كل مفهوم سواء كان لصورة او
لصدق لا يحقق في نفس الامر اذا من مفهوم من المفردات الا وثبت له شيء
كما لمفهومية او كونه موجودا في ذهن من الازمان والعصبة الكاذبة ثبت له هذه
الكاذبة والمعلوماتية والسببية التي في ذلك من المفردات في الواقع لا في العقل
لصحة حكمها عليها وبها وثبتت التي في الواقع التي هي معلوم بثبوت كنهه
والغافق فيلزم ان يكون العصب الكاذب صادقا فيكون كاذبا وصادقا معا
ولم يثبت كذب العصب بالصادق فيكون كاذبا وصادقا فلا يكون اجتماع بعضين
محال بل محال واقعا ويلزم ان يكون الجحيم زوجا فيكون فردا وزوجا فلا يصح قول
الان فيكون موجودا في الذهن لا في نفس الامر ويجعل السببية محقرة من الموجود في
الذهن والموجود في نفس الامر وقد تقرر هذا بوجه آخر وهو ان قول الله فيكون
موجودا هو ان كان كاذبا لا ينفقه وان كان صادقا لم يزل ان يكون كونه واجبا
الامر لم يثبت الموجود في الذهن لم يثبت الجحيم والذي يحتمل بالبال في كل هذا الاشكال
هو ان الموجود في نفس الامر لا كان عبارة عن الموجود في حد ذاته من غير ضمنية فرض
الفراض واخراج الجحيم لنا ان يمنع كون المعلوماتية مثلا للعصبة كذا كونه مسددا
العصبة الكاذبة ما لم يكن متعلقا بالصدق والاذعان لم يكن ضمنية الا اذا كان بالكلية
للمبادي العالية على ما هو محقق المشهور من الجحيم وثبتت شيء من هذه الامور
للعصبة كونه منوطا بصولها في ذهن من الازمان ومصولها في ذهن على وجه الاذعان

الاذعان بدون العوض والاضراع غير مضمون لا اقول لا يمكن ان يصدق احد مضمون
الكاذب اذ الذهن المستقيم يصدق مضمونه بل يقول ان لصدقه منوط باضراعه
وان لم يعلم ان اضراعه وادراك شيء لا على ما هو عليه اذا عرف هذا علمت ان ثبوت
شيء من الامور المحذورة لها من غير ضمنية العوض والاضراع غير مضمون فلا يكون معلوميه
ثابتة لما في نفس الامر بالمعنى فلا يلزم شيء من المحذورات نعم بعد تقرر كذا كونه واضراعا
ثبت لها المعلوماتية وغير ذلك وهذا مما لا يورث خلافا وثبتت المعلوماتية للصورة
محال كلام فيه هذا في العصبة السببية للكذب اما في ما هو نظر الكذب فمحال انها
مستحقة في العقل لوزعها كما في مسائل منساعة وثبتت التي هي معلوم بثبوت
الكنهية له على وفي ثبوت له واقعا او زاهيا فاندفع الاشكال ثم اقول مدار الاشكال
على ثبوت المعلوماتية من العصب الكاذب في نفس الامر وثبوتها لها بطل اذ لو
كانت ثابتة لها فيها كانت العصبة المحذورة ثابتة من غير ضمنية اعتبارا محتملا
اضراعا لادراك المحذور لا على ما هو عليه بناء على ما ذكره ان ثبوت شيء معلوم
لثبوت كنهه بدون اضراعه الجحيم غير ثابتة ثبوت المعلوماتية لها لا يكون بدون
الاضراع فلا يكون ثابتة للعصبة المحذورة في الواقع الا ان يقال ان ثبوتها لها يحتاج الى
الاضراع بالواسطة بالذات ولا في الثبوت في نفس الامر انما هي في ضمنية الاضراع
بالذات وفيه ما فيه اذ يلزم من ثبوت الثابت في نفس الامر مع عدم ثبوت كنهه
فما وانتهى وقد اصب عن الاشكال المحذور لوجه آخر وهو انه انما يدل على ان كونه
الجحيم كنهها في نفس الامر ولا يدل على كونهها مستحقة في العقل كنهه ان يكون كنهه في
حداتها كنهه يصح اضراعه مفهوم الروح منها ومصداق الحكم عليها وتحتها معه في

الوجود الاصيل وصدق العضدات تابع لهذا الخدمه المحقق في الفعل لا في النفع الكمال
لكن تبقى ان السببه المذكوره لا يكون من مطلق الموجود في نفس الامر وان لم يوجد
الذات بل منه ومن نوع خاص من الموجود في نفس الامر والمتبادر من العبارة هو الاول
واقول منه بكت لانه لما دل الدليل على ان العنصرية المذكورة كحق في نفس الامر
عليها انها بكت ليصح التفرع الزوج منها ومصدق الحكم بالزوج عليها في الوجود الواقع
وان لم يكن في الوجود الخارجي وصدق العنصرية انما هو مطابقا لثبوتها في نفس الامر
على ما هو مقتضى ظهور ذلك العنصرية وانما لها صادقة بلا شبهة فلا شك كماله **قوله**
فيلزم في مباحث الاجسام الطبيعية ان يحكم ان الحق المحقق بالصدق ان موضوع
الحكمة الطبيعية الجسم الطبيعي من حيث طبيعة وهي الصورة الدعوى التي هي ذكرها
عليها الرجوع الى ما كان المحمولات فيها تثبت للجسم الطبيعي ولا سطر في ثبوتها
كونه مستعدا للحركة والكون بل كسطور فيه كونه ذات طبيعة وهكذا الحال في جميع
الاحوال والمحولات وقد صرح الشيخ في منطلق السقاء بان موضوع الطبيعي الجسم الطبيعي
من حيث كونه المذكورة فلهذا كان الاول في غير الطبعات باحوال الاجسام الطبيعية
لكن استدارة الاحتمالية المعنوية في الموضوع كما ذكره بعض الشرحين ولا شك
المتغير عما كانت الحكمة الطبيعية عارضا هذه الفائدة فاسمها الاول **قوله**
فاقول لا يمكن ان يمنع انما يرد اذا قرر الكلام بطريق الدعوى كما قرره مع ان
منع قوله لان جسم الطبيعة لم يمنع السجدة وذلك في الاما اذا قرر الكلام بوجه
كفر وهوان فقال ما وجد اوله ما ذكرت وحاصله طلب الدليل على تلك الدعوى فلا وجه
لمنع اصلا مع انه يمكن ان ياب مقدمه كنه على تقديره بان يقال موضوع الحكمة الطبيعية

الطبيعة الجسم الطبيعي من حيث هو ذو طبيعة كما ذكرنا وفي لفظ الطبعات استدارة
الى تلك الاحتمالية في مباحث الحكمة الطبيعية هي عندها مباحث الاحتمال الطبيعية
او يقال ان الاضافة في مباحث الاجسام عند استدارة الاحتمالات المعنوية
سواء كانت مذكورة ام لا كما ذكرنا في موضوع السند من ان موضوع الحكمة الطبيعية
الجسم من حيث استعداد الحركة والسكون فاسد لا يصلح للتدبير كما عرفت عدم دلالة
لفظ الطبعات على تلك الاحتمالية المعنوية في الموضوع غير مضمرة بحكمها في مباحثها
يقول البه اذا كان مستعدا لفائدة كونه كماله على كماله على ما يقول البه
اوله في كماله كماله على كماله كماله ما ذكرنا في الفعل **قوله** من حيث استعداد
للحركة ام فان قلت قد عرفت ان الموضوع وقوده مسلم الثبوت في العلم واذا
كان قد موضوع في الطبيعي استعدادا للحركة وكذا لا يكون محمول مسئلة مع
استعدادا للحركة وفتح محمول في العكس كونه في ان العكس قابل للحركة كمنه
والقابلية في الاستعداد قلت اوله ان قيد الموضوع منها ليس هو استعدادا للحركة كمنه
بل استعدادا للحركة مطلقا ولا شك انها لم يقع محمول في كونه كمنه فاما ان قيد
الموضوع السلس استعدادا للحركة فلهذا بل استعدادا للحركة والسكون وما وقع محمول في
الحكمة المذكورة هو في قابلية الحركة فقط لا الحركة والسكون فاما **قوله** فخل الطبعات
فنه انه اذا حمل الطبعات على ما ذكرنا كان عارضا عن الفائدة المذكورة ولا شك
انها اهتم بطريق السطر محملا على ما ذكره اوله وما قبل من ان الكلام في مباحث الاحوال
ولا شك انه لا يثبت في هذا القسم من احوال الحكمة الطبيعية بل يثبت في احوال
الاجسام الطبيعية وكلام القابل اوله في فائدة ان اطلاق مباحث واردة في احوال

مستبعد جدا والطعن في محال بل ولو فسرنا الطبعات بحال الآسام
الطبيعية كان أولى من تفسيرها بمباحث الآسام الطبيعية كما ذكرنا **قول**
ذكره وان الجسم لم يجزها اذا وجدت في الخارج كان لاني موضوع هو كل من يتقدم
وهذا التعريف بطاير صديق على الواجب تقع مع انهم لا يطلقون الجواهر عليه
فاما ان يراد بكلمة ما يمكن بناه على ما استشهد به فيمكن ان الجواهر والعرض في
لا يصدق على انه عز وجل او يقال عدم الاطلاق لدفع بوجه الامكان حيث استند
اطلاق الجواهر على الممكن فقط **قول** في المحال الطول والعرض والعمق وهذا
القييد اما لرؤية الابيضاح حيث ينبغي به حقيقة الجسم ونتم التعريف بدونه اذ الجواهر
القابل للآسام ليس الجسم الطبيعي واما لا فواجب السطح والخط الجواهر بنائه
على القول بوجودها وان لم يقبل بوجودها احكامها وما حصل ان العقل يدل على ملاحظة
الدليل يجوز وجودها بغية التعريف بعد ذكرها حتى لا يحتاج في الاجزاء الى معرفة
الاستدلال على ان بطلانها **قول** اقول فانه لم يحصل النقصان لمراد من الآسام
الآسام الوهم لا الفعلي كما دل عليه دليل بطلان كثره التي لا يجوز وسعي في غيرهما
فاما ان يراد بالقابل القابل بالذات اسرها واسطة فلا يصدق بهذا التعريف على
شيء مما هو ان القابل بالذات للآسام في المحال من غير في الجسم السليبي وهو ليس
جواهر او يراد بالقابل لوسيلة او الحكم فلا يكون التعريف فانه لا يصدق على كل من
الهيولي والصورة والجوهر على ما يفهم من كلام صدر المحققين في حاشية
شرح الجواهر اما اختيار السبق الاول من التزديد ويمنع عدم صدق التعريف على شيء
او بنين ان نخرج النعم لا بعض في عدم الصدق وتوضيح ان الآسام لم تعتبر ههنا

ههنا هو الآسام الوهم بمعنى فرض شيء دون شيء وكلامه مستخرج في اوائل الهيولي
الشفاء يدل على ان الجسم قابل له بالذات وكيل بطلان الجواهر كجسم الهيولي
ذلك وقول الهيولي لهذا الآسام لم يظهر به ما وادفع الشيء في القدر
او تفاوته عنه فهو خاصة الجسم السليبي وعزاد النعم كما ذكره وان ان القابل بالذات
للآسام من غير في الجسم السليبي ليس الا بهذا الآسام مع دفع النقطة
لكن الاسعاض بالصورة فافهم وقد حسب بوجه منها احكام السبق الثاني
والنظام ان صدق على الهيولي والصورة غير مضر وانما يكون مضر اذا كان التعريف
للماهية من غير شيء وادفع من المعروف والمعرف وليس كذلك بل سلفه ما يجوز
للمعروف لا يتم وانه فيه ومنها ما قال بعض السالكين وهو نفس السبق الثاني
من التزديد وزاد في التعريف بعد قوله جواهر روح لا يصدق التعريف
على الهيولي والصورة وانه لمراد لا يرد عليه فلا يصير له ويقترب ما قيل
ان احكامه ان الجسم قابل للآسام حرة ومنها ما قال بعض السالكين ان
احكام السبق الاول من منع لزوم صدق التعريف على شيء وما هو في حاشية الآسام
الآسام الوهم لا الفعلي كما يظهر بالرجوع الى محبت وهذا مع كونه غير حاكم
لما ذهبت اليه كما اعترف به حيث يصدق على الهيولي محال كجس وبها الحقيقة باص
الى ما سجي ومنها ما افاد الاستناد روح الله روح في رساله السوارق مع ان هذا
التعريف لبعض القدماء انهم لا يسمون الجواهر بالحق والالهيام في الافلاك واذا كان
كذلك اندفع الاستناد لوجهين الاول ما خاضر السبق الاخير والنظام ان الجسم
ليس الا بالصورة عنه فلا اسعاض ما يصدق عليها واما الاسعاض بالهيولي

فانما يتم على تقدير وجودها ومتى عرف الجسم بهذا المسمى منكر وجودها فلا
ايراد الثاني اما على القول بنفي الهيولى فبان يرد من القصة القديمة الفعلية
الى العينية او الاعم منها ومن الوهمية وحيد يدفع الانخفاض لظهور ان
الجوهر القابل للقصة العينية او الاعم ليس الا الصورة الجسمية ولاستعدان
لعمل الصدق على الصورة النوعية على تقدير ارادة الاعم الا ان يقال اننا في
الهيولى لا نقول بالصورة النوعية الجوهرية وسجى نغيبه ليقال على تقدير ارادة
الاعم يمكن ان يقال انفراد العينة بالذات وكون الصورة النوعية قابلا للذات
مما لا بد من دليل واما على القول بنسبوت الهيولى فبانها في الشيء الاول لكن
تخفى العينة بالفعل واما كان صاحب المسمى مجوزا للخرق والالزام على
الافلاك كما في هذه العينة جارية في الاجسام كلها فاذا اردت ان يكون بالذات
الطبيعي المسمى على الجسم اذ محصله ان الجسم جوهر قابل للذات لا الجسم
في اجزائه بالذات فخرج بمقدار بقدر الجوهر والصورة بقدر ليقول بالذات و
الهيولى بقدر اجزائه بالذات وفيه نظر اذ القابل للذات للعينة الفعلية ليس
الا الهيولى على القول بها وقد صرحنا ذلك فاذا اخرجت بقدر اجزائه بالذات
لم يصدق المسمى على شيء وما يقال من ان الجوهر والعرض متحدان بالذات متعارضان
بالاعتبار فلا يلزم على تقدير ارادة الشيء الاول عدم صدق المسمى على شيء
اذ محصله ان الجسم جوهر قابل للذات باعتبار من الاعتبارات لا باعتبار انه
جوهر وهذا صادق على الجسم بقدره اما اذا قلنا انه لو كان العرض والجوهر متحدا
بالذات لكان الشيء غير محتاج في الوجود الى الموضوع ومما جاء به في بطلان ظاهر

طاهر وقد استرسل في الشك في القصة حيث قال فان منع ان يكون ما بهية
موجود في الاعيان مرة جوهر او عرضا حتى يكون في الاعيان محتاجا الى الموضوع
ما دفعه لعل وقها لا يحتاج الى موضوع ما والقول بان السائل ليس ذاتا هو
الجسم فبانك موجودا واحدا جسم باعتبار هيولى باعتبار صورته باعتبار ناض
باعتبار مضاف للجوهر وبسبب الخطر السبعة كلاهما مع ان الابد على المسمى
بناء على زعم القوم واما ما قلناه في الجسم مادة البهية لصدقه على الهيولى و
الصورة اذ يصدق عليها انها قابلان بالذات باعتبار على زعمه وكون اتحاد
بالقابل مالا يحتاج الى اخرج لا يجدي اذ يصدق على الصورة المتخذة بزمه
انه قابل بالذات باعتبار من الاعتبارات الا ان يلزم انها جسم هو فخالف
للجود والاعراض بناء على ما عرفت عندهم فاقم **قوله** وصرحوا بذلك فقل
التم حاشية على هذا الموضوع هي قوله فان قلت قد صرحوا ايضا بان القابل
للفصل هو الهيولى فكيف المسمى منها فقلت انما لم يطبق على موضع شيء
دون شيء وبسبب وجهها وعلى الفصل والفك وبسبب فعلها والاوا خاصة الجسم
وعرضه للجسم وباني الاعراض بواسطة والثاني خاصة الهيولى نعم الجسم بعد ما
لعبوله واتحاد بهما الوهمي اذ الفلك لا يقبل العينة الفعلية عنده والمقتصر
هناك هو الفلك والخصوصية بعض الاجسام كما سيجي انهي فان قلت اذا
كان الاجسام الفعلية خاصة الهيولى كجب ان يكون الفلك قابلا له فكيف قال
للخرق والالتزام لا سيما على الهيولى فكيف يصح قوله الفلك لا يقبل العينة الفعلية
فما كان الاجسام المذكورة خاصة الهيولى كجب ان يكون الفلك قابلا له فكيف

يكون قابلا للتحريف والالتباس لا سيما على الهيولى فكيف يصح قوله الفلك لا
يقبل القسمة الفعليه لبعضه الا ان يكون غير الهيولى قابله بالذات لا ان يكون
كل هيولى قابله له لحوار ان يكون خاصته غير ماملة وايضا يجوز ان يكون
هيولى الفلك اذا نظر الى ذاتها وقطع السطح عما هو خارج قابله لكن يكون غير
قبول الجسم الفلك بواسطة الصورة النوعية فاعمل وفي قوله والاولى خاصه
الكم قد عرف وجهه في اجواب الاول من الحاشية الباقية **قول** لا ايجاب
ان حاصله ان هذا موضوع الحكمة الطبيعية الجسم الطبيعي وطلبية المذكورة وله
احوال اعراض ذاتية وكذا الانواع الجسم الطبيعي احوال واعراض ذاتية مناسبة
لها من الاحوال العامة مبادى لمعرفه الاحتمال الخاصة واعرف عند العقول
المعروفه والموضوعات الفن الثاني مقدم رتبتي على موضوعات الفن الثالث
سرعن الحكماء على ما بيظه في انباء العقل وقد قيل ان موضوع الفن الثاني
موضوع الفن الثالث **قول** في ابطال الحق اتم الاظهر ان يجعل ابطال اجزاء
الذات لا يحكي فذكر ان هذا الفن لكونه مقدمة لمبحث الهيولى والصورة لم يعلم
الا لى وقد ذكر بطلانها ههنا للتحقيق ما به الجسم كما سذكره ان لم يكن شيئا
هو انه من ابي علم ولو جعل مسئلة من الفن اسكل احوال الاول موضوع
المسئله يجب ان يكون على موضوع الفن او نوعا منه او عرضا ذاتيا له او
نوعا منه والموضوع في هذا الفصل ليس كذلك **والثاني** ان الحكماء جهت
عن احوال الموجودات العينية والكثرة الذي لا يحكي ليس كذلك وعابيه حوسبه
ان يقال المسئله هي ان الجسم جوهر ذو وضع قابل للانقسام الى اقسامه واما

كان كثر الذي لا يحكي على ما عرفتم جوهر اذا وضع لا يقبل القسمة اصلا
والابطال مسلم للسلطان وهو مسلم لبعضه لانقسامه الى اقسامه وفي
السبعين اجوهر الفرد بالكثرة الذي لا يحكي استارة الى الجسم كان في ابطال
اجزاء الذي لا يحكي في قوة قولنا ان الجسم الطبيعي ذو وضع قابل للانقسام الى
اقسامه وهذا وان كان بعيدا عن العبارة لكن لا يخلو عن دقة ويحصل به الغناء
عن ارباب السعيرين حيث قيل في النجوه ان الحكماء منها سهلون الجسم
عزيم من الاجزاء الذرات لا يحكي فجعل قوله في ابطال الكثرة الذرات لا يحكي في قوة قول
تركب الجسم منه ثم ارجع الى قسمة الجسم بالجوهر وذو الوضع للمعبر ارباب
للموضوع وابعده من ذلك ارجاع مدعى الفصلين بجعل المدعى الجسم عزيم تركب
الاجزاء التي لا يحكي وتركب من الهيولى والصورة فاعمل **قول** لا قطع ولا
كسرا القطع هو الفصل الجسم الصلب او اللين يتخذ منه قسمة والكسر هو الفصل
الجسم بمصادمة قوية **قول** والعجبة الواجبة ان لا كان القطع والكسر معنيين
لوجه مما لم يقصد الى بيان القطعية والكسرة وتقدير لبيان الوجهية
الفرضية لوقوع الاستسباب فيها وعدم الامتنان بينهما كسب الظاهر في موضوع
من الاستدلال لم يعرف منها كما ذكره صاحب المحكمات هذا وادرد المحاكم
ههنا سؤلين الاول ان الاول مدرك للمعاني كونه متعلقة بالمحسوسات لا
للمصورة كعداوة زيد وصادق عمرو واجزاء الجسم ليست منها فلا يكون الوجه مدركا
لها فلا يكون قاسما وقد يجرى هذا ابو جعفر هو ان العينة من آيات تجيئه المدرك
للمصورة لانه آيات الوهم كونه مدركا للمعاني كونه فلا يوجد منه وجهية وبجاء

بان المقسم هو القوة المحيطة به لكن المذكر لتلك القسمة هو الوهم ففهم القسمة
وهي باعبار الادراك وهذا الجواب ليس على ما سبق اذ مقسم الابل
انه لا توجد قسمة لها اختصاص بالوهم وحاصل الجواب قسمية القسمة وهي باعبار
ان الوهم مذكر لتلك القسمة التي هي من المعاني وان كان الالف اسم
للصور ولا يخفى ان القسمة في العظمة والكسرة انما هو الوهم فلو وجد قسمة لها
اختصاص بالوهم لكان ان الوهم ليس قاسما ولو فرضنا انه مذكر لاجزاء الجسم
بل القاسم هو المحيطة وحصل ما اجاب عنها ان المحقق ان المذكر والقاسم واحد
هو نفس كنهها لا يعمل في محسوس بل في طلب الوهم والما لم يكن غير الوهم من
الوعي كحسية دخل في ادراك المعاني صار ادراكها مسوبا اليه فقط واما سائر
الادراكات والاعمال كحسية هو بالوهم وبقوة هي انزل منها مرتبة فضع اسناد
الادراك والقاسمة الى الوهم الذي هو اعلى منه سائر القوى كحسية **قوله** والعظمة
ما هو كماله لانه ليس هذا الكلام على ان المذكر بالفعل لا يكون حتى يسمع العقل
من توهم ذلك قاسما للقسمة التي هي مقابل للوهمية حيث كان مدارك الوهم
حيث لا يخفى انه لم يلزم من قول الما هو كسب الوهم انحصار مدارك الوهم
في كونه بل هو معلوم من الخارج فتدبر **قوله** لو فرضنا جودها فيه ان هذا
يقتضيه كوزان يكون محالا لا محال قد يكون مسئولا عما لم يرد في كلامهم
على الفرض كما ثبت لطلاني في نفس الامر مع انه مذكر للجواب ان المقسم هنا الابل
مذكر للجسم من الاجزاء التي لا تجري وفي السعة كجسم الفرد لا تجري لعلها بال
هذا المعنى بل ولا شك ان العوض السعة كجود موضع السعة في موضعها

ابطال كسبة الاجزاء الى لا تجري وهو انه لو تركب منها لزم جواز دخول الجسم
العالم كلها في جودها وهو بطرقة بيان الملازمة ان تامل الاجزاء لا يمكن الا بالكلية لا بالجزء
واللازم ان الجسم فكل جزء يخاله معه والداخل موجب لعدم حصول الجسم فلا يزيد
جزءا يجمع على جزء واحد وهو كمال **قوله** فلو كان له حاصل الجواب ان المذكر من فرض جودها
لا السعة بل في مقدم السعة وعدم كون جودها في موضع فابلا للقسمة كحسية في السعة
والدرا كالحاج الى اقامة الدليل على بطلانه هو عدم كونه فابلا للقسمة كحسية في السعة
قوله مانع من ذلك ان يكون له مكان مكرما من الاجزاء التي لا تجري فيكون
فمنه اجزاء متلافة في اما ان يكون الوسط مانعا من تلاقي الطرفين بالفعل او لا
وعلى هذا السعير لا وجه لاسيما من وجه منع على قوله لكانت الاجزاء متلافة مستندا
كوزان لا يكون مانعا ولا يتداخل الاجزاء ووجهه فاجدا ولا حاجة بالمتكلمين
معنى التردد ان الوسط اما ان لا يكون كسب كحق مع كونه متلافي ويكون لا الى
ما يقال فان المكرما مكانا يكون الاجزاء متداخلة اذ لا يمكن ما فيها كسب مع تلاقي
سواء على الاول ان الوسط اذا لم يكن كسبية يتحقق معه تلاقي الطرفين ثم ان الجسم
كوزان لا يكون بلك كسبية في لاطاني الطرفين فلا يتم قولهم فابلا لاطاني لم وذلك
ط وسواء على الاخر انه ان اراد الما مكانا لاذني فمهم ولا يجدي سعة كوزان كونه
مستحلا في نفس الامر وان اراد الما مكانا كسب لاطاني فمهم **قوله** وداخل الجواب
ان كسبة الاجزاء لا تداخل هو الملازمة بالاسر كسب لاطاني الجسم على انهم انما
وسرهم ولم يرد في معنونه الاتحاد في الجسم واما ما بنا فلان هذا السعير لا يصدق على
داخل الاجزاء التي لا تجري على فرض الوجود لعدم كونها ذاتا في السعة فلا يمنع

بعد الجسم والمكان بمعنى البعد الجبردي لعدم كون البعد مجرد مجزأ مع التعريف
يعني كون كل من الجسمين متجزأ فبذلك وأما رابعاً فلأنه على هذا التعريف الجسم الواحد
الآخر أو متداخلاً ممنوعاً إذ ليس لها حجم حتى يتحد حجمها ولو ترك قوله في الوضع والجسم وارد
أن كان فيه ذوات الأوصاف والاحكام سلم من بعض هذه المناقشة وأما خامساً
فلأن استحالة تدخل الجواهر مطلقاً من فضائلها عن أن يكون بغير الاستحالة كنف وجوزوا
تداخل البعد الجبردي وجوه الحكماني والنفوذ في أن لا مقدار له أصلاً كما هو وارد
لأنها كاس الاصل والداخل ولأنه ذلك ما استدركه السج على نظامه كبحر في الجواهر
التي لا يجوز كما ذكره بمشاركتهم في أن كل ما لا يكون له انتماس إلى الداخل والداخل سلمون
لعدم حصول الجسم فهو مناف لتركيب الجسم منه ولم يثبت بدعي استحالة الدخول به في شئ
بعد حصول الجسم وظاهر كلامهم هنا طالع أنه لا بد من استحالة بل قال فلما يكون وسط
وطرفه والظاهر على ظاهره **قوله** فيكون الاستحالة في نفسه طرفة الجواهر محلهما
واحد ولا يكون كذلك إلى أحد هاتين الاستحالة إلى الآخر كما في خط واحد طرفاه
نقطتين فإن محل النقطتين واحد مع أن الاستحالة إلى أحد النقطتين الصورية كونهما
إلى الخط الذي هو طرفه كما هي في الشئ في معنى كون الاستحالة إلى الخطات إلى
السطح الآخر طلبت لوضوح ذلك ثم انكم إلى الاستحالة إلى السطح الجبردي في الغلظ
الآن ذلك مستبعد جداً ولم يقل أحد من الحكماء أن الاستحالة إلى الأرض مستحالة
إلى السطح كما هو الاستحالة إلى اليابسة إلى السطح الباطني كما هو الهواء المتداخل فيه
والاستحالة إلى اليابسة إلى الماء واليؤيد في استحالة السطح الجبردي في الغلظ على مثال
هذا **قوله** فلم يلاق الطرفين هم كونهما في الاستحالة إلى أحدهما عين الاستحالة إلى

الآخر مع عدم التلاقي كما في الخط المنتهى إلى النقطتين فإنه الاستحالة إلى أحد النقطتين
عين الاستحالة إلى الآخر بناء على ما سبق ذكره التمس مع تلاقي النقطتين في مكان محلي
مراد أن الاستحالة إلى كائناً حالاً في محل واحد كاستحالة مائة ألفي لا يكون
سواء تمام أصلاً لم يمتزج الطرفين وهذا بدعي لا يعمل بالمنع فمما قبل فاقبل السطحة
الفضائية موجودة عند كثير من الحكماء فإذا كانت في الخط كونه في الخط وملاقيه للهواء
مثلاً أيضاً فانه تلاقي الخط فلو لم يقع بها جسم ما ذكرتم ههنا فلو كان مسهية
بالسطح وهو غير ملائمة بالخط وقدرح الامام في الجواهر كسفرة في ذلك في الجواهر
بجمل تلك الشهادة في السطح والجسم حيث قال الجسم شئ واحد ونهاية السطح وهو عرض
وعرف طاق بما تحته أو ليس هو الجسم فكان هذا الممتنع في تمام السطح صريحاً وكنت
صفحة أخرى ثم ان أحد الصريحين ملائمة للأخر متبادرة على الخط انتهى وبه اندفع
شك مشهور فذكر في الكتب الشهيرة أن السطح ملائمة للجسم ولا ملائمة كما قبل
بعضه فملاقي شئاً مثله فهو أيضاً ملائمة للجسم مثله فكيف يكون وكما لم يطرح
مع أنه يحصل من انضمامها جسم ووجه لا ينافي ذلك إلى السطح غير ملائمة للجسم
حتى يلزم ما ذكره وأما حال السطح غير حال في الجسم المكنون للشيء في ملاقي شئ من قبل حلوله
فيه جوارباً وعلى كنه صدر كنه في من السطح السطح واء الجسم من ههنا الجسم
لا شكال أنه من دفع هذا الحق فمما قبل **قوله** ولأنه لو فرضنا أن بعضه يجوز أن
يكون وفوقه الجسم على طغي كثر من محال على تقدير تركيب الجسم من الجواهر الصنمان
يكون الجسم من شأنه أن لا ملائمة مثلاً بعد ما موضوعه فوقه أو بعده لم تقع جوارب
ملئقي كثر من علم سطل تركيب الجسم منها أيضاً وانت جبراً أن الجسم إذا كان من كماله جوارب كذلك

يكن وضع جسم آخر مركب منها على جسم مفروض لا يقع جزءه على كائنه في العظم
اولا ثم نفرض كذا ما يقع جزءه على كائنه في العظم السليم فيقول **قوله**
فاما ان ملاقيهما على تقدير الوقوع على كائنه في الايدان ملاقي كل منهما سواء في موضع نظارة على
لغز في كل من السطحين القديم او الاخر في السطحين في حوزة عليه وليست به فصلة
واعلم ان الاحتمالات منها كثيرة واسرار السائر في بعضها وترك الباقي وتفصيل
ان يقال ان الوقوع على كائنه في الايدان ملاقي تمامه او بعضه بواحد منهما بالتمام وبعضه
بغيره او لكل منهما سوية او بواحد بالتمام وفي الآخر فالا حتم لا عشرة الاول في الملاقي
بواحد منهما فقط بعضه وهو معلوم انهما مع ذلك البعض مع خلافه فمفروض الثالث
ان ملاقي بعضه بواحد منهما بالتمام وهذا هو معلوم كلاهما في موضع الوقوع
على كائنه في الرابع ملاقي بعضه بواحد منهما بعضه وهذا معلوم لانها مع خلاف
مفروض الخامس ملاقة بالتمام بكل منهما بالتمام واللازم عدم حصول الجسم مع خلاف
المفروض السادس الملاقة بالبعض بكل منهما بالتمام واللازم انهما مع خلاف
الملاقة بتمامه بكل منهما بالبعض واللازم انهما مع خلاف بعضهما التمام الملاقة بواحد
منهما بالتمام وبالاخر بالبعض واللازم انهما مع خلاف الملاقة بعضه بواحد بالتمام
وبالاخر بالبعض واللازم انهما مع خلاف الملاقة مع هذا الامر مع خلاف الملاقة بالتمام على
هذا اظهر في كلام كائن في السطح اذ الملاقة بالتمام لا وجب الاعمى وانما اظهرنا بعضا
سبحنا لا ذلهم وبنا لا اجمال وقوع في الكلام **قوله** ناسب في اجمال اذ في السجدة
عن كونه الفرد كونه الفرد لا كونه اياه الى هذا **قوله** يمكن انما لا دليل انهم اورد عليه
اولا يمكن احضار الفرد في موضع استحالة بناء على استحالة الدخول انما هو على فرض الجسم

42
الجسم منها كما صرح به البديلة في حوزة السطح المتقدم وتبين ان كونه كونه الجسم في بعض
لوقف الاخصار في الفرد مستحيل بالجماع مع كونه في موضعين كونه في موضعين كونه في موضعين
بان ذلك كونه واقع بين الجسمين اما ان يدخل الشيء في مقدار الجسم بالتمام فمعلوم
لا تحادده مع كونه في موضعين كونه في موضعين كونه في موضعين كونه في موضعين
وتنقل الكلام اليه فتكون داخل جميع الاجزاء كونه في موضعين كونه في موضعين
وهذا خلاف ما فهم ولما ان نقول ان الايدان الملاقي على السطحين بالتمام الجسم
عز فابل اليه بالتمام معلوم ان لا يكون مقداره اذ انظر اليه وقطع عما هو خارج
واجب بان السطح وان السطح ذلك لا ان يدعى اليه في استحالة الدخول كونه في موضعين كونه في موضعين
احد السطحين بان وقوع كونه خارج كونه في موضعين كونه في موضعين كونه في موضعين
كونه في موضعين كونه في موضعين كونه في موضعين كونه في موضعين كونه في موضعين
على بطلان كونه في موضعين كونه في موضعين كونه في موضعين كونه في موضعين كونه في موضعين
لغز في موضعين كونه في موضعين كونه في موضعين كونه في موضعين كونه في موضعين
واحد من الملاقة كونه في موضعين كونه في موضعين كونه في موضعين كونه في موضعين كونه في موضعين
محال ان انتهى ولعل هذا ما اخذ مما فعل عن السطحين ان السطحين على الملاقي بعضه في
بعض السطحين بانه لو وقع بين السطحين فلابد ان يتبين السطحين عن جنبه
فكون الوسط ملاقي كل واحد منهما بغيره فلابد في الآخر فمفروض غير مفروض وانما ان
يكون السطحين متلاقيان وتلاقهما فكون ذاهب في ذات كل واحد منهما
وذاته مما نرى كونه في موضعين كونه في موضعين كونه في موضعين كونه في موضعين كونه في موضعين
الاولين تمامهما وقد فرضنا انهما سوية هذا وقد يتبدل في كونه في موضعين كونه في موضعين

الحركة في نفس مائة جواهر ذوو وضع بالذات فلا بد ان يكون له الجهات الست بدنية
ولا شك ان على مائة احدى الجهات غير الاخر قسم ولو دها وما يقال من ان هذا
انما تصور فمالة خط من الاعمال لا فمالة ليل وذلك محمود وكذا ليس كذلك
فلعله مكابرة صريحة وقد يقال في بطلان التركيب من اجزاء لو تالف خط من اجزاء
لا يحكي ودور حول نفسه فالحركة الدورية في خط حوله اما ان يدور حول نفسه في نصيب
اجزاء السطح في جنوبيه والعكس يكون فمالة لا فمالة ام والكن ورسومه الذي
عليه ان حوله فهو متغير في بعض طرافه بالدرج الى الاخر فالدرج في بعض اقطار عليه
الاعمال هف واقول فيه بحث اما اوله فانه تكفي ان نقول انه في شمالي وجنوبي
كما في الدليل المشهور وقد اخذ العايل في الدليل فملغوا المفاهيم الباقية واما
ثانيه فانه يمكن الاقتصار على الشق الثاني من الترتيب بان يوضع في كل عرض خط
مركب من الاجزاء ملائمة لخط الحركة الكلي في الكلام ام وتعتبر الكلام انه ان اراد بقوله
اما ان يدور حول نفسه بان يصير مختار انه لا يتحرك بهذا الوضع وان اراد ان يدور
لا يصور به الا بتبدل الجهات مختار انه لا يمكن ان يدور بل يمكن ولا يمكن ان يرسم
الحركة الدورية حوله دائرة فليس بمقدار تدوير جهات حتى تصور ذلك فان ادعى
البديهة في ان له جهات يرجع الى الدليل المشهور وتوجه السطران المذكوران وبالحكمة
لا بد بالاجماع من دعوى البديهة في ان له جهات والالام الكلام مما هو من خواصه
اضافة المفاهيم الغير المحتاجة اليها الى الدليل المشهور لمبطل الحركة في نفس فمالة وقد
سعد على بطلان تركيب الجسم منه بانه لو مركب الجسم منه لزم ان يكون قطر
ذلك الافلاك مقداره ستة ذرات لا يحكي وانه محج بديهة بان لزوم ان الجسم لو مركب منه

منه لكان قطر المركب مركبا من الاجزاء فليس خط مركبا منه في احد جانبيه
القطر مصلا فمالة فمالة المركب من اجزاء من محيط خط فمالة مركبا من اجزاء كذلك
وقد لزم ان يمكن الوصل بين كل نقطتين بخط مستقيم فاذا وصلنا بين نقطتين بخط
لكان خط فمالة بالمرور وفاقيا بالخط من اجزاء من مع انه مائة خطوط
مستصلة فيكون مركبا مائة اجزاء وهو الخط وهذا الوجه مأخوذ من كلام
الشيخ في عنوان الحكمة والبيات الشفاء حيث استدلل على بطلان التركيب بان لو
تركيب الجسم منه لزم ان يكون قطر المركب من اجزاء من محيط خط فمالة
محج واما استدلاله على بطلان التركيب في البيات الشفاء انه برهن في الهندسة على
انه يمكن تصفيف كل خط طر عرض خط مركب من اجزاء ونصفناه لزم ان يكون مركبا
قول في اثبات اليبول الطان المسئلة هي ان كل جسم مركب من اجزاء من اليبول
والصورة كما يدل عليه قوله هي ان كل جسم مركب من اجزاء من كل في اجزاء
العصل فكل جسم مركب من اليبول والصورة وانما اخذ في العنوان اثبات اليبول
امامه الى ان يحتاج الى الدليل في المسئلة المذكورة هو اثبات اليبول لان وجوده كصورة
معلوم بالضرورة كما ذكره الشافعي **قول** من حيث هو جسم كقول ان الجسم كونه
لا يمكن ان يكون للشيء اول للتعديل ضروريه مباح في التعديل فيكون له
الاطلاق وهو معلوم مائة منه وفيه سطر اذا صار كل من التعديل متصورا
ذكر من بيان الاستحالة مخرج اذ يحصل الكلام على الاول ان الجسم بمقتضى الحسبة فقط
وعلى الثاني ان الجسم سبب الانصاف بالحسبة فقط مركب من اجزاء وهذا افعال على
ولس في تعديله ولا تعديله في كماله على كونه **قول** لانهم يشبهون له ان لا كان

طاهر عبارة المحصر ناظر الى المحصر اجزاء الجسم في الاسان قيد التجميع الصحيح المحصر
واتباعا للشيخ في الشفاء حيث قال كل جسم من حيث هو جسم مركب من اجزاء وماتيقا
من انه يمكن ان يكون اتحادا من اجزاء منها كمال المحل كما سبب في قوله بحل اتحادها في الاخر
مع الصورة الجسمية والنوعية كلاهما في محال فلا حاجة الى التفتيد وان المركب يمتنع عليه
لا يكون الا من جزم ان الصورة النوعية مما يختلف في وجودها فان احكاما والاشتراف
لا يكونون بها فعينه نظرا اذا الاول مسعد جدا وقوله كل احد هاهنا ليس كقوله عند الامساك
والثاني مدفع لان المتكلمين يقولون بالهولي والصورة الجسمية والنوعية كجوه فليترك
غيرهم من اجزاء والاشتراف من كونه الهولي وكلمة مطلق عند عدم الصورة الجسمية وكذا كونه
الصورة النوعية كجوه ولا يكونون بالصورة العرضية كما صرح به الشيخ في السالكين
الاحكام فانما نزلت بالمشات وقام العلامة السيد في شرح الاسان ان الهيئة العرضية
واحد والمغاوت بالاعتبار من فنية باعسا حصول الجسم وعرض باعسا وعرضه وكذا
التم قول واعرض كما اعرض عليه ايضا لوجه حسن اذا الاول لم يلزم علم هذا ان يكون السرعة
حالة في الجسم اذا لما اخصاصت تحت يكونه الاشارة اليها اشارة الى الجسم السرعة
حالة في الحركة فلا شارة اليها اشارة الى الحركة اذا الحركة حالة في الجسم او قول كل جواب
بان اتحادا من الاخصاص هو الاخصاص واسطة كما هو متبادر والسرعة بالمشية
الى الجسم ليست كذلك انما في انه يلزم ان يكون احد العرضين كمالا في الجسم في الآخر
وليس كذلك سان الاول ان اتحاد الاشارة معق كما ذكرنا في قول كل جواب
فذكر انما في انه يلزم ان يكون حصول الجسم في المكان حلا سواء كان المكان هو
السعة مجرد عن المادة او السطح الباطن في اتحادا في السطح الظاهر من تحوي او الاشارة

اذا كانت اشارة الكل من الممكنات وممكنات اشارة الى الاخر وجوابه يظهر مما سبق له
في اجواب عن الاعراض ثلثات فمدبر الرابع انه لا يصدق على حصول الصوت في البسطة
لكنه لا يصدق محسوسه فلا تارة اشارة بها اشارة محسوسة حتى يكون الاشارة الى الصوت
اشارة بها ويمكن دفعه بأنه يكون اتحاد الاشارة كونها كمالا اما البسطة المحسوسة
تتضمن ان لا يصدق على حلول الماصوب في الاجسام لكون الاصطوب غير متساوية
الها بالاشارة المحسوسة وجوابه ان الاصطوب محسوس بحس السمع وهذا كماله لا محسوس
الشيء وهو انه يلزم على هذا ان يكون احساس السمع بالصوت وهو الاحساس بالسمع
بالهواء الذي حصل الصوت فلو لم يكن ان يكون الهواء مسموعا محسوسا بعد فلو كان يثبت
على كماله الرابع بجميع اشارة كماله التغيير كما سيجي فلا يعقل **قوله** الا وان
لا يصدق **ا** وجوابه ان اتحاد البسطة اعم من التحقق في العذير وكون اعراضها
غير متساوية بالاشارة محسوسة غير قادحة في صدق التعرف اذ لا يمكن ان البسطة
الى اعراضها غير اشارة البسطة وجوابه بان المقصود منها تعريف طول الجواهر فعدم
على حلول العوض غير مضر لكلف جدا مع انه لم يؤخذ في التعرف فيه جواهر فصدق على
السواد في الجسم متساوفا بعضه ولا دلالة لعمارة التعرف اصلا على كون الجسم كماله
جوهرا او كماله الجواب بان اتحاد من الاشارة اعم من محسوسة والعقلية والاشارة
العقلية الى اتحادات بالاشارة الى الاعراض العوض كلف مستبعد جدا بل
الطحا ذكر المعرض انه لا مصور الاتحاد في الاشارة العقلية اصلا واعلم ان القول بان
الاعراض الاول والثاني واحد لكونها ايرادا على منع التعرف قبل كماله ودفع ظاهر
المتن على اولى انتهى **قوله** الثاني انه لا يصدق **ا** حسب ما في المقصود تعريف كماله السري

وفروج طول الاطراف في محالها غير مضر ووضوح ان كرادم الاحصاء من الحساب كالم
لاحيث يمكن بصير الشان متوازن في الذات كما في الاطراف المتداخلة بل مع بقاء
المغايرة من الشبان بالذات ووج بصير العرف مخصوصا بالكل والشرع ويندفع عن
الاشارة في فافهم **قوله** فان الاشارة الى الخط لا يجب ان يكون قدس اذ لا يدرى ان
محمود من طباق الاشارة على ان لا يلبس كذا كلب بل يبدى الارادة على كذا
الاشارة الى الطرف مع الاشارة الى الطرف بمضاهية في امكان ذلك سبلة وعلم حقيقة
الاشارة تعيين المعلوم من بين محمولات وما نفل عن بعض محمولات هو بيان كسفة
هذا السمين في العبارة مساجد حيث في الاشارة فيكون امتدادا خطيا او امتدادا سطحيا
وامتدادا جسيما فافهم **قوله** ويمكن ان تكلف ان تعرف وجه ادفاع هذا الاثر
فلا حاجة الى كتاب هذا الوجه البعد الذي لا دلالة لغيره كعرف عليه والاضاف
انما هو صحيح ان العرف يحل على المعاني محبها واما منها وكنتاد من العبارة غير هذا
وذكر كذا في سبب في شان كون هذا الوجه مكلفا ان الطائفة اراد الاحصاء في شرف
الى حد الاحكام ولا فرق بين دل على ارادة هذا المعنى منه ثم نقول ما ذكره في سبب مطروقة
اذ الطائفة اراد الاحصاء من العام الغير المتفرق الى حد الاتحاد بل مع بقاء المغايرة
كما ذكرنا هذا وجعل يلزم بناء على هذا التكلف استندراك قيد الاحكام في الاشارة وجب
بمنع لزوم الاستدراك مستند البان لولا له لصدق على المحمولات نسبة العلة ثم اقول
يمكن الجواب عن الثالث بان كرادم احصاء من الشبان مخصوصة تحت بعد الاشارة
واما سبل الاحصاء من كبد ان يكون في احد جانبي فقط وهذا في الاطراف المتداخلة
غير محقق فلا انتفاض بها **قوله** اي لا يمكن تحقيق هذا المعنى في قول بعض في سبب جيب

قال اي كبد شخصه ووجوده **قوله** امين على ما ذهبوا الى ان شخص الصورة بالهوية
شخص العرض الموضوع وفائدة هذا القيد اخراج سطوح الافلاك كما في فانه لا يمكن
مفارقة بعضها عن بعض كمن بواسطة ان شخصه ووجوده موجود على بل لا يسمع كمن
والاساس ان يتقن وانما من محصل العرف عدم امكان كقول الشبان بدوهم الا حسب
احصاء شخصه اليه او وجوده وليس في كلامه جعل التحقق سببا لوجود الشخص
حتى لو عرض عليه ان هذا المسمى غير صحيح لا يفرق وان يكون الوجود والافلاك متزايدة بل
عوضه عن شخصه وكراد ما ذكرنا ثم اقول مع فاني الجواب المذكور من التكلف في سبب
بالسبب الى الصورة فليزوم ان يكون حالة في الصورة اذ لها احصاء من الصورة كبد
لا يمكن تحقيقها فيها بدون الصورة فافهم وقيل يتوجه على قوله من على ما ذهبوا اليه
ان ما ذهبوا اليه هو ان الصورة بالهوية لا شخصها بها والقول بان الشكل في
شخصها لا يصدق ان الشكل منها في الصورة بغير كيف يكون عليه شخص
الصورة وفنه نظر لا مخرج بان الشكل في شخصها ما ذكره ان الشكل منها في الصورة
بكرات ابراد على وجههم اوردده الامام الزائر في شرح الاشارة واجاب عن تحقيق
الطوسي من شرحه باسئلة السامع والاصل ان عرض الشان هذا وجههم لان هذا في
عليه مراد اصلا كلف وقد ذكرتم آخر حجت السامع ان الجواب عن الشكل ليس شخصها بمعني
يعني الهذبة بل بمعنى انه لازم لشخص فافهم **قوله** نظر الى ذاته ام في بعض الشروح ان
من اخرج حلول الصورة لطيران الاتصال والاعتصال عليها لا لذاتها وقول في خطا في
الصورة لا يمكن تحقيقها بدون الهوية كما ذكره السامع وطرا ان الاعتصا كل شخص على جيبها
الها كما لا يخفى **قوله** انما يكون انما من سبل ان كرادم احصاء من الشبان فانه يكون بطريق الاحكام

[illegible]

فبين ان الاسماء على ما ذكره من ان لو لم يكن على ما هو كسواء من الكلام اذ مقصود ان لا
لا يحتاج الى المادة في الوجود اصلا لاني فانه اذا لم يكن موجودا في الخارج والوجود
لا يحتاج اليها فيه والظاهر ان يتوهم للموضوع وهو البعض ان يكون الاله ما ذكره الله وهذا من
على ان يتوهم الشيء في نفسه متوهم كسواء فان نعم الكلام والا فلا لكن الكلام كسواء
في مواضع اخرى في الفقرة سلمنا الالهيته عليه لكنه غير ارفع لاعرف من ان الكلام كسواء
غير متوهم في مادة فافهم **قوله** انما لازم الدور من الالهيته محاجة الى الصورة المطلقة في الوجود
كما ينبغي وكذا ان يحتاج الصورة كسواء في الوجود الى الالهيته ولا دور لغيرها في الوجود واقول
لا يجوز في حاجة الصورة كسواء في الوجود الى الالهيته اذا احتججا بها اما ان يكون لها فيها
السبيل الى الاول للزوم الدور وهو خطأ ولا الى الثاني اذ الشخص غير موجود فلا وجه له في حاجة
الصورة كسواء في الوجود الى الالهيته باعتبار الشخص في حاجة احصائها الى الالهيته في حاجة
في كونها كسواء الى الالهيته كما ينبغي على المثال في مثل **والقول** ان الالهيته في حاجة الى الصورة
علة فاعليه الالهيته والصورة في حاجة الى الالهيته لكون الالهيته علة فاعليه لها فان الدور في
الزوم الدور كسواء لان مطلق علة لا تقدم على محلول فلزم الدور على العلة كسواء على
قراء بعضهم بان القابل كسواء وجوده مع المقتول كما ينبغي فنقول ان القابل مقدم على
فككون الصورة مقدمة على الالهيته ولا كانت الالهيته فاعليه لها يكون الصورة غير مقدمة
عليها فلا وجه للزوم الاحصاء في الوجود مع ان كسواء ان الصورة ليست علة فاعليه
كما ينبغي فافهم **قوله** كما هو عندكم استاذ انكم ارباب القابل في كسواء كسواء كسواء
ككون متصلا واحدا لا يفر من ان القابل الذي هي الاستعداد لا كسواء مع الفعلية
قوله ان كسواء مع الاحكام فككون مصلاني في **قوله** والا فان لم يكن اخذوا انهم قائلون

الشرطية ان لزوم كذا، وجازح الى التردد المذكور وليس كذلك لظهور ان قوله الاول
 لم يكن بعضا من اجسام مرجع الى السلب الكلي اذ سلب العام سلب جميع افراده لم يمتنع
 في الواقع وهو مسلم لوجوده في ذلك هو خالف ابقاء الحسن على حاله **قوله** لا يمتنع
 محصله ان الكلام في كسبه مما هي فلو تركب من اجسام غير متناهية لكان
 معلوم ان يكون غير متناهي مقدار وانتهى وايضا الضمان الاجزاء الغير متناهية لا يمتنع
 غير متناهية مع كونه محصورا بين احكام من هذا خلاصة فشرح العدم مع حاله
 وسبحي من حيث البرهان السليم والسلف في هذا الكلام ولطمان تركب اجسام غير متناهية
 وجازح فذكر في ذلك الشرح وحاصله لو تركب منها لا يمكن قطعه لكونه في زمانه
 لان قطعهها موقوف على قطع النصف الموجود بالفعل او لا وقطع النصف موقوف على قطع
 النصف وهكذا الى النهاية وهكذا مع انه يقطع في زمانه منسأه واورد عليه الزمان كما ذكره
 قابل للقسمة لا الى نهاية لكل جزء مفروض من كونه يقع في جزء مفروض من الزمان فعدم امکان
 القطع فيه مع اقول موقوف غير متناهي بالفعل في زمان متناهي كما ذكره لها مبدءا خلاصة
 كان الزمان قابلا للقسمة بغير النهاية ام لا لظهور ان لزوم اختصار غير متناهية بالفعل
 هذا ما سيجي ويغرب منه ظاهر ما قبله في شرح الهياكل انه لا خلاف في قول الصحيح ان
 الابعاد اعضاء لصفة وهكذا فلا يمكن ان يقطع فذمة غير متناهية ونية ما قبله انتهى
 والسفر في ظاهره على التام وقيل لو صح هذا الدليل لزم ان يكون كسبه كسبا من اجزاء
 لا اجسام بل انما هي لان ذات تلك الاجزاء غير متناهية في الواقع وان لم يكن كذلك فخرج
 وهذا القدر كما في امساع قطعه في زمان منسأه انتهى وقيل لظهور ان الكفاية كسب الاجزاء
 والاقدار متناهية بخلاف هي هنا فالو فرض تركب كسبه من اجسام غير متناهية بالفعل فذمة

ما سيجي بهذا الدليل بطلان عدم تناهي الامور كونه كلما سلب تركب في اجسام غير متناهية
 بالفعل اذ الترتيب متحقق على العرض المذكور كما لا يخفى على المتأمل وكذا لزوم كسبه الكسبه
 بدون الواحد مع ان الوحدة مبدء الكثرة كما قبل بطلان بعضه ومنع كون الوحدة مبدء
 الكثرة مطلقا بل هو في المتناهي كما ذكره محقق في حاشيته على وابل من الموجود ثم سرح البحر لعله
 جازله **قوله** بل كذا انه لا يتناهي في شئ في شرح السباكل ان الاجزاء كما كسبه يحصل في
 كسبه كما كانت متناهية لم يكن كسبه قابلا للقسمة الى غير انما به معنى لا ينف وان كان غير
 متناهية لزم بالزوم على المتأمل بالتركيب الاجزاء الغير متناهية بالفعل ولا يمنع لفصل في كسبه
 ووجهه هذا على ان لا يردح انه ووجهه فاجاب بان تلك الاجزاء لعمدتها لا تكون متناهية
 فانما من الامور كسبه وفيه شبهة وقد علمت احضار الشق الثاني وغاية ما لزم عدم تناهي الاجزاء
 الوضعية استحالته بما ذكره من انما يخرج من العود الى الفعل كما ان عدم العقل الاول يمكن ان
 ودفعه مسلم لعدم الوجدان في الذات وهذا مما عرفت واما في السارق الكونية
 على غير ما سجد لا يمتنع فقلبه الاجزاء واليات فرضه متناهية على ان يحصل كسبه غير متصل
 لاجزاء يحصل الشرح وتوضيح ان ذات الاجزاء مجردا عن كونه موجودة في كسبه كما لا يخفى
 انه هو المعصّل لا كجذات الاجزاء وبه ظهر وجه قوله فذمة ما قبله وقد يقال مع ذلك
 عن البرهان الاول انه يخار الشق الاول لكن نقول انه ليس متناهي بمعنى بل كسبه
 ان لا يكون غير متناهية فالحاصل ان عدم التناهي صحيح ان يمكن حوجه الى الفعل منسأه
 ولعل بطلانه ان اريد بما يمكن حوجه الى الفعل ما يمكن حوجه كل واحد من منسأه ووجه
 كسبه من حيث كسبه مع ذلك في المذكور منسأه منه واربعة جملة في الشق الثاني متناهية
 غير متناهية اقول اريد كسبه كسب لا بغيره منسأه في الاجزاء ولا بغيره كسبه في منها ولا

معنى كسبه كسبه الى الفعل لا يمكن حوجه
 لانه متناهي مع ان يتناهي كسبه وان
 اريد به مع

الامتداد الذي له صورة حسية وهو هذا المعنى لا يقال الا بغير الالف في الالف
 لعقل الالفين سبباً من وهو متقابل للانفصال والالتصاك فان اريد بالانفصال في قولهم
 لزوم اجتماع الانفصال والمعنى الثاني ان فاللزم من علم ظهور ان الانفصال سبباً من
 لا لعقل الانفصال الذي هو منافق بل القابل للانفصال بمعنى الامتداد والابتناء في الالف
 فان الامتداد عند عدم مانع متصل بانه ومفصل في فاللزم من مغلطة منته علم
 لفظ الانفصال **قوله** ان السوي جوهري محل للصورة بمعنى ان كون القابل محل
 لا ينفوخ بكون السوي اذ هو على ما صرح جوهري محل للصورة حسية ولم يوزع ما ذكره في قوله
 في السوي كجامع كلام السد كحق في قوله حسية على سبيل الجرد **قوله** اعلم ان الحسنة الكلية
 ذكر بعض الشراح خط اقول لا يلزم من انفصال الحسنة على قوله عدم الحسنة في قوله حسية
 وانما الحسنة من الاخرين في قوله عدم كما هو في قوله من الحسنة او بطر ان الانفصال
 حذره الانفصال في مركب من الانفصالات المفروضة وانما هو في قوله وانما الحسنة
 الكل لكن لا بالكلية انتهى والفرقة بين هذا وبين كلام الاستاذ ان الحسنة حسية
 السمة انهم يقولون سمة حسية وتبدل الصفة في موضعين بل هو على ما لا بالكلية ثم هما
 مناسب المقام ذكر ما افند من شرح الانفصال في قوله ان قوله لو لا السوي كجامع الانفصال
 انفصالاً بالكلية لزم حركة السوي في الصورة حسية فما اذا قطع جسم ذكرها اذا السوي
 باقية كما نعواد وسوارد عليها الصورة في كل ان مازان قطع مصدق بصورة لا يعقل
 بها في الالف واللاحق مع انها اعتقدا على عدم حواز حركة السوي في صورة حسية
 وقد احيى ما هو مغر عن علم هو ان الانفصال بانها موجد الانعدام لولا السوي لا الانفصال
 بالوجه الذي صورته فلم يزد حركة السوي في الصورة حسية وقول في الجواب المذكور تام

فان قيل لو كان موجبا لانعدام كما ذكرنا في قوله
 مع

والطمان بجانب بان السوي منهم في حد ذاته كما هو مغر عن علمهم في قوله
 لا بد ان يكون سبباً معيناً ولا يعقل ان يكون مانعاً من مافة الحركة فاللام توارد
 الصورة المعنى في السوي لا لزوم حركتها في الصورة وفيه انه يلزم انفصالاً
 منها من حصر من وهو ان امتداد الانفصال يستلزم وان تمام الانفصال
 سان اللزوم ان السوي في كل ان فرض في زمان قطع الجسم مصدق بصورة لم يتصف
 في الالف واللاحق والاما في قوله حسية عن مناسبه فلم يرد تعاقب الصورة
 الغير مناسبه وهما كلام كجامع الى محل اوسع **قوله** اقول فنه كذا لا لا ذكر
 بعض الشراح ان يمكن الجواب بالانتم ان حلول الصورة منته على ان الصورة حسية ما نعت
 لا يكون كما ان السواض نعت الجسم بل الانفصال اما بالذات وهو في قوله حسية وهو في
 الحواهم ولا يلزم من حلول الجرد الانفصال فلم يرد كون الجسم حالاً في حركته بل لا بد من الانفصال
 كما لا يخبره عبارة في قوله الانفصال من الجسم بالسبب الى اعراضه بخلاف الصورة وما قيل في
 الصورة حسية في السوي اذ يقال السوي مصلية والانفصال عبارة عن الصورة
 لا يكون في حركته واقول فنه كذا اما اولاً فلان السمة مانع من قوله في قوله حسية
 مستنداً بما ذكره ومنع السد خارج عن القاعون واما ثانياً فلانه بعد السد في قوله
 حاذر الى منع ان حلولها في السوي منته على كل ما ذكره في الصورة حسية في السوي كجامع
 للجسم كما يقال الحسنة في السوي مصدرة ولا حد حسية **قوله** ويمكن ان يقال في قوله
 العرض لا حاجة الى ان يقال هذا الماعرف مع ان قوله وحلول الجوهري في قوله
 كان كذلك لم يكن الصورة حالاً في السوي اذ كثر من صفات الصورة لا يمكن ان يكون
 لا يكون بالعرض اذ هو حاله في السوي ومما حاذر الى السوي في السوي ومقدمة بطر ان الانفصال

ومعلوم الوجود بالبدنية ولولا الهيولى لا يصف بشي منها بالعرض **قوله** مع
بقائه في الحالين إشارة الى انه لا يندفع لظن ان الانفصال فهو امتداد
متصل بالية منفصل في مرجع بقاء ذاته كما ذكرنا والاصل انه يجوز الوصل في
البسيط يبقى حال الانفصال ومعلوم صفة فهو قبل الانفصال متصل واحد
بعده متصلا **قوله** للصورة النوعية التي هي هذه العبارة تدل على ان الصورة
النوعية عندهم جوهري وكلام صاحب الاستراق في السباكل وغيرها كما علمنا سابقا
دول على ان التمايز بين الاجسام بالاعراض لا **قوله** لان الطبيعة بمقدارها
سمعت عن بعض الحكماء انه لو تم هذا الدليل لزم ان يكون جميع الجواهر مركبة
الهيولى والصورة لئلا يكون خلاصة الوجه منه فليزوم ان يكون القوى والسفوس مجردة
مركبة منها فقلت بل لزم ان يكون كل موجود مركبا منها اذ طبيعة الموجودات **قوله**
فليزوم مركب الواجب لئلا يكون فليزوم امكانه في القدر ان كل مركب خارج فليزوم
عدم الواجب فليزوم عدم جميع الاشياء اذ عدمه معلوم لعدم إمكانات كل شيء
تسلطات غير متناهية في كل موجود فليزوم عدم كعق بسيط خارجي فليزوم كعق
الكثرة بدون الواحد والواجب كواجب ورايت في المحاكات ما يوجب من بعض الوجود
واجاب عنه بان الوجود ليس طبيعة نوعية والكلام فيه وان ضريان الجواهر مشترك
كما استرنا فانهم ومن كل انبأت الهيولى في جميع اجسام من اول الامر بان يقال كل جسم قبل
الانفصال الخارجي باختلاف الاعراض ولو تجاوت بين بناء على ما هو مشهور من ظهور
الحكام وذلك الانفصال الخارجي ليس له عدا بالكلية فليزوم ان يكون الهيولى في كل جسم
سواء كان فلكيا او غير فلكيا حاد الى الطويل الكلام بانها في العصور الاولى ثم الانفصال منها

منها الى العلويات كما وقع منهم فاحفظه فانه ما خفي على كثير من مهرة هذا الفن القول
فيه نظرا لظهور ان الحكماء ذهبوا الى عدم جواز انفصال الفلك عن كواكبهم
المطوية في الكسب المحيطة فقول كل جسم قبل الانفصال الخارجي باختلاف الاعراض
مهم وهو افتراء عليهم كلف وقصر صاحب المحاكات بالشرح في الشفاء على جهل
الاعراض لا وجوب الانفصال في العرض العيني لا كما في الخارج ونقل عبارة من
الشرح صريحة فيها كذا ثم وجه ما ذكره في مفسر من الشفاء ان اختلاف الاعراض وجوب
الانفصال بالفعل كمد بالفعول ليس فعل الوجود في الاعيان بل هو علم منه ثم نقل كلام
منهم ان اختلاف العرضان الساريان كما في الشفاء وجوب الانفصال في الخارج وهو
الاعراض الغير الساري كالحاسة والحياة اذ لا وجوب الانفصال الوهمي وجوب
عدم الفرق كما يظهر على المتأمل ثم استدلل على بطلانه بان المحاذين مثلا لو كانا
الانفصال في الخارج لزم اجتماع اشكال الجسم احكام غير متناهية بالفعل في الخارج وهو
وبعد الاطلاع على ما ذكرنا كيف يسوغ هذا الاستدلال **قوله** اما ان يكون بذاتها
او قال السيد محمد في السورة في حاشيته على الشرح المعلوم لوصح بهذا الدليل لزم ان
يكون الصورة الحاقية في مادة مخصوصة حاله في جميع المواد وان يكون جميع الصور
حالة في محل واحد وان يكون الجسم مركب من الهيولى والصورة مخصوصة بمكان في جميع
الصور وجميع الهيوليات واللوازم بطة بالضرورة والاتفاق هكذا المعلوم بان
الحكام ان الطبيعة بمقدارها لا تجيب ان يكون بذاتها غنية عن محل مخصوص ولم يكن
الاولى مع والاستحالة حلولها فيه لان الغنى بذاته عن الشيء لا يكون حاله فيه معين
افصار الى ذلك محمل بذاتها فانها وجدت وحده حاله في جميع محال وان يكون كل

كوز ان يكون الجسم مركبا من الصورة الجسمية والنوعية بدون الهيولى يكون
 الاعراض العقلية قايما بحدها والاعطالية تابعة لاخرها ايضا لم يلزم حوالا
 في الآخرة ثبت الهيولى وايضا ان اريد ان لا يجوز ان يكون شيئا واحدا عقلا
 ومفعلا بالسبب الذي لا يتم لا كبر رفعها في السبب كسبب العقل عما فوقها العقل
 فما كنا من الابدان وان اريد عدم اجوار مطلقا فم لا بد من دليل لا كبر عليك
قوله هذا ما خذ ما ذكر صاحب المحام حيث قال فاننا ان كل جسم
 مشتمل على الهيولى فعد من ان الصورة الجسمية تنفك عن الهيولى بل هي على وجهي ذلك
 الوجود انسي وفيه نظر لطهور ان المقصود ان يكون الهيولى ثابتا كابدل عليه
 الفصل الثاني من الحقا في مغايرة هذا المقصد واجل المقصود هو قونا كل جسم
 مركب من الهيولى والصورة كما يدل عليه كذا في آخر الفصل الاول انما بينهما ايضا
 لزوم منهما ان يمكن ان يكون كل جسم مركب منهما مع جوار ان يوجد صورة مجردة عن الهيولى
 الى ان يقوم دليل على عدم اجوار نعم هذا المقصد لم يذكر في انشآت المقصود
 وهذا لا يدل على انما والمقصد بالانفكاك في الشرح في اليبا الشفاء بعد
 انما لم يزل انبات الهيولى ما ذكرنا حيث قال فقد بان من هذا ان الصورة الجسمية
 هي صورة جسمية محتاجة الى مادة ووجه اللزوم يظهر على انما في ما ذكرنا انما
 وما ذكره بعض شراح من ان لزومية الصورة للهيولى في مبداء الفطر غير ما يجب ان
 فيه نظر لادب ان الانفصال على الصورة الجسمية في بعض الصور كما سلف ولزوم
 منه عدم انفكاكها عن الهيولى كما مر البيان **قوله** فانما ان يكون منها هيئة ايها اقول
 وذلك لان الصورة لا يخرج عن مقدار وكل حاله مقدار لا يخرج منها بدية فقط منع مقصدا

مسدا بالحد **قوله** اراد به الاعداد لم يظن انه اراد بها الاجسام في بادى السطر
 الصورة الجسمية وهذا واقع في الاطلاقات كما صرح به السيد المحقق في شرح لموقف
 وصرح الشرح في الهبات الشفاء باطلاق الجسم على الصورة الجسمية حيث قال في
 بيان ان المقادير اعراض هذه العنارة وانما الجسم هو الكم فهو مقدار يحصل
 الادراك هو الجسم كقول الصورة الجسمية ووجه يوضح معنى الكلام ان الصورة الجسمية هي قدر
 لغنى لا يوجد صورة جسمية كون غير منها هيئة قدر او لا حاجة الى تحديد كمضاف
 يقال ابعاد الاجسام كقاي بعض الشرح وانما ان السكون في السكون في السكون على هذا
 المقصد لوجوده اربعة ابعاض اسفاد من فضل الى اني كما قلنا عن الشرح ولها وانه
 لو وجدت الصورة بدون الهيولى فانما ان يكون منها هيئة ولا كسبل الى اني لا ذكر
 2 كسبل الى الاول لانه لو كانت الصورة منصفة بالساهر لكان له ساهر مخصوص
 فعلته اما الجسم او لا لزم كسبه وهو واما الكسب كلها منها هيئة الساهر مخصوص
 لا شريك الجسم ولوازمها منها بالثبات ولكن الساهر بالثبات ههنا او اخر عارض هو ايضا
 محال لا مكان زواله لا معنى للعارض لا هذا فاما ان يزول عنه الساهر مخصوص
 ويصنف منها اخر فيكون قابله للاختصاص فيكون مركبا من الهيولى كما ذكرنا للصورة
 العارضة عن الهيولى مركبة من الهيولى والصورة اقول فنه كبت اما اولها فان قوله
 لو كانت الصورة منصفة بالساهر لكان لها ساهر مخصوص هم اذ الصورة مطلقا لها ساهر
 مطلق والصورة مخصوصا لها ساهر مخصوص وبالحال الساهر المطلق بارة الصورة مطلقا
 والساهر المخصوص بارة الصورة مخصوصا واللام كلها مشتركة في الساهر المطلق ذلك ظن
 كانت الصورة مطلقا الى كلامنا فيها على ذلك لا زعم الا ان الساهر في الساهر المطلق

كما ذكره صاحب المحاكات بل فرض الجسم المذكور لان جسم محيد ليس باسم ساوية
 اعراض مكشوفة **واما** ان كل نقطة فرضت يمكن ان يخرج منها مسطرة خطوط بحيث يكون
 زواياها ثلثي قائمه وان كان وانما كان كذلك لا يفسد حق انصاف الاعمال طويل لا
 حاجه اليه ههنا كما ذكر السيد المحقق في حاشية المحاكات **واما** اقول على هذا
 يقول البرهان السليم البرهان العرفي مع ان كل منهما كان على حدة كما هو بطور
 في تخرج الموقف للبرهان فلو جاز في الجواب ان يقال ان البرهان السليم انما هو في
 انهما في الجواب او احدهما ولو فرض ان الابعاد غير متساوية في احدهما كان عمل
 زاوية متساوية ليس في قائمه واذا اركب عمل زاوية لا يقول السليم العرفي واركان
 عمل الزاوية اولى من ان تولي السليم العرفي ثم يخرج السليم بالوجه المذكور
قوله وعرض عليه فعمل صاحب المحاكات عن الشيخ في بيان لزوم وجود بعض
 من الخطين الزاويين الى غير النهاية ويمكن وصل خطهما بحيث يكون وتر الزاوية
 ولما كان ذلك الخطين في زيادة البعد الى غير النهاية يكون الزيادات على ذلك
 البعد موجودة غير نهاية ولنفرض تلك الزيادات متساوية فلما كان كل زيادة موجودة
 في بعد فهو موجودة فمما فوقه بعدا يصل فلزم ان يكون بعدا توجد فيه زيادات غير متناهية
 بالفعل متساوية ويكون ذلك البعد زائدا على البعد الاول مما لا نهاية له فيكون غير متناهية
 فلزم كحقيقة او رد عليه اي كما بان لمنع كذا كذا غير سافط فان اللازم لبلل وجود
 زيادات غير متناهية متساوية لا وجود بعدا تشمل على تلك الزيادات بل كل بعد فرض
 لا يزيد على بعد اخر الا بعد متساو وانما ثبت وجود بعدا تشمل على الزيادات الغير متساوية
 البعد غير متساوية كالتساوي متساوية او متساوية وان لم يثبت لم يثبت كلف فلا

فلا فائدة في فرض تساوي الزوايا **واقول** يمكن لغرض البرهان لوجه الفرق بين هذا
 وبين التحريك الى هو انه لا تعرض في الزوايا والابعاد الغير المتساوية ثم بعد
 غير متناهية في الواقع لان العرض فيه فاصل لا مسووج عليه يمنع ان يكون انفعال على هذا
 عدم المتساوية في احدهما يمكن اخراج خط غير متناهية هيون نقطة معينة بلا شبهة
 وخط اخر منها بحيث تحدث عند نقطة زاوية مثل ثلثي قائمه فمما فوقها ولا شك ان يخرج
 الخط الى غير النهاية يمكن على البعد المذكور ولما كان متساوية متساوية بالفعل يكون
 متساوية غير متساوية في الواقع وان لم يثبت عند ما وقع كونه محصورا بين الحاصلين
 ولا حقا في ان منع وجود البعد العرفي لغرض في البعد المذكور مكافئ لمرجه ثم
 قال انما لم يمكن ان يكون كلاهما صحيحا كانت لا بد عليه شبهة ففعل اذا فرضنا عطيان
 متساويين على الخطين الغير المتساويين ووصلنا بينهما خط يكون وتر الزاوية المقاطع
 ثم فرضنا بعدا آخر يزيد على البعد ثم ابعادا اخرى متزايدة بذلك القدر فكلما اتينا
 الخطا نزيد البعد لكن امتداد الخطين الى غير النهاية فيزيد البعد الى غير النهاية لان
 زيادة البعد على زيادة البعد على الاصل نسبة عدد الزاوية الى عدد الزاوية
 ضروري ان عدد الزاوية كلما يزيد يزيد البعد كذلك النسبة حيث فرض الزيادات
 متساوية ويكون عدد الزيادات غير متناهية بالفعل فلا بد من بعدا تشمل على الزيادات
 الغير المتساوية بحيث يكون على البعد اصل والغير كلما يزيد عدد الابعاد تزيد البعد
 وكلما كان تزايد الابعاد وتغير واحد يكون زيادة البعد على نسبة زيادته غير متناهية
 فيكون نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد نسبة عدد الابعاد المتساوية لغير المتساوية
 والغير نسبة زيادة البعد على البعد الى نسبة زيادة البعد على البعد اذ ان الاعداد هي غير متناهية

هذا اذا كانت الزادات متساوية اما اذا كانت متباينة لم يلزم تحفظ النسبة
 لم يكن محفوظا انتهى اقول غايته ما لزم من ذلك ان لا يبعد بغير نهاية لا وجود
 البعد الزايد بغير نهاية من الخطين وذلك مستحيل الحجج بعد ما اوردها في هذا
 الامر على السبيل كما ذكرنا كيف عجل عنه انه يتوجه على حقيقة مع انه غايته الظهور وان
 على ما اوردها على ما لم يكن النسبة كسرها لا يظلال في نظام ان يكون نسبة في السبيل
 زياح البعد كنسبة عدد الزادات الى عدد الزادات ثم اذا الاول من نسبته مقدار به والنسبة
 العددية وكذا ان يكون لعدد نسبة الى عدد لا يوجد تلك النسبة بين المقادير كما هو في النسبة
 وانما قلت لا يتوجه عليه ذلك لان كل عدد في الصيغة موصولة بمقدار من زيادة من زيد
 مقدار مجموع بلا سببه وقد فرض الزادات متساوية كما ذكرنا فيكون السبيل بمقدار به
 ههنا كالسببه بعد به ثم قال المحاكم لو طول المقام وذكر بعض نفعه هذا ان المحقق
 في المقام ان توجه الكلام ابتداء هكذا لو لم يكن لا بعدا متساوية حاز ان يوجد
 امتدادا غير متساويين خارجا من نقطة واحدة لا يزال البعد سريدا وجاز
 ان يكون من ازيد الابعاد بقدر واحد وجاز ان يكون الابعاد المتزايدة بقدر واحد
 الى غير النهاية مما يكون الزيادة المتساوية ذاهبة الى غير النهاية ولان كل عدد زيادة
 في بعد فلا بد ان يوجد بعدا تمثل على الزادات الغير متساوية فانه لو لم يوجد مثل
 على كل الزادات لم يلزم وجود بعد لا يمكن الزيادة عليه ذلك لانه لو لم يكن في زيادة الابعاد
 الغير متساوية زيادة بعد غير متساوية فكل مادة بعد فرض يكون نسبتها الى زيادة بعد
 احسبه كسرها الى كسرها فيكون عدد الزادات كسرها لانه كل مادة بعد الى زيادة بعد
 نسبة عدد الزيادة الى عدد الزادات فيكون نسبة عدد الزادات الى عدد الزادات النسبة هي

21
 الى كسرها هي فكون عدد الزادات متساويا اقول انما اراد ان يكون عدد الزادات
 متساويا بمعنى ان يكون في مرتبة من التراتيب غير متساوية فهم لا يحدوا في كل
 من الزادات متساوية الا انه لا يعف عنه وان اراد كون عدد المتساوية متساوية لا
 يكون بعده عدد اخر فم كلف مجموع الزادات غير متساوية وكل زيادة في بعد متساوية
 وتوضيح ذلك ان كل مادة بعد فرض كنسبتها الى زيادة بعدا كسرها الى كسرها
 بلا سببه ونسبة كل فرد من زيادة بعد لا مجموع الافراد الى فرد اخر من زيادة بعد
 عدد مع من الزادات الى عدد اخر منها وذلك لا يلزم وجود بعد لا يمكن زيادة
 عليه لكل بعد مع من متساوية فجميع غير متساوية العدد ثم قالوا ان كان مادة بعد
 على نسبة عدد الزيادة فاذا كان عدد الزادات غير متساوية كان زيادة السبيل غير
 متساوية بالضرورة ونعكس على البعض السبيل لو لم يكن في زيادة الابعاد زيادة
 بعد غير متساوية لم يكن عدد الزيادة غير متساوية من الزيادة زيادة لا يكون غير بعد
 آخر وهو اعظم الابعاد وحسب سطح الامتدادان والالكان هناك اعظم من فرض
 اعظم الابعاد ومن وجوده يشمل على جميع الزادات الغير متساوية ههنا فيكون كمالا
 محصورا من خارج وانما اقول في بحث فاذا عدد زادات غير متساوية بمعنى
 انه لا يعف عنه ان لا يعف عنه متساوية بالفعل وح يكون زيادة البعد السبيل بعد الزادات
 البعد غير متساوية بالجمع المذكور وعكس بعض ذكرنا هو انه لو لم يكن في زيادة الابعاد
 زيادة بعد غير متساوية بمعنى لا يعف عنه لم يكن عدد الزادات غير متساوية
 ههنا بمعنى ولم يلزم من ذلك وجود بعد اعظم الابعاد فلا يلزم اعطاف
 الامتدادين فلم يلزم كون مالا متساويا محصورا من خارج وذلك جدا اذا فرض من

الكلام ونقل ما قيل في الكلام مع ما نسخنا من الابهاد ان ما قرر في محرم الزمان
احضر وانتم ما حرووه وقرروه وان كان محل مجادله بعد والله الموفق للتام
وافند في المعلقات على المحاكمات ان ما ذكره لا يعود الى طائيل اذا حصل
مقصودهم الابعاد حصول بعد غرضنا محصور بين المحامين والابتهامات
بل نقول وجود بعد كذلك غرضنا اذ لو كان في تلك الابعاد بعد كذلك لكان كل
بعد دونته حتى البعد الاول وما دونته كذلك وذلك لا البعد الذي بعده البعد
نفسنا هي ناقص عنه بقدر منتهاه والناقص غير نفسنا هي بالنفس غير منتهاه
وكذا ما دونته الى ان ينهي الى البعد الاول وما دونته انتهى فان اوردنا في هذا
اقول وجود بعد غير منتهاه محصور بين حامين لازم ما ذكرنا مع لزوم كون البعد
وما دونته غير منتهاه ايضا وهذا انما من فرض وجود بعد غير منتهاه في المحامين
فكون محالاً وهو مؤيد لمطلوبنا وبه هكذا اقول في جانب المحاكم فاعلم في البعد
في المقام لانه مطروح الاطار **قول** وقيل ان شئت اقول يعني بان يكون الاخراج
من الالفين بعد كل من الالفين حتى يكون في كل مرتبه منتهاه من الاصطلاح
وقال صاحب الموقوف انما تعرض منتهاه في منتهاه كيف ما اتفق وقال السيد الشريف
في شرحه اني سواء كان الاخراج بعد الامتداد الامتداد كما في تصويره او ان يدبان
يكون الاخراج ذراعين اذا كان الامتداد ذراعاً او انقص كذلك اذا انعكس
احال منها واورده عليه بعض المصنفات الروم انه يلزم على هذا ان يكون منتهاه
ما بالنتائج وانما بطالب الشكل كحمار كتاب اقليدس وبهذا الامر ادعوا
ايسره من الروم الى سكران فاجاب السيد الشريف بان ما يمكن ان يكون حرام

24
سارج الموقوف من الامتداد هو البعد من راس الزاوية والنزوح كقول صاحب
كلام سارج الموقوف ان الاخراج ذراعين اذا كان السعد من راس الزاوية
النزوح ذراعاً واقول منه بعد السكف ان المصوّر كلام صاحب الموقوف السيد سارج
استدلال ما ذكره مفيداً على هذا المقول للبرهان السليم حيث قال انما لا تعرض من
لخطه ما خطين سوحيان كفي منتهاه من راس الزاوية كخطين السعد منها في خطها
ذراعاً وبعد ذراعاً ذراعين وبعد مالا خطه ما خطين بطور انه اراد بالامتداد ساق
المنتهاه لا ما ذكره السيد الشريف ولعل ان المحقق للدواعي اجاب عن الابهاد كقول بان عرض
السيد سان السقاوت من الاخراج والامتداد وحاصل ان البرهان لا سوف على شيء
من اوجر الاخراج والامتداد وعدمه وانما خبر بان حمل كلام السيد سارج كما فصله
في الصورة الثالث على هذا البعد غاية البعد بل يجوز ان يحمل على الاصناف **قول** في نظر
الحجج هذا الكلام مذكور في شرح العلامة العلي الخوسري وحاصله منع مقدره منتهاه هي
الحجج وهو الاختصار بين المحامين لزوم من فرض وقوع السعد الغير نفسنا هي مع الامر
المنتهاه منتهاه ما ذكره مع منع ما ذكره غير موجه كما دفعه من السيد الشريف **قول** وقيل لا
يسفيح هذه المقدمة بل هذا يعصّل لا فلنا في شرح في جواب الابهاد على البرهان والنظر
انما ذكره يعصّل الكلام صاحب المحاكمات **قول** وكان مجموع الزادات لم اقول لا
كوز ان يكون مجموع الزادات الغير نفسنا هي في بعد واحد والا كما هو في البعد
سنا هي المحامين على طبق ما ذكره في شرح المقدمة الثالثة فتنبيه **قول** وان اراد مطلق
الحجج ان يمكن ان يجعل ما علة باقار لزوم سنا هو عدم سنا هو البعد الا ان سنا هو
انما ذكره عند **قول** الثاني انه لا فائدة انما هو انما علة عن صاحب المحاكمات

قوله وقد نظر لان الخطا في اصل الكلام كمصدر بعد فذكر في حاشية المحقق
الدواني على شرح المحرر ونقل انه فذكر في شرح الاستارات للامام الرازي وحاصله
ان تلك الاحوال متنافسة ولكن صفات الغرض متساوية عنه متساوية فذكر احكاما
المترابدة ولكن اوجه افضلية في حاشية شرح الاستارات لدفعة وجوه الاول فرب من
البحث المذكور في بادي الطريق وان كان بعد اعني عند التامل والتدبر على ما ينبغي
الحاشية في شرح المباح كل ان الاحوال الغرض متساوية لكل قدر او حجم ومجموع الاقدار
الغرض متساوية متناهية ضرورة الثاني ان تلك المتنافسة من جهة متناهية من جهة
اخرى فكل على المتناهية غير متناه فذكر ما عرفت فالحاصل على المتنافسة ان تلك
وقد قرر هذا اسفرا آخر وهو ان كل على المتناهية ايضا لا يلزم عدم تساوية قدرها
او المتناهية من جهة متنافسة من جهة اخرى ان السالك ان يكون اعتبارا في اوجه في
المتنافسة ايضا فالحاصل على ايضا غير قدر انتهى واقول في جواب السؤال الثاني ان المتنافسة
وان كانت متناهية من جهة اخرى الا ان المقابل لم يعرف بان كل على المتناهية مطلقا
غير متساوية بل اعرف بان كل على المتناهية مطلقا غير متناهية من جهة الانا غير متناهية
فلم يلزم عليه ان يعرف بان كل على المتنافسة الغرض متساوية غير متناهية فان
بالاستعمال على الاقدار الغرض متساوية كان رجوعا الى الاول ثم اقول يمكن الجواب عنه
بان حاصل الكلام ان كل على المتناهية من جهة عدم السام غير متناهية باعتراف المقابل
فالحاصل على المتناهية مطلقا غير متناهية اذ السالبة حاكمة بعدم الوقوف لظهور انه لا
لغات من ان يكون الزايد مقدما او مؤخرا اذ بالسند والناظر لا يزيد ولا ينقص
جاء مقدار ضايل واقول سوجه على الوجه السالك ان ما عرفت المقابل هو السالك

ان على الزايد طريق السالك العلم عدم السام اذ كان مقدرا معينا كمقدار
الذراع محفوظا في التجميع كما هو النقط من التصوير وهذا غير متحقق في صورة السام
لنوفقه على تحقيق المقادير وكيفية حمل بط كما لا يخفى فلا يلزم عدم هذا المقادير
البرهان السام انما تفصيل بالبرهان ما ذكره في حاشية شرح الاستارات لافعال مع تفصيل
البرهان في هذا المطلب فذكر ما وجدنا ولا نقدر ان نذكر بعضها بعض الا علام في
المقدار اوردت ان اذكر ما سيجي في حاشية فاقول البرهان على هذا المطلب كثيرة
منها ما نوهت به سابقا وهو وجوه اربعة الاول ما عرفت في كسر البرهان المذكور
في الحاشية واما سطور الثاني انه لو كان البعد غير متناه لا يمكن اخراج خط من مبدأ
معين كنقطة الا الى الزايد ونسبة خط ارج ويخرج من خط نقطة العمود اقصر
وهو خط اب ويخرج من نقطة خط غير متناه مابا الخط ارج وهو خط
ب وان ابيت عن حوازم وانه لا نقول لو لم يكن مابا لم يلزم العطاء عند
رض بطبيعة عليه مع انه فرض غير متناه فاذا ابيت مابا وانه لا نقول اذا فرض
خط ب ل بالهام الى خلاف جهة عدم السام كمقدار سبب متساوية فيكون قطعة من
مقدار السبب خط العمود ولنعين نقطة ه على موضوع ملاقات الخط مع
العمود نصف خط ه عن خط ارج الغرض متساوية بالمقدار المذكور بالسبب
متساوية فلزم تساوي خط ارج ايضا لزيادة على المتساوية بقدر ا ه متناه وان ابيت
عن كون ب لا نقول يمكن ارج خط فحركة حاشية نقطة ب على وجه يكون موازيا
خط ارج ولا شك انه يمكن تحريك الحركة الى جانب المقابل لعدم السام في كل مكان
فحيث تحركها ونسم هذا البرهان برهان الحركية وهذا يبطل عدم السام في جهة

البض فاصل الثالث انه لو كان البعد عن مساه لزوم مساواة الكل للجزء وجزء
 جزء كجزء وهكذا حراه نصف عند حد واستحالة اللازم بينه سبحانه انه لو وجد بعد
 عن مساه لا يمكن فيه تعيين اجزاء عن مساه هبة كل منها عن مساه بان يفصل كل
 مقدار شبه ولا شك ان الثاني داخل في الكل عن مساه ثم يفصل من الثاني مقدار
 متساوي يكون الباقي منه ايضا كذلك وهكذا الى النهاية فيقول كل من تلك الاجزاء
 لا فرق للكل واللازم الساهي عند فرض التطبيق وحد فرض عن مساه ونسب هذا
 الدليل بربان الساهي وهذا الفرق في بربان التطبيق مشهور وهو قوله مبطل
 لعدم الساهي في جهة الط الرابع انه لو كان بعد عن مساه لكان الساهي اعظم
 من نفسه بحراب لا نصف عند حد وهو حرج بان الملازمة ان الكل اعظم من جزءه وعلى
 بعد فرضه بعد عن مساه يكون جزء جزء جزء جزء مساويا للكل كما في
 والاعظم من احد هما ومن اعظم من جميعهما واما في الكل اعظم من نفسه
 تلك الحراب والماضي ان وجود بعد عن مساه لم يحد فيكون بعض مقدم بديه
 هي ان الكل اعظم من كجزء وان الاعظم من احد هما ومن اعظم من جميعهما
 الا في وجود بعد عن مساه وهو الخط ونسبة بربان اعظمية ومنها ما افيد في
 المياكل وهو انه اذا فرضنا خطا عن مساه وفرضنا دائرة واخترنا احد اقطارها
 الى غير النهاية مفاطعا للخط المذكور على قوائم يلزم ان الثاني المتنازعين او قطع
 مساوية عن مساه في زمان مساه عند تحريك الدائرة ربع دور كلاهما حالان
 وليكن موضع اب الخط الغير المساهي المفروض اول الدائرة في ج ط وكذا
 في ج ط القطر من المساه طبعين على قوائم وكخرج غير النهاية فاذا تحرك هذا

هذا الخط يخرج حركة الدائرة ربع دور صار موازيا باب لا يطابق قطعه على
 طرح الموازي لاب بعد تحريك الخط الغير المساهي اعني من المقاطعة الى الموازي
 فاما ان يفصل تلك الحركة عن اب او لا يفصل فان لم يفصل لزوم توازن المساهين
 وان يفصل الفصل لزوم تمايزهما الساهي لانه لا يقطع احدهما العكس هبة
 في زمان مساه ولا يصور التطبيق بهما سف اذا لا اتصال فقي وهذا كما افيد
 لقوله كما من الساهي ذكر لم يوجد لا سوجه شئ مما يورد على بربان الساهية
 وافيد انه يمكن كجزء ما قررنا بوجه آخر وهو ان المتنازعين الغير المساهيين اذا
 تحرك احدهما الى ان يقطع الآخر لزوم الساهي كمثل ما استمرنا اليه ولعله اراد با
 بالمقاطع الساطع على زوايا قوائم او الساطع مطلقا كما هو الط ولزوم الساهي
 في نظره كالحظة عدم جواز قطع احدهما الغير المساهي في زمان مساه كما سبق
 افيد ان البرهان على الفرقين مطورفة اذا لا حد ان يمنع امكان حركة خط عن مساه
 بالوجه المذكور انهم ولا يخفى ان هذا البرهان لا يكون في غير مساه في جهة واحدة فقط
 كذا ما ذكرنا وما يقال من انه كوز ان يقطع المتحرك الغير المساهي مساوية عن مساه هبة
 في زمان مساه انما هي قطع متحرك مساهي تلك الساهية في زمان مساه ما قول
 فيه نظر اذا ان يقول بعد الاغراض عن كونه مكانة ان للقطع ذلك في زمانه
 فلو قطع مساوية عن مساه لكان غير مساهي في حضوره من الاغراض وذلك في زمانه
 واذا قطع في مساه ليس يوقف البرهان عليه بل كونه اخص من غيره فهو
 البرهان على هذا المعنى يرجع الى بربان التحصيل السابق فلا يكون بربان او
 فغيره ولهذا ما ذكر السجدة في حاشيته على الشرح المعتمد بعد بهانه الممكن

وجود الاساس في جهة لا يمكن ان يخرج من مبداء واحد كنقطة الخط أي الغر
 احسنه وهو خط ويصل من طرف من الخط المذكور خط اب ويرسم عليه مثلثا
 متساويا لاضلاع كما بهن عليه في كتاب اقليدس وهو مثلث اب د
 وتصل بين نقطة دة كل نقطة من النقاط الغير متساوية كمفروضة في خط
 ب ا الغير متساوي خط يكون وتر الزاوية المسفوح وهي زاوية د ا ب كما دت
 دة وهه هكذا لا يفرق الهندسة فكون د ا ب اعظم من ب ا وكون د ا دة من ب
 دة لكون الاول وتر الزاوية المسفوح والثاني للحادة كما بهن الهندسة
 فلو كانت ب دة غير متساوية كان الاعراج من دة الخط الغير متساوي متساوية
 ولكونه اطول من غير متساوي فكون غير متساوية مع كونه محصورا من طرفين اقول
 فانه نظر اذا كان احراج عمود على نقطة آء برعمود آءة فنقول يمكن عمل خطوط
 من راس العمود وكل نقطة من نقاط الغير متساوية كمفروضة في الخط ولكون كل
 وتر القايه يكون اطول من الباقي ونسوق الكلام كما ولا شك انه انما هو
 ذكر بعض العلامة في شرح الهداية بحرف البرهان السلمي وذكر في بعض النسخ
 على هذا الشرح لبيان خلاصة البرهان لاثبات النسا في جهة واحدة الهندسة
 جنة سوجه على الشرح البين فافهم وذكر بعض الاعلام في شرحه انه يمكن اجراء
 اصل البرهان في خط واحد غير متساوي بان نقال لو امكن وجود خط غير متساوي
 حقق نقطة غير متساوية فيه ومن نقطة المبداء ولكل نقطة من الغير متساوية
 بعد تحقيق اول ثم بعد اطول منه بمقدار معين وهكذا يتحقق زيادات
 غير متساوية بعد الابعاد الغير متساوية كمفروضة فوق الاول مع كونه محصورا

مستطاب

على ما في المتن

محصورا من طرفين وعض هذا الفاضل انه يمكن اجراء اصل البرهان
 في خط واحد لا انه سوجه عليه عرض الشرح حيث قال ولا يمكن اسخراج
 من البرهان من البرهان السلمي كالمفروض في اثبات ساهي الابعاد مع انه
 مراد سم ساهي الابعاد ساهي البعد مطلقا ومنها ما سخر لبعض الكلام
 حيث ذكر في شرحه انه قد طرأ في برهان اخا لطيف هو انه لو امكن وجود خط
 غير متساوي لا يمكن ان يوجد فيه نقطة غير متساوية العدد فلفرض خط آ ب و
 لنخرج من نقطة ا د هي طرف الخط الغير متساوي من جهة خط غير متصل ب ا ب على
 الاسقامه وهو خط ا د لم يخرج من نقطة آ خط آ د موازي لآ ب وفصل
 بين نقطتي آ د خط ا د فنقول على تقدير كون اب غير متصل متساوية لزم كما
 تحقق خطوط غير متساوية منه ومن نقطة الغير متساوية كمفروضة في آ ب
 ولكل من خطوط مقطوع في آ د فلو لم امكن اتصال خط آ د على خطوط
 غير متساوية بالفعل مع كونه مساهم المقدار ومحصورا من طرفين واقول
 هذا الدليل معوضا بالخط المتساوي اذ لنا ان نقول لو امكن تحقق خط مقدار
 الف ذراع مثلا لا يمكن ان يوجد فيه نقطة غير متساوية العدد ونسوق البرهان
 ا ب ومنع امكان وجود تلك النقطة المذكورة فانه مدفوع بالآمل ولكن يقول
 عرض المتبدل من قوله لا يمكن ان يوجد فيه نقطة ا ب امكان وجود خط على وجه
 ستر عند الواهية لوجود ج في د هه في مادة البعض منفردا للتحقق اذ اسع
 ومنها ما ذكره ايضا في شرحه حيث قال وقد طرأ في برهان اخا اسمه بالبرهان
 وهو انه لو امكن وجود خط غير متساوي لزم انحصار غير متساوي من كونه ذلك

لان ذلك البعد الغير المتساوي احوال غير متساوية بحسب العدد كمن يكون كل
 منها غير متساوية فاذ تحقق ذلك البعد الغير المتساوي متساوية من مبداء معين فادام لم
 يحقق المساوي كونه اى حركه كان متساوية من ذلك المبدأ الذي هو مبدأ الكل
 يحقق البعد الذي هو الكل فليزوم كتحقق غير متساوية من ذلك المبدأ وان كان
 لا محالة ولا حفاء في هذا البرهان من تحقق الحركه ومنها البرهان العكسي في
 عليه في ذلك الشرح هو ان البعد لو كان غير متساوية لا يمكن تحقيق نقاط غير متساوية
 فيه فالبعد الواصل بين كل نقطه من تلك النقطه والنقطه الاخرى منها اية نقطه كانت
 اما ان يكون متساوية اولا بان يحقق بعد غير متساوية من النقطتين والاول معلوم
 لساير البعد وعدد النقطه كما لا يخفى بعد ملاحظه ان تحقيق الغير المتساوية معلوم
 لاجزاء غير متساوية كل منها غير متساوية وسائر الاجزاء في لف للفرص والمالي معلوم
 لا كصاير ما لا تساوي من الحركه واقول لا يخفى قباه الترتيب بل الوجه الاكشاف
 بالشق الاول واصل هذا البرهان فذكر في حكمه الاشراق واورده عليه انه
 لا يلزم من تساوي البعد من المبدأ وكل نقطه من سائر النقطه ان يكون الكل المحرك
 قد خالف حكم الكل الا وادى فان الحكم قسلا ان يقال ما بين اب اقل من
 ذراع وما بين ب و اقل منه فليزوم ان يكون ما بين ا و اقل منه وانه غير صحيح
 واحاط عنه الطامه في شرح الاشراق بانه ليس من هذا القبيل لان المبدأ
 هناك واحد بخلافه في المثال بل من قبل ان يقال ما بين اب اقل من ذراع وكذا
 ما بين ا و اقل منه فليزوم ان لا يزيد الواقع من ا و اقل من الذراع الا بالفرق
 وورده عليه المحقق الدواني بان الحكم في هذه الصوره بين خلاف الصوره المحرك عنها

عنها اذ يلزم من تساوي كل حركه من الاجزاء الواقعة بين النقطتين ساوية الكل
 لكونه غرواقع بين الطرفين واصله ان ما ذكره بطل السند الخفى المنع بان السند
 سند احوال كما ذكرنا اولا ودعوى الحركه في جواب المنع بان صاحب العروة الحركيه
 يعلم ان هناك واحده من النقطه وهي مع الطرف كسطان باعداها وان لم
 معين تلك الواحدة عند مدفع ما ذكره المحقق الدواني من ان هذه النقطه ليست
 اجماعا كقطر منبث وبينه بها عليه بل ملاد ان يكون منبثا منها سائر ان
 المسامه المذكوره في الاستارات وتقرره انه لو امكن وجود بعد غير متساوية
 ان يوجد قطر كثره موازيه له فاذا فرض حركه الكره بحيث ينقل القطر من الموازاة
 الى المسامه فليزوم ان يكون في الخط الغير المتساوي نقطه هو اول المسامه وينتهي بها
 الخط واللازم بل لان الخط قابل للقسمة لا الى نهاية فافرض اول لم يكن اولان
 المردم ان المسامه كانت وقت التوازي بل حدثت بالحركه والاحفاء في انه
 لا يمكن ان يكون القطر مسامه للسطح الغير المتساوية مع ان الخط الغير المتساوية
 لا يكون المسامه في هذه النقطه الفوقانية بل الحبابية وهكذا فليزوم كتحقق ما
 غير متساوية في زمان مساه وانهم وعصب في ذلك ان المسامه حدثت من زاوية عند
 مركز الكره فكمه مسامه الى النهاية بمعنى انه لا يعف عند حد لان غير متساوية في وقت
 العروة الى الفعل حتى يقال ان المسامه الزاوية كركه بوجوب عدم تساوي البعد ولو
 كان البعد غير متساوية فاما ان يوجد اول نقطه المسامه في الخط الغير المتساوية فليقطع
 اولا يوجد فليزوم تحقيق مسامات غير متساوية في زمان مساه ففهم سائر البعد
 كسليم لا حد كماله من مح وهو كخط واورده عليه السند المحقق في جوابه على ان كانت

ادلا البعض بالخط المسار اذا فرض قطر كورة مسامتة لنقطة هر طرف الخط المذكور
سفل حرك طرف القطر من المسامته المذكورة الى مسامته اخرى بعرض تلك القطعة
فموضع القطعة في الوجه هو اول قطعة المسامته بعرضها والنتيجة بان كل من القطعتين
ان المسامته بعرض تلك القطعة ما كانت ثم وجدت فلا بد لها من اول الضرورة وما يتبين
انه ان اريد بقوله انه لا بد للمسامته من اوله انه لا بد له من زمان يولد في زمان
وجوده مسلم لكن لا يلزم من ذلك ان يكون هناك لقطعة هر اول ما كان الغرض
المسامته معا اذ الزمان قابل للقسمة لا الى النهاية كما ذكره في بعض هذه الزمان
هذه الحركة تحصل مسامته اخرى فوقها وهكذا وان اريد انه لا بد من ان يولد
الانما وجودها فهو كم نصف المسامته في الزمان لانيته فهي حاصلة في جميع
الاجزاء المفروضة في زمان الحركة ومنه ان الموازات التي اخرج صاحب
المكانات وهو عكس برهان المسامته وذلك ما ينعرض كون قطر الكورة مسامته
للخط الغير المسامي ثم نوضح حركة الكرة بان سفل القطر من المسامته الى الموازاة
محب ان يكون في الخط الغير المسامي لقطعة هي اهل اقل المسامته بالسائل المذكور
وانت خزان غرض ان البرهان الى برهان اخر كما عده لا يخفى عن شئ ومنها
برهان المحلص وهو ان بعض قطبان غرض مسامتين معا طعان وخرج احداهما من
حركته فاذ فرض حرك الحركة الكرة بوجه سفل القطر من المفاطعة الى الموازاة
فلا بد ان يحصل من الخط الآخر وهو انما يكون عند نقطة انتهى بها الخط مع كونه غير
عرض وبرد عليه بعض ما يد على برهان المسامته وهذا هو البرهان المذكور في
شرح السلوكات لا يمكن ان يكون كما نقله ولعله ما حد برهان الموازاة الى صاحب

الى صاحب المكانات ومنه ان السلاقي وهو عكس المحلص ذلك ما ينعرض خطان
متوازيين غرض مسامتين فمخرج حركتهما الى جانب الاخر ملاقة فلا بد ان ينعرض
هر اول لقطعة الموازاة لقطعة مسامته بها الخط وبرد عليه ما يد على سفل القطر مع المسامته
في المكان التوازي بين كل غرض مسامتين الا ان لا نعثر في التوازي الا مسامته
ومنه ان المسامتين وهو انه لو امكن كعق الابعاد الغير المسامتين
ان بعض خطا سواء كان مسامتهما او لا موازيا للخطين الغير المسامتين ثم
اذا فرض ان سفل المسامتين من التوازي الى المسامته لهما الزمان ان سفل القطر
المسامته مع الخطين اللذين احدهما اقرب من الخط المسامي مسامتين غرض
في زمان واحد مع كونها محصلتين او متساويتين مع كون حركة احدهما
التي هي اقرب من طرف الخط المسامي كمنعزل من التوازي الى المسامته الطائفة
مسامته اقل وسهلا في وعلى بعد عدم ساسي الخط اذا فرض استقامة التوازي
الى الساطع لم يلزم قطع لقطعة الساطع المسامتين الغير المسامتين مع كونها
محصلتين او متساويتين مع كون احدهما اقرب من مركز الكرة كمنعزل
بحركتها الخط من التوازي الى الساطع والاقرب ابطا لكون مسافة اقل هذا
خلاصة ما في ذلك الشرح وفيه ما لا يخفى بعد الاضافة بما ذكرنا ومنه ان المحلص
وهو عكس برهان المسامتين بعرض بعد ملاحظة ما سبق فان خزان جعل برهان
السلاقي برهان آخر سواء كان مسامته او غير مسامته لا يخفى عن شئ والخط الى السافات
سواء بالبقية ومنها ما هو المذكور في ذلك الشرح وتقرره انه لو امكن كعق خط غير
في الجديين لكان كل لقطعة فرضه مصفاة اذ لو فرض بطريق كل قسم مع الا

ليطابق واللازم الساسي ويلزم تنصيفه بالقطعة الغرضية ويزم عظمته كجزء
 من الكل بل كحق مقادير غرضية بالعدد في كل منها اعظم من الكل ويطابق
 في الاستدلال انه لو امتدت الابعاد الى غير النهاية في اجزاء فوضا كرايين
 فوق الاخر مثلا ووصلتا من مركزهما خط مستقيم وكوجه في الجبين الى غير النهاية
 فالذهبية منه الى جهة الفوق من مركز الفوقانية جزء للذهبية منها الى جهة
 التحتانية وبالعكس في الذهبية الى جهة التحت قاعدة اذا دارت كرايين حول نفسها
 فواتها نصير الجمان من الخط فوقانيا وبالعكس وما كان كلا نصير جزء وبالعكس
 وهو حصة انتهى فاقول لا يخفى على المتصف ان هذا في الحقيقة راجع الى الدليل
 المذكور ولعل من الكثر ان الساسي ان الحركة على الخط الغرضية هي حصة ولم يندفع
 بالعرض المذكور اذ لا يمنع ان يمنع حركة الخط الغرضية كحركة الكرة بالوجه المذكور
 فهو الحقيقة لقول الدليل المذكور مع طرح لزوم بعض المحذورات اللازمة ومنها ما هو
 مذكور في ذلك السج بطريق النقل وهو انه لو امكن كحق بعد غرضية مبتدأ مسددا
 معين لا يمكن انهم حركة الى جانب المبدأ على الاستقامة فلو لم يخلو كرايين
 الا بمقدار ما انه حركة ويلزم ساسية واورد عليه منع اللزوم واجاب في ذلك السج
 بدعوى البدئية وفيه مع ان امكن الحركة على الوجه المذكور محل حيث فباصل
 ومنها ما هو مذكور ايضا بطريق النقل وهو انه لو امكن كحق خط غرضية في الجبين فادخل
 جزء منه من الوسط فسيوهم اتصال الباقيتين لزوم بنايهما بمبدأهم ويلزم ساسية
 ساسية تمام الخط والكلام منه كالكلام في سابقه والانصاف ان خلاصة البرهان
 واحد ومنها ما هو مذكور في ايضا ولغرض انه لو امكن عدم ساسية البعد امكن ان يوجد

يوجد خطان متوازيان غرضية ساسية فاذا فرض خط مساه مواز لهما فاذا اقبل
 الخط المساه من الموازاة الى مساهية لزوم ان يكون مساهية مساهية
 الخط في الغرضية هو الاقرب طول من مساهية مساهية في الخط المساه
 الا بعد مع وجوب كونها اقصر لكون الانفعال في مساهية مساهية في الخط الاقرب
 من الانفعال منها في الخط المساه بان يقول لو امكن وجود خطين متوازيين
 مقدار كل الف ذراع مثلا فاذا فرض خط مساه اخر مواز لهما فاذا اقبل موازاة
 من مساهية او نفاطع معا من ابتداء مساهية او كملا فاة مع الابعاد الى
 انهما الحركة يكون مساهية مساهية او النفاطع معا من اوية واطور
 مع وجوب كون مساهية الاقرب اقصر لادرك عينه وما هو جوابكم فهو جوابنا
 ومنها ما هو مذكور فيه ايضا وهو انه لو امكن عدم ساسية البعد لا يمكن ان يوطئة
 خطوط متوازية غرضية ساسية فاذا انوهم حركة اديها الذي ليس في الوسط كحيت
 سنعمل من الموازاة الى النفاطع وجب ان يعدم النفاطع مع الخط الاقرب على
 النفاطع مع الخط الابعاد مع استقامة ذلك لعدم الظهور ان الخط المحرك
 كان مواز لهما ومجرد المحرك سيعمل من الموازاة الى المحرك النفاطع فثبت ان
 النفاطع مع كل منهما معا ومان لزوم التقدم المذكور يتصور بان نفاطع
 من المحرك لو فرض ان يكون نقطة النفاطع مع الخط الابعاد فهذه النقطة منه
 قبل ذلك النفاطع يكون نقطة النفاطع مع الخط الاقرب مع ان النفاطع
 معا ويلزم الطفرة وستوجه عليه منع حوار الحركة على غير المساه والقول باكية
 ان يكون الخط المحرك قطرة لاندفع المنع فانهم وما يقال في الاستدلال من انه

لو امتدت الابعاد الى غير النهاية فرضنا خطا غير متناه مسجعا على جنبتي كرتين
 يكون بعد مركز احداهما عن ذلك الخط نصف بعد مركز الاخر عن ذلك الخط
 الواسل بين المركزين مفاصلا لذلك الخط على زوايا قوائم ويخرج ذلك الخط
 الى الحسامين لا الى النهاية ثم نفرض ان يتحرك الكرتان حول مركزيهما حول كرتين
 فذراع احدهما اقل من اقل كرتيهما الخطان الخارجان من مركزيهما ونصف
 مقاطع الخط الخارج من مركز الغرسه مع الخط الاول بحيث يعطى مقاطع الخط
 الخارج من مركز البعيده ونريد البعد بين باين السطحين بزيادة باين كرتين
 حتى اذا قطعت الكرتان اربع دوريهما فصير كل من الخطين الخارجين من
 مركزيهما موازيا للخط الاول بعد قطعه تمامه فقد قطع خطان تمام الخط الاول
 في زمان واحد مع ان الخط الخارج من مركز الغرسه كان دائما تحت الخط الخارج
 من مركز البعيده فليزمن الطفرة ههنا فاقول فذلك لان موازاه الخطين
 انما يصور بعد قطعهما المسافه الغير المتساويه في زمان متناه وجوار ذلك
 هم كلف وقد تقرر خلافاه الا ان سببت بما افند في شرح السباكل من انه لو لم يعط
 تلك المسافه عند حركه الكرتين ربع الدور توارى المتقاطعين ونظا فيه ثم
 اقول ما ذكره بقرف في البرهان السابق عليه بطويل الكلام كما يظهر عند التأمل
 وفما ذكرنا من خلاصه البرهان السابق وهذا اعك ذلك مع انه اتم منه وعم
 للتوضيح بطلا لعدم من جهة ايضا وعدم حمان العكس الا في غير الحسامين
 كما لا يخفى ومنها برهان السطحي المشهور ونقوله لو امكن وجود البعد غير
 المتساوي لافان وجود خط غير متناه يخرج من نقطة مثل خط اب الخارج من

من نقطة الغير المتساوي من جهة ب ثم نفرض نقطتي ج الخط الغير المتساوي من
 جهة ج ح الخط اب وهو خط واصل من مقدار اتي ثم نطو في الوهم خط اتي
 ب على خط اب فاما ان ساد بالزمن في الحركة والكل واما ان سفاذا
 فسقطع الناقص ضرورة ان السفاذ في جانب عدم الساب وكد الزايد
 على المتساوي بقدر متناه وهو مقدار اتي متناه ضرورة ولقد استغننا الكلام
 في هذا المطلب في رحه ادوات المطالب تنبينا للاقدام ولبينا الكلام ونذكر
 لمن اقلب اد القس السمع وهو شهيد ونبصره لمن له طبع سيد **قوله** لكن جمع
 خروج الاف سام ايم ما يدل على استحالة الخروج الى الفعل وجوه الاول اقول انه
 لو خرج الى الفعل لزم كون غير المتساوي محصورا بين الحاصرين ضرورة ان الخط
 المتغير الى السطحيين من اجاسين محصور بهما وهو قابل للاسف طلت الغير
 المتساويه فاذا فرض خروجها الى الفعل لزم ما ذكرنا الثاني انه لزم كحق كثير
 مع عدم كحق واحد كذلك لظهور ان كل ما فرض واحد في الخط هو قابل للقسمة
 بباينها به اذ لو لم يكن كذلك لانتهدت القسمة وفي فرض واحد جمع خروج
 الجميع الى الفعل وقد يمنع عدم جوار كحق الكثير بالفعل بدون الواحد بالفعل
 في الغير المتساوي كما مر عند ذكر الثالث لزم من ادراك الكل ما جاء غير متساويه
 برهان المتساوية لساد والكل الحركة وبرهان السطحي **قوله** ضرورة ان
 المقدار يزداد ايم اقول لا اصدان يمنع ازدياد المقدار بزيادة الاجزاء
 مسد ابانه ان يكون كذلك اذا كان للحركة مقدار وهو محتم على العرض المذكور
 اذ لم ينشئ شي فابل للقسمة حتى يكون ذا مقداره على هذا السطحي مبد

فان اطراف المخطوطات قد يمنع ذلك مسدا بان الخط مبتداء من نقطة منه
 الى نقطة اخرى يكون محيطا يعطيان كما في الدائرة المحاطة بخط مستدير من غير
 فرق وكما في المصلعات المستقيمة المحاطة بخط مستدير من غير فرق وكما في المخطوط
 المستقيمة عند بل نقول لك الدائرة مائة اذ ليس للخط سوى الطول حتى يصور
 احاطة بغيره وقد انتهى في الطول المعطيان وليس للخط عمق حتى يكون
 محيطا واما في الطول الى المعطيان وليس العرض فقد انتهى الى الخط الواحد في
 الدائرة والى المخطوط في المصلعات فعلى هذا معنى ابقاء المقدار على طوله **قوله**
 لمخرج الزاوية فانها على الوجه الذي استار الى الاختلاف في حقيقة الزاوية وبفصل
 ذلك ان الزاوية كما في كبر اقل ليس وغيره هي كجيب من سطح الوقع عند في
 الخطين واورد على ابرار قوي هو ان السطح مقسم في الجهتين والزاوية لا
 يعبر الا بعام الا في جهة واحدة اسي في الامتداد الوقع في المصلعات كما يخرج
 من ملحقها خط واحد فيما بينهما ولا يمكن ان يمتد خط خارج من احد الصليبين
 الى الآخر انما فاد شهادته الجبل الصحيح فلا يكون وهذا هو الباعث على ذمهم
 الى ان الزاوية من مقوله الكيف هي على ما فصله السد الحق في كبر في شرف السد
 به عرض للسطح المحاط بالخطين من حيث انه محاط بهما وملك الهيئة سارية
 في احد امتداديه فقط فلا يعبر الا بعام الا في ذلك الامتداد وهذا هو
 ان دفع ان الزاوية على القول بكونها من مقوله الكيف يجب ان يسمي في الجهتين
 لكونها من الكيفيات المحصنة بالكميات المستقيمة في الجهتين معمم بافعالهم
 القائل بهم به ووجه دفع ما ذكرنا انها سارية في احد امتداديه فقط فلم يفرم

ملزم من اقسام السطح في الجهتين انما كان ذلك وقال بعض الاعلام في
 حل الاشكال ان الزاوية المستقيمة سطح محدب من حيث هو كذلك معين
 في احد جانبيه وهو جانب الراس فقط وبالجملة الزاوية المستقيمة المحدبة
 هو متعين في احد جانبيه لا ذات السطح مطلقا لقسيم بافعالهم السطح
 في الجهتين بل هو السطح المعين المكون لعينه في احد جانبيه فقط فاندفع
 الاشكال فليسا مل **قوله** للمقدار من حيث اسي الجسم السليم للسطح اذ الزاوية
 دما مستقيمة او مجسمة كما قررنا والاسباب استارة الى ان كبرها ايضا
 مام وذلك بان يقال اطلاق الشكل على محيط الكرة والدائرة والصلبة
 كوز ان يكون محاذ فلا يفرق وجرها عن التعريف لكن لما كان السطح طاقا
 ان يكون لطريق الحقيقة عرف بوجه جسمه وتعل عنه حاسبه هي قوله سمعة
 عن كبر العلامة مولانا على العوض انتهى ذلك ان نقول تعريف المص س مل
 لشيء محيط الكرة والدائرة ايضا اذ تصدق عليها انها هيئة حاصلة من مقدار هو
 محيط الكرة والدائرة من جهة احاطة احد وهما السطح والخط المستدير بمقدار هو
 الجسم السليم للسطح لكن لما كان النطا ان يكون ذو الهيئة غير المحدبة كان
 الاسباب عن كبر العلامة **قوله** بل محيط الدائرة لم فعل عنه حاسبه اسي قوله فلا حاجة
 الى كصيص الشكل بالسطح والجسم السليم انتهى يعني ان الخط محيط سبب كجيب الدائرة
 فكون مشكلا اذ له هيئة يحصل من جهة احاطة بالسطح فلا كصيص الشكل بالسطح
 والجسم بخلاف التعريف السابق فانه ملزم منه ان يكون الشكل حاصلا للمحاط
 فقط في كصيص الشكل في السابق على زعمه بالسطح والجسم وقد عرفت فيه

وورد فقال انما يلزم ان قد عرفت في تعصيل البرهان ما سفيك فلا تعقل فقلت
سببت بما ذكر من الدليل عدم جواز عدم السناهي في جهة ايضا بان يقال لو لم يكن
وجود بعد عن سناهي لا يمكن فرض بعدا خارجا من مبداء بان يكون الاعتراض
بقدر الامتداد ونسوق الكلام الى اخره فلم يوفقوا البرهان المذكور على التاكيد
في العرض قلت مكان فرض بعد اجزائهم وانما يمكن العرض المذكور اذا تحقق
جسم غير مساو في العرض ايضا والمفروض خلافه وجب ايضا بان البرهان
مستوفى الخطا كما ساهل بان يقال لو لم يكن وجود خط مقدار مائة اذرع مثلا لكان
اخراج بعض النهاية وامكن اخراج خط اخر متبدا من مبداء الخط الاول ونسوق
الكلام الى اخره هو جوابنا **قوله** لا حاجة لنا الى قول بعض السراخ ان كانت
الهيئة مخصوصة مما ساهل في جهة واحدة ثم درس لم فلانم انه على سبيل التعصيل
الخط نحو ان سعاد لم الى الساهل او عدمه بشرط او اليها معا ولا يخفى ان المستفاد
مكابه مركبة **قوله** ذلك الشكل لم يوجب عليه قبل انه لا حاجة الى اخذ الهيئة
بل يكفي ان يقال اذا كانت مناهية لكان لها حد او حدود وذلك اذا اكد
المكبينة او لا زعمها وهما محالان او سبب غرض فامكن زواله فامكن ان يكون
على الدوام ايضا فاندفع المنع واجواب محل بحث اذا كان الزوال لا ينفى
في لزوم التعقيب لما عرفت من ان الاتصال بالفعل مستلزم للتعقيب ولم يسم
الاتصال العرض فهو غير كاف فيما نحن فيه فافهم **قوله** لانم ان بدل الشكل
حاصل ما قبل ان المنع مكابه والند لم ينفى اذا اتصال بعض الاجزاء
عن بعض عند بدل الشكل لانم لظن ذلك بملاحظة ان السعة المذكورة اذا كعب

كعب تبدلت نسبة اجزائها الى ما لغرض مركزا ولو لم يتفصل بعض الاجزاء عن
بعض لم يتصور ذلك ولم يوجب عليه ان السعة المذكورة ليس لها جوار مبداء
بالفعل حتى يصبح ذلك فاما **قوله** واجب ان حاصلا ان بدل الشكل ان كان
بالا اتصال اندفع المنع وان لم يكن بالاتصال فلا شك في تحقق الاتصال
وهو الواجب للمادة وسوجه عليه ما استشهد من ان السبب بالاتصال كاف في
المعنى فلم يستدرك احد الاتصال بل كثر من المعومات او كفى ان يقال
لو كانت الصورة محدودة لكانت فيها قوة الاتصال والاتصال من الواجب
المادة **قوله** وهو من الواجب للمادة ان اورد عليه وجوه من البرهان الاول
انه ان اراد ان الاتصال من الواجب للمادة بمعنى ان السبب الزرقة الاتصال
يجب ان يكون حاله في المادة فهو كمقابل اذ الجسم فيه الفاعل وليس لا في
المادة ومفوض باليهي كما اقول اذ في الاتصال مع عدم مادته بالمعنى المذكور
وان اراد ان السبب الزرقة الاتصال يجب ان يكون مادة او حاله فيها او مركبا
فمن لم يكن لا يلزم من كون الصورة الغير الحالة في السبب حالة فيها مع
المعنى واقول لعل اراد الثاني وتم الكلام اذ المفروض المتفصل كان
يكون احد الامور الثلاثة واما ان الصورة المجردة ليست مادة ولا مركبة
منها فتكون حاله فيها وهو محال الثاني مادته بعض المعقولين من انه اراد ان
الاتصال من اعراض المادة بمعنى ان المتفصل يجب ان يكون حاله في
اجزائه سواء كان في زمان الاتصال ام لا فممكن ان لا يلزم من كون الصورة
الغير الحاله حال كونها غير حالة وان اراد الفعل يجب ان يكون حاله في

اوقات وجوده او وقت الالفعال فتم الثالث ما ذكره هذا الحق ايضا
وهو انه ان اراد المفعول كسب ان يكون حاله في المادة مخصوصة بحيث لا يملك
عنها اصلا فتم وان اراد ان المفعول كسب ان يكون حاله في تلك المادة في الجملة
فتم لكن لا يلزم ان يكون الصورة العارضة عن مادة مخصوصة حاله فيها كما لا يخفى
وانت خبير بان هذا الابد لا يوضح حق الالفعال الا بعد ارجاعه الى سبب فاعلم
الرابع ما قيل ان اللزم مما ذكره ان يكون الالفعال في السبب لزم له فعل ايضا فتم
لواحق المادة لا يخرج حق الالفعال وانما سبطل في الصورة المفروضة مجردا
بالفعال ان لو ثبت فيها فعل ايضا ليصح ان يقال ان الالفعال مستند الى المادة
وهو غير لا بد له من دليل انسي وحاصله انما لو سلمنا ان في كسب فعله والفعال
لا تم كسبها في الصورة المفردة فاعلم فيه **قوله** وهذا موقوف الى هذا ما عدا
بذكره في مسلك الالفعال فلا يعقل **قوله** مع انها غير مادية بل هي حالة في مادة
ولا يمكن من المادة والصورة وانما ليس مادة انما هي مادية لانها امراد
يدل على قولهم وكل ما قبل الالفعال لم يندفع ما قبله فندفع البعض
من ان امراد بالمادة ما تناول السبب ايضا والسبب مادية هذا المعنى لعلها
بالطاقة بالبدن لعل البصر وقد مر جواب ذلك ووجه الدفع ان المادة يتناول
المعلق ايضا لكن الامراد ههنا ما ذكرنا فالعوض بجاء **قوله** انما سبب يقال له
وما قيل ان ما ذكره المحقق اول من له لالة على لزوم الف من ههنا احد طوائفهم
كون الصورة مركبة من الهيكل والصورة والثاني لزوم مغايرتها للسبب مع فرض
الجزء وما ذكره معصور على الاجابة فتم في الاولى فنية لظواهرها والوجه الاول

موقوف الى الهيكل لا يخفى والصواب ان نقول فهو ما هو السبب او مغاير له لانه
الاول لوجوب البعض السبب والخطا والسبب وجب كسبهم كسبهم على ما ذكره المحقق
الثاني عدم امكان ذلك الدليل بخلاف ذكره المحقق فان الدليل على ما ذكره معلوم
عليه بان يقال لو لم يجد الصورة فاما ان يكون الصورة امغايرة عن سببها
وهو بطا ما هو او مناهية فكون مشكلة فكون قابله للاصصال مما ذكره وكل
ما لعل الاصل هو مركب من الهيكل والصورة فكون الصورة امغايرة
مركبة منها فلو لم يتركها لزم ارجاع البعض الى الثالث ما قيل لوصح ما ذكره لزم
جهد الهيكل عن الصورة لحيان خلاصة الوجه كما لا يخفى هذا وقد قيل
هذا الدليل كما يدل على عدم تجرد الصورة عن الهيكل يدل على عدم كونه
عن الصورة مراد عليه بان الدلالة على التام لحوار ان يكون يقال الهيكل
المجردة ليست مناهية ولا غير مناهية لعدم كونهما اذا وضع ومالا وضع
له يجوز ان لا يكون شيئا منها فندبر **قوله** لعل نقول انهم لم يوافقوا في كسبه
لوجبه كسبهم فصوله الى على مانعه كسبه لاندفع البعض ما سوى انما سبب الهيكل
وحاصله ان ما ذكره هذا المنع من الاحتمالات انما يعيد اذ جعل قول المحقق
قول السبب كسبه الى على الاصل كسبه او منع كسبه اما لو جعل على
منع كسبه فلا يعيد من الاحتمالات سوى انما سبب الهيكل وتوجب عليه ما قبله
ايضا انما يعيد اذ جعل اللزوم والعارض في كلام المحقق على ما يكون نحو لا انما
عظم تحت سبب غير كسبه ايضا فلا وجه لمنع كسبه ما ذكره قول كلام المحقق
جميع الاحتمالات المذكورة فندبر **قوله** ولما كان في هذه الاحتمالات ان يمكن

المتناقضة بان المناسب ذكر الجميع اذ لا يصح ان يكون غير واحد من
 بالعضيل المذكور لانها لو كانت احدى هذه الثلاثة
 مع خلاصه ما في عدم كبر الصورة عن الهيولى بان يقال لو وجد الصورة
 عنها وهم ذوو وضع بالذات بلا شبهة فاما ان يحصل في جميع الاحاز الى اخر
 حاد كالمصر في بطلان الشئ الثاني واقول لك ان استدلال على هذا المطلوب
 بما ذكر من ان الهيولى مبهم في هذه الزاوية والى سائر الصور ولو كانت غير
 مطلق الصورة لم يبق موجودا لظهور ان المبهم باهيا غير موجود لم يرد
 السبادر **قوله** سوجب ما ذكر بعض الشرح من ان المسبادر من الذات الوضع
 ما هو بالذات وهذا الاستدلال المعطى لكونها غير ذات بالذات فلا حاجة الى
 قد يجوز لظهور ان ذات الوضع بالذات لا يكون الا جوهرا **قوله** وقد استدلل
 عليه تارة قال بعض الشرح انه الكفى لبعض الاستدلال بوضوح اذا استدلل
 على جوهريتها بانها جزء للجسم الذي هو جوهري ومحل للصورة الجسمانية والصورة
 كون العرض كذلك مع انه يمكن دفعه بان الكلام في اجزاء اما دى ومادة
 البعض اجزاء الصور اقول استحسن بان قوله انها جزء للجسم الذي هو جوهري
 مستدرك في الاستدلال اذ كفى كونها محلا للصورة الجسمانية والعرض لا يكون كذلك
 فالط ما ذكر الشرح من ان جزء للجسم الذي هو جوهري دليل واحد والباقي دليل واحد
 او ما ذكر في الدفع مدفع اد لو كان امراد اجزاء اما دى لم يخف الى قول البربر هو
 جوهري وهو موقوف مع ان ذلك المخصص لا يخفى عن ساجد **قوله** ليس بغير الاول
 لانها **قوله** بعض الشرح انه لا حاجة الى التطويل في الكلام مستلزم بمقدار التاكيد

50
 اللادرم الصورة فيلزم خلاف المفروض واقول فيه بطلان اما اوله ان
 يجوز ان يكون في جهة احدى جهتين فقط ولزوم المقدار للهيولى الجمعية
 في جهتين فقط لو سلم لا يمكن لزوم هذا المقدار للصورة وانما هي
 فلان التطويل يجوز ان يكون لاحاطة الاحتمالات والوضوح للاحتجاج
 اليه نعم لو قيل المناسب ان يقول المصنف لانها يجب ان يقع في جهتين
 بمثل ما في نفي الجوهري وهو موقوف ثم اقول في العضيل سارة لمن تنبه الى ابطال
 الجوهري وما في حكمه في نفيه ولعل هذا ما ذكره الشرح في ابطال الجوهري من ان
 يمكن اقامة الدلائل على بطلان الجوهري **قوله** اقول هذا الكلام لا يخفى
 اضطراب قال بعض الشرح يمكن دفع الاضطراب بمنع المبدء الاكبر وضوح
 انه كمثل كل كلام المصنف على ان المراد من ذات الوضع ما هو بالذات فصرح
 التزديد ان الهيولى على تقدير الجوهري اما ان يكون ذات وضع بالذات او لا
 يكون كذلك والاول بط لا ذكر وكذا الثاني لبقية لانها اذا كانت غير ذات وضع
 بالذات فلا شبهة في حصول وضع لها بافتزان الصورة سواء كان لها وضع
 في احدها ام لا فاما ان يحصل في جميع الاحاز الى اخر الكلام وجع الاضطراب
 كما ذكر **قوله** مخف عن مساعده الجوهري في دفعه ان المسبادر من الشئ الاول
 وضع بالذات فعدم المساعده كما تتر **قوله** ووجب ايضا ان يكون هذا على
 قوله لا يخفى الكلام ان فلا يكون في ذيل وطا صله ان في كلام المصنف اضطراب اما
 يجب حمل الجوهري على ما لا يلزم كما سيجي وانما علمنا على ذلك اذ الط ان قوله
 ووجب الجوهري لم يكن التزديد حاد مع انه لا يعلق على كل الجوهري

ذلك فبين بل كل الجسم ههنا الصورة الجسمية لازم ولا تعلق لهما اضطراب
 المذكور بل هو وجه يمنع على قولهم لو كانت جبال كانت مركبة اتم اقول
 يمكن كل الجسم على الاسم واثبات المقدمه المهمة بان نقول الجسم ليس له اتصال
 والجسمية طبيعة نوعه وقبول الافصال مستلزم للابولي كما فصل في صدر العمل
 الشئ لهذا لم يقبل وعلى هذا يكون قوله لو كانت جبالا منوعا على قول هو عظامهم
 لقول المذكور **قوله** اقول بهذا العدم مضرا قال بعض الساج هذا الدليل بطل
 جميع الخطوط غايه الامر ان اجراءه في المعقيد اطهر فلا ضرر هناك اقول نزل العبد
 ادلاياهما للخصيص مع ان المطلوب عام **قوله** على انه ينبغي ان قال بعض الساج
 انما بالاضلاع الصلعبين وهو ما محتمل مشهوره اقول لا ينبغي ما فيه اذ الظاهر
 ان العبد وكل من السطحين وكفى اسقامه ضلع من كل كما ذكره الشئ والمعتد بهم
 لا عمار اسقامه الصلعبين لكل حتى التوجه كلف من جدين وقيل هذا
 مقصود الشئ والاولى كما قيل ان نقول لهم اذا انتهى السطحين السطحين اللذين مسئله
 في الاسقامه والاختار كما لا يخفى وقد يقال للابولي على عديم الجود يجوز ان يكون خطا
 او سطحيا لا يكون ممكن الاحتجاج مع شئ امكانا وتوجعا وكونه ممكنا ذاتيا غير محذور
 وقدر مثل ذلك في محبت ابطال الجوز مع ما فيه صدق **قوله** فاما ان يجب ان لا يمتثل
 لوصح هذا الدليل لزم عدم وجود السقطه الفرضيه مع انها موجوده عندهم
 وكثير من الحكماء وفيه ان اللزوم هم اذ انما من الشئ الاول هو ذات الوضع بالذات
 قصير خلاصه الكلام ان السوولي على عديم الجود اذا كانت ذات وضع بالذات الجسم
 في جهة لفظا فاذا انتهى السطح طرفا السطحين المذكورين ان لم يجب عن الثاني لزم

لزم مدخل المحررات مع غيره وهو محذور وهكذا الحال لو انقسم في الجسمين فقط
 ولا يخفى ان هذا غير جاز في السقطه الفرضيه فلا يعض **قوله** وهو محذور لان
 انما هذا الكلام يدل على ان العدم لا يدعي على السديه في استحالة مدخل الجواهر الغير
 كما ادعاها الشئ بل استدلال على استحالة بعدم حصول الجسم وهذا مؤيد لما ذكرنا في
 محبت ابطال الجوز من استحالة مدخل الاجزاء على عديم الجود لان لا يكون الوسط ما
 للزوم خلاف المقدمه من كما هو عباره امكن لان مدخلها مع مدته كما يدعي الشئ
قوله وما له مقدار في الكميات اتم قيل للابولي انه مقدار في الكميات مع انها
 مدخل مع الصورة وايضا ذكره في بعض تفاسيفه ان مدخل الانه الجوده
 وما ذكره ليس محذور وهذا الكلام منه في الف لانه انما اقول فيه اذ ان مدخل
 الصورة في السوولي هم بل مشهور حلولها فيها خصوصا لاداء فلا يخالف **قوله**
 اقول اذا فرض ان لا يعلق عنه حاشيه هي قوله هذا لغير الجوز على وجه يمتثل حاشيه
 الثاني من الترتيب المعروض وسبق في محاشيه في لفظ الاظم فنقول انما ان مجموع سطحين
 عظم ليس لاصدا **قوله** لا صرح به شئ من الموقوف اقول الكلام بالابولي السديه
 في حاشيه شرح الهداية وما نقله من قوله بوجه في كلامه في تلك الحاشيه وخالف سنها
 ط فليجمل كلامه في شرح الموقوف على انه حاشيه مع حاجه المواقف والتحقيق عنده
 ما ذكره في حاشيه شرح الهداية وغير مواضع الكلام كحفظين مرد وولزم وما ذكره في لسان
 غير تمام لما نقلت سابقا ان ما لا يحركي لا ماس الا على الدخول صدق **قوله** نعم امساع
 الدخول كما اراد بالمعقودين الامور المختلفه المحترقه بالذات وهي الاعراض لا ما يمتثل الجواهر
 انما للدسافي ما سبق من في كلامه من ان المحترقه بالذات يمنع ان يدخل مثله سواء

كان ذا مقدار ام لا اذ كثر مسفاو من قوله انما هو من حيث ان يدل على استحالة
الداخل لعدم حصول مقدار يدل على ان استحالة الداخل في نفسه فعلية لا
الداخل من مقدار غير واما من حيث ان مقدار غير فقط فمدير **قوله** اقول فاد
ظاهره قال بعض السراخ ان البدنة حاكمة بان كل خطين منها اعظم من احدى
سواء كانا متساويين ام لا واما لا شك ان مجموع الخطين اعظم من احدى
احدهما وعلى تقدير الداخل لا يكون ازدياد نعم غايه فليدع عنه منع كماله فمكونه
بقوله فلو دخل الخطان في كلام المقابل مسفاو من هذه الشبهة ويمكن ان يقال
لو لم يكن داخل لم يكن وسطا ومفروض خلافه وان مجموع اعظم من احدى
الداخل موجب فاد بها انتهى واقول فيه اولاً ان البدنة مركبة واذا كانت
في غير الطول اتحد وصفها وجمها والاستحالة فيه وانما بان مجموع الخطان ازدياد
اذا لم يتلاد في غير حصة الطول اما اذا ملا في غير ذلك فممكن ولا استحالة
وانما ان خلاف الفرض انما يستحيل اذا كان الفرض ممكنا وهو غير محال ان يكون
ذو مقدار مركبا من خطوط اذ لا بد من الوسط وليس الكلام في التركيب من خطوط
كما لا يخفى واما ان مجموع الخطين انما يكون اعظم من احدىهما في كماله اذا ملا
في غير حصة الطول اما اذا ملا في كماله لا يخفى **قوله** واما انه لا يكون ان يكون ظاهرا في
ممكن كما عرفت فلا يعقل وسوجه ايضا ان السوي على تقدير عدم الجرد ان كان ذات
وضع فاما ان لا يحسم اصلا او يحسم في جهة او جهتين او جهات وكل منها بط
ولا احصا من له الجرد **قوله** فاما ان يحصل في حال بعض السراخ ممكن بل لا بد بان
يقال لو كانت بالصوره فاما ان لا يحصل في حصر اصلا الى اخره انما انتهى اقول ان

وانت خبير بان يمكن طلب الدليل لثبته كما ظهر لك في الشق الاول فلو صح ما
ذكره لزم اجتماع العنصرين في السوي وارادنا عايدة **قوله** قال بعض
لوصح الدليل المذكور لزم عدم كمد السوي عن الصورة المخصوصة لانها لو جردت
عنها فاما ذات وضع او غزوات وضع اصلا لا سبيل الى الاول لانه لزم تركيب
السوي من السوي والصورة ولا الى الثاني لسلزم ان يكون الجسم غزوات
وضع او يقول اذا اقترنت بها فصار ذات وضع لزم الرشح ملازم
والنقص لوصح هذا الدليل لزم ان يحدد السوي من الصورة لانها اذا اقترنت
بها فاما ذات وضع او غزوات وضع لا سبيل الى الاول لانه لزم ان يكون
مركبة من السوي والصورة ولا الى الثاني لانه لزم ان يكون الجسم غزوات
وضع او لانه لزم الرشح ملازم ويمكن ان يجعل هذه الوجه معارضه لثبته
واقول فيه يجب اما اذا قلنا ان ارد ذات الوضع بالذات وغزوات الوضع
كما ر الشق الاخر وان كان عبارة عن الشق الثاني مركبة في عدم الوضع
ومنع لزوم كون الجسم غزوات الوضع وانما لزم ذلك على تقدير ان لا يكون
ذات وضع اصلا ولم يلزم الجواز اقترانها بصورة اخرى وقت الجرد من الصورة
المخصوصة وان ارد ذات الوضع مطلقا وغزوات الوضع مالا يكون ذات
وضع اصلا كما هو ظاهره كما ر الشق الاول ومنع لزوم ذلك ان لو كانت
وضع بالذات العام لا سلم انما من خصوصه وهو لا يلزم بان هذا في اصل
الدليل اذ لم يستدل ان يقول ان اردت التزديد بان ذات الوضع بالذات غير كما عرفت
ولا سوجه للمخبر والمذكور وهذا متوجه على بعض الثاني ايضا الا ان السراخ

في الشق الاول عز جابر هنا كما لا يخفى وانما ما قلنا فلان لزوم الرجوع لما رجح على الشق الثاني
م الشق الاول ثم يجوز افتراض صورة مخصوصة اخرى وهو يصلح مما وجد **قوله**
كذلك ان لا يعبر ان تصور ذلك بان يكون له يولي المحررة عن الصورة بحسب صورة
لوعنة ما نفع عن قبول الصورة بحسبة وان كانت في عينها قابلة لها فلا يلحقها ابد
كما ذكره صاحب المحاكمات **قوله** واحتمل انما لم يرد ما ذكره صاحب المحاكمات
واقول فيجب اما اولها فاما احراز ان يكون الصورة لما يجب ذاتها ممكنة كبحر
ان يكون الصورة النوعية المحصورة بعض الاحراز ما نفع عن كون الصورة
كما قد علم لزوم صحة من المحاكمات كما استرنا من ان الصورة النوعية انما نفع عن كون
الحسبة مرجحة حصولها في بعض الاحراز وانما ما قلنا فلان على هذا الاحراز الى بطول
الكلام بل يكفي ان يقال لو كدرت السوي عن الصورة فاما ان لم يعلل كون الصورة
لذاتها لم يكن هيولي وان قلنا فان ضربت بها اما ان لا يحصل انما اقول قد عرفت فاني
اذ الهيولي المحررة لا ياتي عن كون الصورة النوعية لها وكذا ان يكون الصورة النوعية
ما نفع عن قبول الصورة الحسبة كما في تحرير الاعراض فمحرران يكون هيولي الاحراز
مقارنة في هذا النظر لم يحدث في بالوجه المذكور لا بد في هذا الاحراز من ليل
والخصيص هيولي الاحراز عز مجد قوله والاول والثاني محالان بالبداهة
هنا سألنا الاول ما اقول ان قوله المذكور يعني ان يكون من السدس
كون كل جسم له صفة طبعية صفة مضاف وجوابه انه يجوز ان يكون الجسم له صفة مضاف
فعل ما ذكر في معرض الاستدلال بنفيه لادليل فرفع الخالف على ان نقول لا يخفى
نحو المحراز ان يكون من السدس كون كل جوهرة في صفة لا تحتاج الى الاستدلال

على انه لا صفة طبعية الثاني ما استند بسبب الى الفاضل الرومي واستصعب بعرضها
لان ندرة استحالة حصولها في جميع الاحراز فانها مبينة على ان الافلاك قد يكون
وان كل واحد منها مستند الى عقل والاحراز ان يكون هيولي الكل محررة واحدة
فجاءت ذات وضع بافتراض صور الباطن دفعه فحصل في جميع الاحراز قبل
وقية انه لو كانت استحالة حصولها في جميع الاحراز مبينة على ان الافلاك
قد يكون هيولي احراز مصادرة لان قدم صورها انما يتم بعد ثبوت استحالة هيولي
محررة وقال بعض المدققين قدم صورها لا يوقف على ثبوت الاستحالة بل لا سلمها
وانما سلم قدم البحر وان سلم انه يوقف على ثبوت الاستحالة لا يوقف على العلم
ثبوت الاستحالة وانما على ليس استحالة محررة هيولي الافلاك بل استحالة محررة الهيولي
مطلقا فلما لم يتم المصادرة اقول لم يكن ثبوت السؤال مستصعب من غير استقامة الافلاك
بالوجه المذكور وذلك بولا لم استحالة حصول في جميع الاحراز مستند بان يكون
هيولي كل الاحراز ما نفع انما افترن بالصورة فحصل في جميع الاحراز فظهر ما
القابل الطال السند الاخص وهو غير ماضى ثم اقول السؤال ليس تلك الصعوبة اذ انظر
بعد ملاحظة الترتيب في كلامهم ان المقصود حصول في كل واحد من الاحراز
بالتمام ولا يخفى في بداهة استحالة وجه نقول الصورة المحصورة داخل في الشق
الثالث اذ مجموع الاحراز خمسة بلا شبهة وقد عرفت ان الهيولي لا يعود اليها
والصورة بحسبة لا يصلح مخصصا فحصل هيولي الكل بعد افتراض الصورة لا بد
مخصص للزوم الرضخ من غير مرجع نعم يمكن الاجراء بان مخصص هيولي الصورة النوعية
المعبره ولا يعلق باصل السؤال اذ مثل هذه المتوجه على السؤال كما سبقت له **قوله**

محموز ان الجسم المطلق يطلب حرا مطلقا والجسم النوعي بعضه في عام لا يجاز ويجز
الطبعي هو ما يكون للصورة النوعية مدخلا في انضمامه فان دفع ما قبل الصورة
النوعية خارجا عن الصورة بحسبه واليهوني فاذا قطع النظر عن الخارج كيف يكون
المحصل للصورة النوعية **قوله** ولك ان نقول ان ما تنوهم من انه لا امر خارج في دخل
في انضمامه الخارج والمفروض عدم مدخله الخارج في الفاعل المحقق للصورة النوعية الا في
الجسم والمخرج هو الحالة المحسنة وذلك كخرج عن كونه طبعيا على انما نقول لا سيما
في هذا ان يكون الجسم طبعيا اذ مقصود من منع الاستحالة ان كانت مستدالة بالمحصل
ان يكون الصورة النوعية او صورة اخرى مع حاله بعين بعض اجزاء المكان
ولم يثبت خضار اجزاء الجسم في الصورة بل هي هيهم ان لا يكون وجوده **قوله** ولا سيما
تفصيل ذلك انه ان اريد بالاجزاء الاجزاء الموجودة في الخارج فلا يتم ان لها اجزاء
كذلك بل اجزاء مفردة فلا بعضي مكانا موجودا وان اريد بها الاجزاء مطلقا
او الوهمية فاللازم ان يكون لها امكنة في جهة لا موجودة في الخارج ولا تحدد فيه
ولا بعد لما ذكره بعض الخارج من انه كوز ان يخص الاجزاء الوهمية بالاجزاء الحقا
الاجزاء الوهمية من الصورة النوعية لا بد لبقية من دليل بل نقول كوز ان يخص
الاجزاء الوهمية للصورة بحسبه المحسنة واستحالة ذلك مما فلا حاجة الى التثبت
بالاجزاء النوعية بل الى الصورة النوعية **قوله** وقد جاز ان يمكن ان يكون هذا
حواجا عن سؤال مقدر تعدبه ان اليهوني المتفارقة للصورة المتصلة وان كانت
متصلة لا اجزاء لها بالفعل الا ان حصول الكل في المكان بصورة على اوضاع مختلفة
فمحصل الكل بوضع دون وضع محصل بالماحصل فاجاب كوز ان يكون هناك

52
هناك حاله محسنة لليهوني له وضع معين فلزم محصل بالماحصل **قوله**
ولا صورة ذلك انما نقول ليقضي هو ان اليهوني اذا قاربت صورة لصير ذات وضع
بلا سببه فاذا احدث عنها زائدا وصارت مما لا وضع له ثم افترقت للصورة
اجزاء حصل لها وضع محصل بوضع لان الوضع الابق بعضي الوضع اللاتين
كما ذكرت في صورة الالغلاب وجواز كحق المناسبة بين الوضعين كان
للمحصل انما السائر للحدود ما بين الوضعين زائدا فقدم **قوله** وهو الخلف
ان هي صورة جوهرية داخلية في الجسم مبداء لا تار كالاضاءة والاجزاء والحدود
والكون كل في جسم نوعي وهذا مما اثبتته انما اثبتون واما الاستدلال في كونه
ان الجسم عندهم ان الصورة صورة حسنة بسيطة والمماثلين الاجسام بالاعراض
القائمة بالحدود فكل جسم نوعي عندهم مركب من الصورة بحسبه والعرض القابلية وقد ثبت
الى ذلك مما ذكره مواضع نفع فالنظر **قوله** ليلامر خارج عن الجسم بالضرورة بهذا
استدالة الى ان الفاعل الخارجي لا يكون مبداءا تار لما استبرهن ان لسنه الى الجمع
على السوية وهذا انما يتم على عدم القول بالفاعل المتحد واما على القول به كما هو الحق
صا در السببه ثم وجه ظهران قول السببه لسن لا مر خارج عن الجسم بالضرورة فكل جسم
وكيف يدعي الضرورة في ذلك مع كونه الاحتمال كذا **قوله** لانها قابلية فلا يكون عليه
هنا سؤال مشهور هل لها قابلية للصورة محموز ان يكون فاعله لا حصا صا ما لقر
عندهم هو ان القابل لشي لا يكون فاعلا له وبعض ما توجه على هذا الوجه لظهور علم من
نامل فها ذكرنا في مبحث اليهوني فلا حاجة الى الاعادة وقال بعض كذا في موضع
هذا الدليل لزم ان لا يكون الصورة النوعية فاعله لا حصا صا وجواب مستكر

وفيه نظر اذ كون الوجود بالهئية في الفعل حتى يكون الهئية قابله محل كنه بمصيلة
 كحاج الى محل اوسع **قوله** ايضا هيبوي الغاصر يعني ان سبب الاحصا ص لا يكون
 هيبوي الغاصر لما حرد ولا مستزك المذكور ايضا وهذه المقتر ان دفع ايراد مشهور
 هو ان قوله وايضا عطف على سابقه بدل على ان الاستزك المذكور كبقية
 وجه عام في الكل وليس كذلك الاحصا ص بالعناصر ووجه الاندفاع **قوله** اسي
 الصور كحسية لم **ال** انها طبعية نوعه لتوقف الدليل عليه وقد مر الكلام فيه
 مع ان الثاني ثم محذور ان يكون منشاء الاحصا ص الصور كحسية محصورة وقد
 مر مثل ذلك متوجه على الدليل المذكور وجه من البعض والمعارضه كما ذكره المحقق
 البعض لوصح الدليل المذكور لزم ثم الصور اذ احصا ص الجسم لصوره نوعه لا يكون
 ان يكون للحسية العامة ولا الهيبوي مع ان يكون لصوره **قوله** ان يكون
ال ولا كنه عليك ابناء الى هذا فتنبه الثاني انه لو صح الدليل لزم ان لا يكون الجسم
 حاصل في حصر مخصوص لان احصا ص كل جزء من اجزاء الجسم كجزء من ذلك لا يحجز ليس
 للحسية العامة ولا الهيبوي ولا للفاعل الخارج ولا للصوره النوعية لان نسبتها
 الى جميع الاجزاء على السوية **واقول** ليس للجسم مقدار في الفعل حتى يطلب حصره في
 الخارج واكثره الوهمي للصوره النوعية لصلاح محضها للجزء الوهمي من الجسم فمفهومهما
 والتاكت انه لو صح هذا الدليل لزم ان يكون كل من الصور الحسية والهيبوي كونه
 من الصوره واحداً آخر واللازم بط فاللزم مثله بان الكلام ان الصوره
 لها جزء وكل جزء منها ايضا في حصر مخصوص فاحصا ص كل منها كنه لا يكون للحسية العامة
 ولا الهيبوي ولا الصوره النوعية ولا الفاعل الخارج مع ان يكون لصوره **قوله** وادلة

وداخله فيها فلا يكون الصورة المحسنة المحسنة منها وامر آخر وهكذا القول
في الهيولى واقول فثبت لما مر ان الصورة المحسنة العامة ولا الهيولى الى
ما ذكره فلا وجود صورة نوعية ويمكن ان يجعل الادل معارضة وقول فيه ولا
ما عرفت عرّفه وانما انه ان ارد بالمر في قوله كان هو المحركات فيقول علم بل محرز
بالذات هو الجسم وان ارد به الاعم مما بالذات ومما هو سعة الجسم كما في الاغراض
نقول محض الجسم المحرك بالذات محركة كاف ولا حاجة الى محض اخر لتخصص المحرك
اذا اتمم بالعرض ليس محركه حتى يطلب مخصوصا على حدة ومثل هذا جار في البعض
الثالث قد بر **قوله** وقد جاب ام اقول فيه اولاه انه كذا ان يكون مابه الاجتلاف
عرضا داخل في حصة كل نوع منها على كونه كون الجسم هو كذا حتى هو عرض في فاعلم به
لا بالكل كما ذكرنا في نفي كلام الاشرفين وانما بان ما ذكره لو تم كلف في انباء الصورة
السبعة وعلى كونه بالبقية كما لا يخفى في جواب سعة الدليل ولا يدفعه الا ببرد على المور
ابن **قوله** الاستنباه في كنفه قد تغور ان السلازم من السبلان اما بان يكون
احدا اما على موجودة لما هو او كونه معلولى على فاستنبه الحال في الهيولى والصورة
بعد اثبات السلازم انما على فالحكم اراد في هذه الهداية ازاله هذا الاستنباه
بمعرفة الضلالة ولهذا اعنون المحال بالهداية **قوله** ليس على علة فاعلم بعينه
والعلة الفاعلة للشيء **قوله** لانها لا يكون موجودة ام انما بعض مشهور به انه لو
صح الدليل المذكور لزم ان لا يكون الواجب علة موجودة للعقل الاول وكذا العقل
الاول الثاني وهو الثالث وهكذا لان العلة الموجودة يجب ان يكون موجودة
المعلول والواجب لا يكون موجودا قبل العقل الاول وكذا العقل الاول لا يوجد

وهكذا الان كلام من الواجب نفي العقول العشر فبهم نرفع فلا سلك احدهم كذا
الاخ في الوجود والواجب مشترك وقيل بل يلزم ان يكون الفاعل كالمفعول
للمفعول كذا لانه اذا فاعل المذكور لا يكون موجودة قبل المفعول لا سلك كالمفعول
عن العلة كالمفعول **قوله** لما عرفنا بعض السالكين لان اللازم للمعية الزمانية وهي
لاننا في السمع الداني والآن الهوى مستمرة في الوجود من الصورة كما سلكنا في
الاستدلال من الصورة المطلقة والكلام في المعينة بل لانها لو كانت لصح با مع
قطع النظر عن وجود الصورة اذ يصح وجود الفاعل مع قطع النظر عن وجود المفعول
ولم يصح وجود الهوى مع فرض عدم الصورة **الكلام** الان كون الفاعل تاما في
اولها قبل صور الانهائية لها فلا يكون علة للمعية لكنه كذا ذلك با خلاف الشرط
اولها لو كانت علة لسقطت بالوجود وقد بينا انها مصفوفة في الوجود الى الوجود
الصورة انتهى وافول اولان ما ذكره في رد الوجه الثاني كذا لظهور ان السلام
من الصورة المطلقة والهوى لا الصورة المعينة او يزول وكصل اخر كذا في صورة
الانقلاب وقد مر في كلام هذا التام ايضا ان المقصود مما في الهداية ازالة الاستتار
في كيفية اللازم بان احدهما علة لوجود الآخر لا لا يحصل فلا يصح قوله فيها
ان الكلام في العلة المعينة وانما بان قوله ولم يصح وجود الهوى مع قطع النظر
عن الصورة كما لا يخفى وهو محتمل بغيره وانما بان قوله فلا يكون علة للمعية كالمفعول
لصغر ما مر من ان الكلام في صورة ما لا المعينة كصورها وانما بان قوله لسقطت
اراد به السمع على الصورة المعينة كما ذكر ان الكلام في المعينة وهذا الانا في
حاشا انما مصفوفة في الوجود الى الصورة لظهور ان يحتاج اليها الصورة المطلقة

لا المعينة كما نظر على هذا في كلامهم اذ كوز ان مقدم الهوى على الصورة المعينة
وناف عن المطلقة وهذا الوجه الزامى لا يخفى وانما ان نوج كلامهم بالآخر
ما مر فافهم وحاصل ما ذكر في السج العديم في بيان ان الهوى لا يكون موجودة
قبل الصورة هو ان الهوى لو قدمت لسقطت مستحقة ضرورة ان الشيء
لم يستحق لم يوجد وما لم يوجد لم يؤثر في وجود الشيء والناهي بط الحاشا من ان
علة فاعله الشخص الهوى فلا يكون الهوى كمشخصه موجودة للصورة **قوله** كيف
اما اولها فلان لعدم الشخص على الوجود غير من ولا مان كيف وقد ذهب كثير من
الى عدم الوجود على الشخص اما ما بينا فلا كوز ان يكون الصورة المطلقة علة
فاعله الشخص الهوى والشخص لا يمكن موجودا خارجا لم يجب ان يكون فاعله
موجودا ثم يكون الهوى كمشخصه موجودة للصورة ولا خفاء في ذلك وما قبله من
لوصح بهذا الزم ان يكون الصورة علة فاعله الشخص الهوى بغير الدليل
لكنه ليعمل متصلا بهذا الكلام فحقه نظر اذ المؤثر في الوجود كذا ان يكون موجودا
واللازم ان ادوات الصانع فيكون مستحضا اما المؤثر في الشخص بوجه كونه
موجودا كرم اذ الشخص من الاعمال العقلية والاشكال في كون المؤثر
فيه اعتبارا با فم يلزم ان لا يكون الصورة علة فاعله الشخص الهوى **قوله** انما كذا
وجودها هو وجود الصورة مناهة عن الشكل لان الشيء ما لم يستحق لم يوجد
الشكل كمشخصه وجود الصورة مناهة عن الشكل وقته ما عرف من ان لعدم الشخص
على الوجود غير ثابت بل صفة الشخص كوجوده احصا الوجود الا ان كل من كوا
ان يكون الشكل مناهة **قوله** وقد نقض هذا القول في شرح الايات ما مر

وكلام الشيخ في الشفاء مؤيد عما ذكره الحق في جواب السؤال حيث قال في البينات الشفاء
بعد كونه ان يكون الصورة الى ما لا يفارق المادة وصدق وعلته لا بد منها كصور ذلك
وعدم كونه ذلك في الصورة التي يفارقها كصورة الغياض بل الصورة التي تكون للعلية
هذه العبارة ولما قيل ان نقول انه اذا كان يتعلق بالمادة بذلك الشيء الذي هو العلة
والصورة فيكون مجموعها كالعلة فاذا اطلت الصورة بطل هذا المجموع الذي هو العلة
لوجب ان سئل لمعلول مقول انه ليس يتعلق بالمادة بذلك الشيء في الصورة حيث
هي صورة معينة النوع بل من حيث هي صورة وهذا المجموع ليس بطل اليه فانه
يكون دائما موجودا في الشئ والصورة والصورة من حيث هي صورة الشئ واقول
قد اختلف لك من كلامه فوايد الاولى ان الصورة المفارقة للمادة كالصورة الشخصية
العلنية كونه ان يكون فاعلا للمادة فلا يصح ما ذكره المحقق ان الصورة ليست علة فاعله
للمادة الا ان يخص الكلام بالصورة المفارقة مع ان ما ذكره في الاستدلال
لو تم افادني فاعله مطلق الصورة الثاني ان الفاعل هو المفارق العديم فانه يكون
دائما موجودا في الشئ والصورة من حيث هي مفارقا للشئ فيكون كونه الصورة
شركة له الثالث ان الصورة معينة النوعية في الغياض ليست شركة العلة بل الصورة
المطلقة وهذا مؤيد لما ذكره الحق في جواب اعتراض الامام **قوله** والاسباب
ان نقول نعم ان الاسباب عدم ذكر المزيد الزائد المحقق بقوله مع الشك في ان ذلك
بل الاكثاف بل ان يقول لان الصورة انما هي وجودها بالشكل لا احتياج الصورة
الى الشكل هذا خلاصة كلام الله واقول فيجب ان يكون ان الكلام في الصورة
المطلقة لا معينة اذا لازم ان المطلق والمادة في الغياض والصورات

ال معينة العلية فيكون فاعله للمادة كما ظهر من كلام الشيخ **قوله** ان
منها يتوجه عليه ما ذكره بعض الشرح من ان الاحتياج اليه من حيث هو لا كونه
بل هو في مادام لم يزل في الشئ من حيث هو بل هو في مادام لم يزل في الشئ من حيث هو
كبقائه السقف يتعاقب الاعمدة **قوله** وذلك بطر فطعا اقول فيه اوله ان الاحتياج
اليه لا ينافي الاحتياج اليه فيكون ان كان الاحتياج للصورة في الشئ من حيث هو
اخر يحصل المجموع الشخصي والاحتياج اليه لا ينافي ان يكون ذلك الشيء علة دائمة
واما ان قولهم ان الاحتياج اليه لا ينافي الاحتياج اليه لا ينافي الاحتياج اليه لا ينافي الاحتياج اليه
ولا وجه فانهم يقولون ان الاحتياج اليه لا ينافي الاحتياج اليه لا ينافي الاحتياج اليه
بل لا بد من ان يكون ان يبلغ المفعول في بعض الاحوال كونه علة فاعله فيكون
احدا بالعمدة المذكورة ما ذكرنا فافهم **قوله** لا يوجد في الشئ من حيث هو ان يكون
لشئ ان يكون في نفسه فلو كانت الصورة علة لم لو لم يكن الدليل المذكور ان
يكون الصورة شركة لعل الشئ انما هو على هذا التقدير انما هو في نفسه فلو كانت الصورة علة لم لو لم يكن الدليل المذكور ان
بالذات انهم قد ردوا انها شركة لعلها ما وسجى كلام المحقق ان الشئ لا يقوم بال
بدون الصورة في مفسر الصور في الوجود والبقاء وما هو وجوده في جواب
فالحق ان يقال لو كانت الصورة علة اي فاعله لوجود الشئ لكانت الصورة
مساعدة على الشئ في الوجود ونقول كونه ان يكون الصورة شركة لعلها ما وسجى كلام المحقق ان الشئ لا يقوم بال
علة فاعلا ولا هو فاعل بل يكون من سائر ارباب الفاعل ولقد تم السطر في الوجود
على المفعول غير لازم وما في محال كانت من ان الصورة جزء لفاعل الشئ في محال
اذ هو الفاعل كالفاعل لا بد ان يكون في الوجود على المفعول ما يشتهر في محال

القول بانها حرة عقلية وهو **قوله** لا يظهر صحة انه معنى ان المقدم الثاني بالزمان
 على ما مع الشرائع الزمان مقدم على ذلك الشيء قطعاً وان كان المقدم بالذات
 على ما مع الشيء بالذات او بالزمان مقدم على ذلك الشيء فغرض الصحة من العمل عند
 الحكماء اذ لو صح ما ذكره لم تقدم العقل الاول على الوجود العقل الاول مقدم
 على العقل الثاني وهو مع الوجود بالزمان والنظر يلزم ان يكون العقل الثاني من
 مقدما بالذات على الفكر الثاني اذ العقل الثاني من مقدم بالذات على الثاني
 وان معية بالذات بالنسبة الى الفكر الثاني اذ العقل الثاني من مقدم بالذات
 على الثاني مع عدمهم اذ ليس منهما احصاء فلو كان المقدم على الجمع بالذات متقدماً
 على الآخر بالذات لكان العقل الثاني من مقدما بالذات على الفكر الثاني وليس
 كذلك اذ لا يحصى الفكر الثاني الى العقل الثاني من متقدماً **قوله** انما هو من اركان الوجود
 غير مسلم اليه ان سطيم ربما ان صدر **قوله** على ما زعموا قال بعض السراة السلام
 بصورة ان يكون احدهما معلول لوجود والاخر لا ولكن علة احدهما معلول للآخر
 واقول بصورة ان يكون احدهما معلول لوجود والاخر لا ولكن علة احدهما معلول للآخر
 العلتان معلولتان لعلة موجبة ثالثة ويمكن ان يقال ما حجة بان نعم العلة
 الموجبة الواقعة في عبارة السراة ما هو بلا واسطة او بلا واسطة فلا يكون الا
 المذكور ان ح خارجا عن عاقل السراة صدر **قوله** وبالعكس انت جنة بان الوجود
 في العبارة عام ولا حاجة الى قوله وبالعكس كما لا يخفى بل لا وجه له **قوله**
 وان لم يعتبر لم اهم **قوله** بخلاف هذا السبق ونفي العلة الفاعلية سابقاً
 على ان العلة الموجبة وان كانت اعم من الفاعل لكن ليس يمكن ان يسبق

سبق الدفن منها الى الفاعلية فلدفع هذا السبق نفي الفاعلية
 اولاً سابقاً وهذا القدر من المتأخر يكون وصف العلة بالفاعلية
 سابقاً مناسب للمقام ولا حاجة الى ان يلزم كونها فاعلية على تقدير
 كونها موجبة فافهم **قوله** لا ينافي قدم رتبة مفصلاً فلا يغفل **قوله** لا يحفظ
 المادة اهم ذكر الشيخ في الديات الشفاء سؤالاً وجواباً يقع فيه هذا المقام
 محصل السؤال ان الصورة المحفوظة للمادة واحدة بالعموم ولا واحدة بالعدد
 وقد يقال ان الواحد بالعموم لا يكون علة للواحد بالعدد والمادة واحدة بالعدد
 ومحصل الجواب ان العلة هو المخالف وهو واحد بالعدد والصورة كانت
 واحدة بالعموم لكنما ليست علة موجبة بل موجب هو المخالف والآن كما لا
 باحد الصورة فالواحد بالعموم في الحقيقة شرط لاجاب الواحد بالعدد ولا
 استحالة في ان يكون الواحد بالعموم متما لاجاب الواحد بالعدد فقدر **قوله**
 المحقق الى الوجود اقول هو ما هو ان الشكل لا يوجد قبل الوجودي ولم يلزم
 من ذلك صفات الشكل الى الوجودي كلف وقال السراة سابقاً في الوجودي
 على الشكل او معه **قوله** فثبت حاصلاً ان المذكور سابقاً هو عدم العكس كل
 في الوجودي والصورة عن الاخر ما هو لو كان مستلزماً لافضال الوجودي
 الى الصورة في الشفاء لكان مستلزماً لافضال الصورة الى الوجودي ايضا فلا
 وجه لخصيص لافضال احدهما الى الاخر في البقاء والاضاف يلزم الدور لا يقال
 لردم الدور هم يجوز احصاء كل منهما في البقاء الى ذات الاخر ولا دور لا يقول
 الكلام مبني على ان علة اصل الوجود هي علة البقاء فلدن احصاء كل منهما الى

مع ان المذكور لو تم فاد انصار كل
 منها الى الاخر سابقاً لهما

مسلمه شخص شرافه غير معقول اذ الذات بلا اعتبار الشخص على فلو افاد الشخص
 تنه لكان ذلك السر مختصا في شخص فتنال ليكن كذا فلا يعيد شخصاً وفيه **قوله**
 اراد به العبد مجرداً عن ان يحل به بلطاف كبر اعلم المحاكمه انما هي عن التاغل معنى الكفا
 المحض وهو غير مراد لعدم حواين التردد فيه فالمراد به السعد مجرد عن اماده اذ
 ما في التردد فيه بانه اما بعد وهو موهوم وهو المكان انما هو كالمكان واما بعد
 الخارج كما في السبب لا كالمكان **قوله** او سطح الباطن هذا التردد بالنظر الى المحسوسه
 المعينه الترتيب لها كتر من العلماء والا فالمراد به العزم هو كبر منها ما ذكره كبر
 حكمه العزم الى سطح مطلقا سواء كان حاداً او مجاوياً وبهذا التقابل لم يورد ان يكون جسم
 مكاناً في حده صفة اما في الجسمين كما في غير المثال الا ان السطح في حده وور عليه
 بان في امارات المكان سبب الجسم عطف في ولا شك ان الجسم لا يتركب من اجزاء
 بل سبب الحاد سبباً ومنها ما ذكره في الموهوم وهو ان الصورة الجسميه منها ان السواء
 وذكر في الموهوم سبب السبب الظلاطون ولعلنا طلق لفظ الهيولى على المكان لوجود
 المحسوسه من الهيولى وهو كسعد مجرد لوجوده منقول عنه **قوله** ووجهه كمناسبه لوجود
 الاستنباء عليه ما اذ لا فامتناع كون الهيولى التي هي الجسم مكاناً ماعلا لاسيما على
 عاقل عن هيولى كذا اذ كذا السبب في تفرقه **قوله** لانه الجسميه لم يورد
 الامارات كمنسوبة للمكان كون الجسم تنبأه ماله ولو بالتوجه لست السعد وهو موهوم
 في ان يكون المكان معقداً بهما اما في الجسمين اذ في جهات حتى يكون بعداً
 او موهوماً **قوله** والا لا تنقل انفعالاً عن ان انفعال المكان بافعال الممكن لاراد
 وهو اماره مسهورة ولو كان حالاً في الممكن لم يكن باقياً كماله من غير انفعال

مع انفعال الممكن وهذا السبب كون الهيولى صورة او الهيولى ولا يخفى ان الممكن
 ان يذكر الامارات اولاً كما ذكر ولم يتم تردد في ان حقيقة ماله ملك الارادة اما
 واما اذ ان السعد حقيقة ومحصل الامارة الثانية هي انفعال الجسم مع بقاء
 عنه واليه بجالها الشخص بالمكان ولا سوهوم ما هنا في الحركة الكيفية مثلاً وورد
 عليه انه لا سبب في السطح اذ قد بقي مع بقاء الجسمين كما لا يمكن من الهيولى
 وكون الجسمين كمنسوبة في ماله فان السطح الباطن لم يحط لاحب تنفي مع بقاء
 الطر والكون سبباً واحب بان ايراد صحة الانفعال مع البقاء انما كور
 بمعنى ان الفعل الممكن لم يكن مانعاً عن البقاء انما كور في الصورة كمنسوبة
 هو الا ان الخارج لا يمكن ان يكون واجب ان جعل اماره محل نظر وفيه **قوله**
 وهو السطح الباطن لم يورد سبباً مشهوراً هو انه سبب من كره المحسوسه المحسوس
 المحسوس في ماله واد الهوى فان مكانها سطح ماله واد الهوى كمنسوبة لظاهر
 باطنها لا السطح الباطن ماله واد الهوى كمنسوبة لظاهرها واصل السؤال منسوب
 من السبب المحسوس واقول لا سعد ان يلزم ان مكانها سطح الباطن من
 الهوى كمنسوبة لظاهرها لانه من ماله الى التفتة كون سطح الباطن ماله واد
 كمنسوبة لظاهرها لانه من ماله الى التفتة كون سطح الباطن ماله واد
 الا انه سبب من بعض في الواقع وان لم يمتد في الخارج فمكان الكرة السطح الباطن
 من المحسوس كمنسوبة لظاهرها **قوله** انما يلزم ان غرضه كمنسوبة
 الاستدراكين وبهذا الدرك في كبر هذا سبب عبارة السبب السبب في
 في شرح الموهوم واما السبب في استحالة داخل اجزاء كمنسوبة لظاهرها

الذي لا يتحرك فلا توجه عليه ان المفهوم من كلامه ههنا استحالة تدخل الالهام
لان داخل الجواهر مطلقا مع انه صحيح سابقا باستحالة تدخل الجواهر مطلقا **قول**
وج يكون **م** ان الكلام ظاهري انه المراد على ما هو المشهور وفيه نظر ط اذ
الاشياء التي لا يكون ما بعد الجبروت عن المادة الموجودة اقسام الجواهر عندهم
اربعة العقل والنفس والجسم والصوره الجسميه حيث يتكون في الوجود
تركيب الجسم منها ومن الصوره فالهول والصوره والجسم عندهم واحد
الواحد البعد الجبروت والاشياء التي يتكون البعد الجبروت والاشياء التي
العقل والنفس والهول والصوره والجسم تركب منها فلم يلزم على شئ من
كون الالهام الاوليه للجواهر سته فعمل على انه ليس المراد من النظم
وان كان مخالفا لفظ **قول** لا يسيل الى الاول قيل في بيان بطلان كون المكان
بعدها موهوما خاليا على ان غل انه لو كان خلايا بالمعنى المذكور لامنع حصوله
لان اختصاصه بحدود جبروت لا يمنع من حصوله في الاصل **قول** هذا
لو لم لا فاد انه لا يكون اخلايا حرا طبعيا لانه يمنع حصول الجسم فيه او حصول
الجسم في المزمع ان يكون سبب الاختلاف فيكون ان يكون من خارج **قول** على
ما قيل ان هذا متوجه على المكان بمعنى البعد بوجوده في جوارحه فيكون
وهذا لا يرد انما توجه على قول من علم ان المكان هو البعد الجبروت لا الموجود الموهوم
لعم جعل الوجه المذكور دليلا على انه موجود لا موهوم كما لا يخفى ثم اقول كذا في القول لا
يكون ان يكون المكان سطحيا ولا بعدا موهوما او موجودا لعدم الاختلاف في
مصور مكان طبع مع انهم فرروا ان المكان لم يطلعوا ولو كان مذكرا ما نقل عن

منه انه ليس شئ من الالهيته فانه كخص به دون غير شئ بمصور ان جسمه بطله
دون ما عداه ومن الامارات الدالة على بطلان اخلايا ارتفاع الجسم في الجسم ودخول
الاشياء في المحل العنوني في البراهين الصنفه السعده والاسوءه وارتفاع اشياء الزاوية
بالمطابق طبع مسج عند رفعه ومثل ذلك كثر مذكور في محله **قول** بالعلم لم يدعى
البعد به في غير مسموعة كما ذكره السيد في حاشيته شرح الطالع من ان الشافعي في عدم
الاشياء معناه انه لو كان هناك لوجوده لكان مسافرا اذ لا يعمل حلة
الشئ ما لم يرفع عن بل الا حلة كجب اليهم لا غير بل ادعى اسدا وان لم يكن بعيد
عليه من الصنفه **قول** اقول انهم ذكر بعض الحاجات كمراد السك الاول
اذ المقصود بطلان ما ذهب اليه السكاليين والاشترافين وانما على السكاليين في الخارج ولما
لم يقدروا بالوجود الذهني يكون الوجود مضمنا في الخارج فكل ما يكون لاشياء في الخارج
يكون لاشياء محضا بغيرهم فلهذا الدليل الزاوية لهم واصلان اخلايا قابل للزيادة
السعده وما كان قابلا لهما لا يكون لاشياء محضا بغيره فلو كان اخلايا معدوما في
الخارج لم يكن لاشياء محضا انتهى **قول** ما سيجي في حاشيته المنقول عن السيد وقال
في حاشيته على قوله العادة جارية في جميع مذاهب الاشترافين ان المكان موجود في الخارج
ومذهب السكاليين انه لا شئ معني انه معدوم في الخارج لا بمعدوم في نفس الامر
فان قلت لعل ان من كلامهم انه لا يثبت للمكان الجبروت اليهم فكون معدوما في نفس الامر
فهم علم ان مرادهم بالاشتراف في الخارج دون نفس الامر قلت من انهم يطعنون في
والمعدوم الاعلى ما نسبته موجودا خارجا انهم ينافيه اذ السكاليون لم
يقولوا بالوجود الذهني لم يكن فرق عندهم بين الاشياء في الخارج والاشياء في نفس الامر

فكون المعلوم الخارج مفعول ما في بعض الامور يعني هو ان اللاحق الطال قد
 امسك كالمسك كحقيق الزمان اذ انما سبب كحقه الممكن لا المحال **قوله** لانه
 لو وجد لم قال بعض المحققين على زعمه ولا من نفي الاحتمالات لمصود حتى هو
 اقول دهم اما بعد بانكره لا بأس ان بعض الكلام في المكان **قوله** في بعض
 ومن تابعه كالشيخين الى انه السطح الباطن من الجسم في السطح الظاهر من الجسم
 المحوى وادور عليه بانه لو كان كذلك لم ان يكون الطر الواقع في البرج الباطن
 وكذا الجسم موضوع في الماء اجاز متحركاً في السطح من السطح في السطح
 من البلد الى الآخر كذا الحوت الواقع في الماء اجاز اذا تحرك حركة مادية
 حركة الماء بحيث لا تغرق سطح الماء اللاحق لانه فتنال السطح في الصورة
 الاولى دون الثانية وليس كذلك اذ يجب عن الصورة الاولى ومنع لزوم كونها
 متحركة كما لو كان كذلك اذا كانت اسند الى الامكنة ما كان متمكن فيها
 وليس كذلك وعن الصورة الثانية ما كان متحركاً فقامت لتبدل لا فيما تبدل فلا يمكن
 كونها ساكنة وهذا ظاهر فيكون ومتابعوه الى ان المكان هو البعد كوجود الجسم
 وادور عليه اولاً لانه لو كان كذلك لم من حصول الجسم في داخل الابعاد
 وهو مع ذلك يمنع مثله اذ كونه في جوارز دخول جسم العالم في جوارز
 خذلة واما داخل الماء مع مجرد فلا بعد اليه وما بنا بانه لو كان المكان هو مجرد ان
 كان قابلاً للحركة البنية التي هو الاسفل من مكان المرفق فلهذا لم يتركه الى
 غير النهاية وهو مع الاستحالة السمة دلال جميع الامكنة التي هي ممكنة من
 حيث لا بعد يكون قابلاً للحركة فمعنى الى مكان فكون مكانه داخل في حمله الى

وخارجاً عنها هي وان لم يكن قابلاً للحركة البنية فلهذا لم ان لا يكون الجسم البعد
 قابلاً لها لانه ملزوم البعد لانه في قبول الحركة وطرز من منافق في ذلك
 الشيء واقول منه وجوه من حيث الاول ان لزوم السمة من جواز ان يكون البعد
 الجسم طرقة من حيث لا يكون الابعاد مجردة من الخلق فالحق محذور ان يكون بعضها
 قابلاً للحركة وبعضها غير قابل للاسفل الكلام الى غير القابل من حيث ذكره او معلوم
 ان يكون البعد القابل غير قابل لانه ملزوم البعد لانه في السمة من حيث لا يكون
 والثاني ان الامكنة كون جميع الامكنة وان كان جسم البعد قابلاً لجواز ان يكون
 قابلاً للحركة خصوصاً بالمتساوية ولا لاسانها لا يصف بالمتساوية انما كانت لو لم
 الدليل لزوم عدم وجود الجسم البعد لانه لو وجد فاما ان يكون قابلاً للحركة في المكان
 بجميع البعد اولاً والاولى لانه لو كان قابلاً وحسب ان يكون مكانه البعد قابلاً ولا
 لزوم عدم قبول الجسم البعد وكذا الطرقة البعد لانه ملزوم البعد لانه في الحركة وطرز من
 السمة من حيث لا يكون خلاف المفروض وان لم يكن قابلاً لم يلزم عدم قبول الجسم البعد
 البعد كما ذكر بعينه فلو صح ما ذكره لاسفل لواز الجسم البعد فاسفل الجسم البعد وجوابه
 ان كذا وجود الجسم البعد في اذ كونه ملزوم السمة من حيث لا يكون البعد لانه في الحركة وطرز من
 الاصحاح وهو انه لا يلزم ان لا يكون المكان سطحاً او لو كان سطحاً فالحق في الحركة البنية
 ملزوم السمة والامكنة وان لم يكن قابلاً لم يلزم ان لا يكون غير مجرد قابلاً للحركة البنية لانه
 ملزوم السمة من حيث لا يكون البعد لانه في الحركة وطرز من البعد لانه في الحركة وطرز من
 الحركة وما ذكره لانه مقدم اذ من باب البعد للحركة من المفروض عدم قائلته للحركة
 وهذا المعنى كونه قابلاً للحركة ملزوم فلهذا وجب البعد لانه في الحركة وطرز من

للسعد مجرد مجوز ان يكون الاول فالاول للحرية دون الثاني **و** كما ذكرنا لا يتم الا بضم ما
 ذكرنا فانهم ذاك لما بان لو كان المكان هو البعد لزم من الممكن الجسم فيه اجتماع اثنين
 واحد من الممكنين مع تمام واربعا بان لو كان بعد الشيء يكون متحرك اذا
 فرض حركة على جسم من راسها الى نهايتها ويحرك الجسم على خلاف جهة حركة الحركة
 حركتين متباينتين فذرا احد قدر اقلت الحركة او درت الحركة فلا بد في البعد
 فلم يكن متحركا مع انه متحرك ضرورة **و** قبحه ادلا ان العوض المذكور لعله مع ذلك قد يمتنع
 محالا واما اننا معارض لما ذكرنا من كون في الماء الخارج المتحرك حركة متباينة
 بحركة الماء بحيث لا يتعارض سطح الماء فذكرنا اننا كما راسنا ان كل ما كان سدا
 كما سبق فلا يعمل ومعه لعل لكونه متحركا على الماء ليس وذهب بعض الحكماء
 وجميع من الحكماء الى ان المكان بعد موهوم مجرد عن المادة مادية يمكن
 استدلال على انه لو كان موجودا فان لم يكن ذات وضع لا يقارن ذو وضع وان
 كان ذا وضع كان مكانا وكل وضع كان له مكانا وبوجه عليه لا ان قول فلا يتألف
 ذو وضع ثم كذا ان يكون بعد مجردا من احواله المتحركة والام الكيفية
 فاعلم اننا لا نرى من واما بان قوله كل ذو وضع له مكان ثم ان مجرد لا مكان له كما
 هو رأي الحكماء علم ان الامارات التي ذكرنا بعضها فيكون المكان موجودا
 واقول على الكل انه ليس منها طبعها من الامام الالهي لا اننا مجردة
 امره موهوم وهو موجود في الطبيعة كما مر فالأقرب ما يفيد ان الجسم
 من جهة الاحاطة من فلا حصة جانب اخذ هو قريب من معناه اللغوي وهو المتكسر
 وسواء في جسم هذا ومنه فخر دلائل اصحاب الكلام انما الحكماء انه كوز ان يكون

يكون صورا مطلقا، مما سببنا ذلك في ذلك عند الحكماء ولا شك انه كوز فاعلم اننا في
 ان الوقوع الارتفاع يقع تحتها ضرورة ان الهواء اوجدها في السطح اليه
 في الاطراف بالدرج في ان يكون الهواء متساوي في الطرف لم يكن في الوسط شيئا
 واما قلنا انه اما لم لا يكون ذلك عند الحكماء ان كل جسم دفعته غلظتها
 لا يكون منها حال في آن وحصول كوز ان الدفع حركة وحركة ذرية لا
 وحاصلة ان الالامسة انما يحصل بعد الحركة وما بين ابتداء الحركة والامسة
 الى وقوع الالامسة وبان لما عورم عدم جواز تنافي آيات في ذلك زمان يتحرك
 الجسم في الطرف الوسط تحت لا يتغير الصحن في زمان الالامات بلات مثل
 وبالحكمة لا يتم جواز الرفع بان يتحرك لهما الى احد الجانبين كالمكان السهل الى غير
 علم يلزم على الحكماء وقوع اختلاف والامارات المذكورة سابقا لما عورم كوز
 لو ان استدلال على منساج اختلاف بان لا يوجد اختلاف بان لو جسام غير متساوية
 ولا يوجد منها شيء اصلا واذ كان هذه الاستعدادات بالعودة لم يكن حاصلها وحاصل
قوله فلو ما بالفعل انما اورد على العلامة لئلا يفرح حواسه على حكم العين انه لو
 كان الشئ بالفعل في جميع الوجوه لكان كونه بالفعل ايضا فيهم وايضا لا بد لكل
 شئ من صفات اضافية لم يكن منصفها فبذلك فلا يكون الشئ بالفعل من كل
 الوجوه **واحب** عن الاول ان الشئ المذكور في الامور الاعتبارية ولا يتألف
 منه وفيه كلام يظهر على امتداد وعن الكتاب في الامور الاعتبارية واما كونه بالعودة
 فالمراد به الاستعداد الموجود فيه كما تعلت عن السيد قدس سره في تفسير ما قلنا
 عن حكمه الغير من انه يلزم ان يكون كونه بالعودة بالعودة ايضا لكن لا يشرع هو ان يكون

من الامور الاعتبارية فلم يلزم من سبق الاول كون وجوده بالقوة كما لا يخفى
ولكن يجب عن الثاني بان الكلام في الامور المحصورة لا الاضافة اعتبارية
مدير فخرج **قوله** فمن حيث اهم اى بالقوة في بعض الصفات كما عرف **قوله**
وهو الكون والعدم فهذه في ماحية **قوله** ادعى بسبل التدرج بتوحيده عليه
مع منع الاختصاص لجواز الواسطة بين الدفعي والتدرجي كما هو في شرح الصفات
من ان عدلان في الزمان لا دفعي ولا تدرجي اذ لم يحصل في ان فلا يكون اسبا
ولو كان تدرجيا لا يفسد لان حصوله في الزمان لا يعجز الاطباء عليه بل يمتنع
بمحقق تمامه وفي كل ان يفرض منه ذلك ان يدل على ثبوت الواسطة ما
اكثر في المقولة على ما قرر والافتقار اليان كون الموضوع في كل ان مفروض
من زمان الحركة موصوفا بعوض من المعول حقيقة او اعتبارا لا يصف في الآن
الان واللاحق مقول زوال الانصاف بعوضها لا يكون في ان الانصاف
وهو بطل من غير غاها ان يكون في زمان بعد بمعنى الاطباء عليه فلا يكون
في ذلك الزمان متصفا بعوضها ضرورة امتناع الانصاف باق قبل زوال الاول
ادنى ان آخر الثاني في زمانها زمان فاذا كان الزوال في الان الثاني كما
الموضوع حقيقة متصفا به قبل هذا الان تمامه فلا يكون متحركا منه فزوله
في الزمان بالمعنى المذكور وهو كالمطل ثم اقول في سطر اذ الزوال اذا كان في الزوال
بالمعنى المذكور لكان الانصاف به باقيا فلا يكون الموضوع متحركا فاعلم انه في
احمال الكلام فيه سيجي تبينه في بحث العلبيات ان الله عز وجل **قوله** اقول
فيه بحث واما ما انتا فلان الحركة بمعنى الواسطة اذ دفعي كما سيجي في المباحث

72
انها لا تستر كما تم اقول بفتح الهمزة في العلبيات بان الكون المطلق على حد صورته
نوعه والعدم على زوالها وبطلانها على الحدوث بعد العدم والعدم بعد الوجود
واما بالكون اسبا فهو معنى الاختلاف في دفع الصفات كما ذكره وقيل في دفع
الاول ان الحدوث اوجب العلم ليس بحسب وبنظر اذ المكلف هو الذي هو الموجود
ولا يخص فلا يدفع الا بمرادسان الحداد وقال الله في حاشية على هذه الكلام
لوصف ان الكون في عرفهم حدوث صورة نوعه والعدم زوالها وقد انقوا
على انها لا يكونان الا دفعة فكل كون دف ودفعي واما ان كل كون دف
فمحل السراع وانما لم يذكر اضافة لانهم مسمون على وقوع الصفات التدرجي فيها بالبيع
كما بينته انتهى ولا يخفى ما بينه اذ كل دفعي كون دف بمعنى حدوث الصورة
وزوالها وان هذا من انك وقال بعض المفسرين حصول الصفات للفسح كذا ان
باب الكيف وعدم العينة غير معلوم واسفال جميع المقولات دفعي لكن اطلاق كذا
لها باعتبار المبدأ والمختار المفروضان كما سيجي وما كان هذه الصفات لا غير
معتبرة لم يطلق عليها الكون والعدم مع امكان السبيلين في قول في سطر
لا يلزم ان الحركة من خواص اجسام كما صرح به السيد المحقق حكاية على تخرج
المطالع فكيف يكون حصول الصفات حكاية لها ثم دعوى كون الصفات في جميع
المعولات دفعا في الف لا يفرد واستمر من وقوع الحركة في اربعة مقوله فذكر حاشيا
فهو فكون في كل ان في جهة آخر **قوله** موجودهم المظهر ان كجسم نصف كماله اذا
انفصل من موضع مثله نصفها قبل الانفصال وهو **قوله** لان المتحرك هم
هنا يجب مشهور هو انه ان اراد بقوله لم يحصل تمامها انه لم يحصل كثر ذو

مقدار منها فغير مسلم بل الظاهر في مقدار منها وان اراد انه لم يحصل تمام مقدار
المسحورة من الجهد المحسوس في ذلك فليس ظاهرا ولا جديا وتام الكلام في ذلك فوجه
شرح الجهد **قوله** فالجهدان غير متحرك هذا ملحق بالاشارة الى ان كل واحد من الجهدين
على الاول اشار الى دليل آخر غير ان كل واحد من الجهدين على ما هو جسم لو كان جسمه عليه مسلكا
لكان الجسم متحركا وانما لم يكن كذلك كانت بينهما مسكونة في بعض الجوانب والآخر دليل
الاول انه لو كانت الجسم عليه مسكونة لكان كل جسم متحركا وليس كذلك فكون
الارض متحركا فاذا كانت الجسم عليه مسكونة لكان في صحة هذا الدليل وعلى نسبتها
نعم الدليل ايضا وانما على تقدير كونها عرضا عاما فمكن انما هي بالان يقال ان
ما يطلع عليه الجسمية ان معنى كان ليس على مسلكه الحركة بل معنى في كل
جسم فلو لم يكن لارزها وهو متحرك فغير **قوله** ثم انما كان باعتبار مقولة ان
سببها من مشهور زمان الاول فذكر في جواب السبب على حكم العلم في خبر لم ان الحركة
زمانه بلا سبب فلو كانت موجودة فاما ان يكون في الماضي فليس جليلا
احال زمان حتى يكون موجودا فيها وانما مقدم وبمسقبل لم يوجد بعد فلا يكون
موجودا وخلاصة القول انها ليست موجودة في الخارج بل هي موجودة في
الخارج في الخيال كما نقله عن السطو والحركة موجودة متعقبة دفعة كما هو العلم
الناسه مذكرة في جواب السبب على شرح الجهد وحكمه كونه غير ان لا حركة في
مقولة اصلا لانها لا تصور الا بزوال فرد تلك المقولة وحصولها منها فلا يكون
للمتحرك من الجهد الى المحسوس فردا فم تلك المقولة فكان لا فرد منها فان
على واحد منها فاما ما يعطى الحركة وان لم يسفر كان له في كل ان فرد منها فذلك

فذلك الافراد ان كانت متعاقبة فلا فصل يلزم تالي الالات وهو صحيح
كحق الحركة لا يحركي وان كانت متعاقبة فليكون بينهما زمان لا حركة فيه فلا
حركة في مقولة وحاصل ما ذكر من جواب ان المتحرك من الجهد الى المحسوس فردا
مستمر خلف نسبة الى الحدود المفروضة فكما ان الحدود محدودة بمقتضى الفرض
كذلك الحدود الابعاد الكسفات والكمات والاقايع فكما لا يمكن ان يفيض في
حدان لست بينهما فذلك لا يمكن ان يكون في مقولة فردا من مصلها **قوله** فلو
اجاب ان المتحرك مصروف واحد منها فالحمد لله الى المحسوس في التعداد كجهد الفرض واعتبار
احدا من السبب ان السبب باقية بما لا ادنول لا يجوز بقا سببه من الجهد
الى المحسوس والآن لم يكن متحركا فلو لم يكن من السبب وحده اخر وكان المتحرك في كل
ان من زمان الحركة فردا من السبب فذلك السبب ان كانت متعاقبة فلا فصل فليعلم
التالي فليكون من الزمان زمان وسوق الكلام **قوله** معنى وقوع الحركة في
مقولة شرح السبب باقية هو انه يلزم بناء على هذا ان لا يكون السبب في كل
منها متحرك في السبب الا ان ذلك لا يلزم مع الحركة في مقولة يكون السبب في كل
من زمان الحركة متصفا بعدد لا يكون متصفا به في الآن السابق واللاحق فلكيف يصور
الحق فلا يفتي حركة سريعة وجوابه ان عدم الحق انما يتم على تقدير مساواة عدد
الايون وهي جهة كما ان جهة الجهد في السبب لا تتغير مع عدم مساواة
عدد هذا وقيل ما حاصله انهم صرحوا ان الحركة في اربعة والكمية ومنها اربعة
هي السمت والذبول والسمت والذوال والسكانف المحققين مع انه ينبغي امور
الاول خروج حركة الكواكب العرة الى الفعل في مقدار الزمان مقدار حركة الكواكب

على زعمهم كما صرح به **المهم** الثاني خروج الحركة من القوة الى الفعل في الشرع الباطن
 بدرجاتها الثالث خروج السطح الى الخط **الحكم** السليم نذر بها اذا وجد ما يحركها في الحركة
 الاسمية فان الزعم ان الحركات ليست بحركة لعدم بقا الموضوع فيها فغير
 في الحركة في مقوله بقا الموضوع نفسها **ولا** مكان الحركة في الصورين الاولى
 هي الموضوع وهي غير ثابتة وفي الثاني الموضوع هو الجسم وهو غير ان اذا انفصل
 موجب لا لعدم انقضاء التعريف بها لصدفها الرابع ان السوئي لما خرج
 من القوة الى الفعل في الحكم نذر بها كيف **والسليم** صرح في جوابه على شرح الحركة
 بان الحرك بالذات في الحكم هو السوئي ولا يخفى ان حركتها ليست داخلية في شيء من الام
 التي المذكورة **الحامس** انه لا يصدق التعريف على الاستبدال الا كونه يحصل
 للشيء في الوقت في الزمان **السادس** ان هذا الذي فاع في الوجود على
 السراج على القول بان المكان هو متع انهم مروجوا بان هذا السبب في الحركة
 اذ لا بد فيها من ان يكون متنازلا لم يلحق شي بمقتضى ما في هذه الصور **السادس**
 فان الزعم احتلاف التعريف اذا احتلاني **الحكم** ان السوئي صرح في
 استبدال اوضاع الجسم كمنعته حركته جسم في الزمان او الوضع وليس بدخل في
 شيء من اقسام الحركة في مقوله فاضل **الحكم** السوئي الرابع ان السوئي في
 خروج الفلك في الزمان القام دان كان بالوسط على سبيل التدرج انتهى
 اقول فيما يجاء الادل ان السوئي للفدما فهم يجوزون ان يكون اعم كما عرفت
 ونقول لا خلاف في صدق على المواد المذكورة **الثاني** ان الحكم هو الموجود الخارجي
 وحركته الفلك غير موجودة في الخارج وحركته الموجودة دفن لا تخرج فاندفع الاول

نفس هذا البصر الثالث ان الحوادث من التعريف كما ذكرنا خروج الموجود في صفة
 من صفاته المعينة القوة الى الفعل فاندفع الثالث **والرابع** هذا البصر الخامس
 غير موجود في سطح متساوي في الصورة المصورة يوجد نذر بها لا اندفاع في صفة
 من القوة الى الفعل والزمان لو كان صفة لكان صفة للحركة لا للفلك وهو **الرابع**
 بعد تسليم ان السوئي متحرك بالذات في الحكم نقول ان حركتها داخلية في الحركة الكلية
 باضافتها الى الاربعة فاندفع هذا البصر الرابع على الوجه المذكور **الحامس**
 الحكم هو الحركة بالذات لا بالذات قد عرفت **والسادس** ان السوئي في السطح لا يمتنع
 يكون كما هو مروجوا انه ليس في نفس الحركة لعدم حركتها بالذات وقد عرفت **والسابع**
 على شرح الجواب ان حركتها هي الحركة اصطلاحا وان لم تكن حركتها كاطلاق العوالم قال
الثاني في حركتها على شرح حكم العوالم حركتها الكلية في الزمان **الثاني** في حركتها
 كمنعته وحركتها في الزمان كونه **الثاني** اصغر على الاول ان يكون حصول الاول كمنعته في الزمان
 وعلى الثاني ان يكون بانفسه **الثاني** اولها كمنعته في الزمان **الثاني** في الزمان
 الكلية مع ان الحكم المذكور دل على **الثاني** في الزمان **الثاني** في الزمان
 لها البصر فاذ اردت التصريح فقلت حصول الاكبر الضام **الثاني** في الزمان
 في السمة كذا في الافعال وقيل انه لا يلزم ان كل كم يقع فيه حركته يكون منقسما بالاكبر او
 الاصفى فان السمة مع وجود جسم على سبيل التدرج مع بقائها بعضها كما
 اذا امتد فطول او عرضة ولو سلم انه منصف بالاصغر والاكبر فليزوم عدم صحة
 حركتها في الحركت والساكنات لان هذه المادة ليست بدخلية في شيء منها واقول انه لا
 السمة المذكورة منصف بالاصغر او الاكبر باعتبار ما في ظاهره والحوادث

من الاصلية والاعطية هو الاصل فالسعدية المذكورة داخل في الاصل المذكورة ولا
يلزم عدم صحة الحصر المذكور بالنمو والذبول المسمى علم ما يكون حقيقة لا بعدا وكذا في حكمها
وقد امكن ان السكاف المحقق في الامور المذكورة **قوله** ان في الافراد منها اشكال
تصحيحه هو ان المحرك المتوحد في ان كل ان مفروض من زمان الحركة فهو متوحد غير
الابن والآيات المفردة غير متساوية لانتقال الحركة في الزمان افراد من متوحد غير
متساوية متزنية مع كونها محصورة بين احكام من هف فلا حركة في متوحد اصلا
ورغم بعض السكاف انهم انحصار ما لا يتساوى من حركته في الزمان باعصار الآيات وتوقف
على ان هذا الزعم ليس بالحق والزم العلامة الدواني لب لزوم انحصار المذكور
ان المحرك حال الحركة غير متوقف بغيره من متوحد بالفعل بل له حالة لو سكن لا يصف
لغز ولا مانع من الانقضاء الحركة وتفضيل الكلام فيه موكول بالجملة **قوله** ما تضمن
اها من غير المحرك انهم انهم زيادة المقدار بل انضمام شئ كما سنده في الورد
في جمع الاقطار احراز عن الزيادة الصناعية **قوله** لست طعنا فيه
عن الورم ومثل صب الماء على الماء يدرك **قوله** وهما في اصل العرض المذكور
في شرح الاسرار لا يتم الا في ذلك الشئ محمول في مطارحات وذهبوا الى ان النمو
حركة مكانية لا كمية واجاب عنه السكاف في شرح المحقق انه لا يتم الا في
الاصلية زادت عند النمو على ما كان عليه قبل النمو ضرورة دخول الاحوال الزائدة في متناه
وسبها بها وفي الذبول نقص عما كان عليه من ذلك وقال السيد محقق كاشاني في شرح
حكمه معين وفي شرحه هو ان كان الفضل الزائدة بعد المدخل بالاصل
كتب في مجموع متصلا واحدا في لغة فلا د كما قاله السكاف في الكافية والافال او ما قاله الام

الامام آرد عليه العلة السوحي بان الحركة في المتوحد لا تحقق الا بان توارد افراد
معمولة على شئ واحد بعينه وطار ان افراد المقدار في النمو والذبول لا تتوارد على شئ واحد
لان المقدار الكبير لم يعرض لما كان له المقدار الصغير مع او كثر منضم اليه المقدار
الصغير انما عرض لجزء ما كان له المقدار الكبير فلم تتوارد المقدار على شئ واحد بعينه ولا
الفضل الزائدة بعين المدخل بالاحوال الاصلية كما ذكر في قول السكاف صا
اولا سانه الكلام العلة السوحي في كتاب السيد محقق وقد قال في رد جواب
السيد انه يلزم على هذا ان يكون للماء نمو عند صب ماء او غلبه نذر كجاء
ف اوده لظهور عدم صدق توقف النمو على الماء المذكور كما بينناك فتنبه
ثم قال العلامة السوحي محقق ان النمو والذبول والهرال والسن من مثل الحركة الكمية
والمقدار كحقيقة في الصور الاربع تتوارد على شئ واحد بعينه فان كان الشئ من
مبداء النمو الى منتهاه ينقص احد لا يتبدل شخصه انضمام ما ينضم اليه وكذا في الهرال
من مبداء الزوال الى منتهاه ينقص احد بعينه لا يتبدل شخصه باستفاد ما
سقط عنه فان زيدا الطفل هو زيد الشاب وان عظم جثته وصارت
اضغافا مضاعفة لما كانت في حالة الطفولية وكذا زيد الشاب هو
زيد الشيخ وان نقصت جثته وصارت عسرا لما كانت في حالة الشباب وذلك
لان العظم والصغول من شخصات وكذا الحال في السم والهرال انه من وقته
ما لا يخفى اذ انضمام الكل بالغذاء اخره مما لا يتكره عاقل فاجسم حال الذبول لا يبقى
بحاله لا تغد حركته وكذا حال النمو لا تغد بعض احواله بالحرارة الغريزة لما سنده
من ان بدن الانسان متساوي في التحلل وتخصل بالغذاء بدل ما يتحلل على تفصيل

قد كور في فضل الان من الطبعي **قوله** وقوله في الطبعي انما كبرت
 الطهور ان لانه في التحلل كما عرفت وفيه الناطقة غير نام فالب في معنية غير
 نام والنامي والزابل غير نام معنية فلا حركة في النمو والبول وما ذكر من ان
 العظم والمصوب من محضات لا كبره الطهور ان كبره دخل في شخص
 الكل في الواقع وبالغلام كبره من عدم الشخص سواء كبره كبره العظم والصغير محض
 اولاد مما يناسب مقام ان الوشي في كليات القانون او رد مادة الان
 المذكور لا بطلان النمو حيث قال ان الزيادة في النمو في الجسم الاسلي
 فان ذلك بان على حاله ولا في الجسم الوارد لانه ايضا على حاله فاذن
 كل واحد منهما كما كان دائما انما انما في جسم الجسم فصلا مجموع اعظم
 من كل واحد منهما وهذا المجموع لم يكن ذلك صغير ثم عظم فاذن ليس ههنا
 جسم نام واستصعب ذلك وقال العلامة السيرازي في شرح
 الكليات فيه لانه لا صعوبة فيه لانا لان لم يكن المجموع اذ لم يكن صغيرا
 ثم عظم لم يكن ههنا جسم نام لانا اذا اردنا بالنمو صوره الجسم
 الاكبر اعظم مما ههنا جسم نام وهو الجسم الاسلي الذي صار عظاما بهذا
 الوجه ثم ههنا المجموع بصيرة ناميا وحاصل انه وقع من العرش طوط
 فذكر ما عرفت في الحركة في النمو تنفي لعدم كبره في العباره فاراد
 بقوله ليس ههنا جسم نام انه ليس ههنا جسم متحرك في الزمان حتى يتحقق
 النمو واقدر في الهواء كبره يظهر ذلك كمال الطهور اذ امض مصابو با
 جسم مستحكم مخوف له نغمة ضيقة واحدة فلا دخله الهواء من جانب اخر

او لعدم اسم فمحت في الهواء الباقي كخلا **قوله** اقول الظاهر
 ان واد القابل ان البرد سب الكاثف على احتمال لانا السبب مخفر
 فيه بان يكون الواو في قوله وعاد بمخز او ونبذ قول طبعه اذ لو كان مراد
 ان البرد سب الكاثف لا غير لمخز قول طبعه وعلى ما وجد في بعض نسخ
 وكان الواو ولا ابراد اصلا وحاصل الكلام ان سبب المخز هو الكاثف
 اما البرد الذي في السماء او طيب الهواء الباقي مقدار الذي قبل المصطط طبعه
 او كان له مقدار معين قبل المصطط فكم مقدار به بواسطة المصطط ثم اذا زال
 امانع عاد لطبعه الر مقدار الاول فمصدق عليه انه كاثف ولمخض مقدار
 من غير انصاف اخر منه وقيل ان مراد بالبرد البرد الكاس في السماء وان كان
 في غايه الحرارة فسبب الكاثف هو البرد في جميع الجهات امواد وفيه نظر
 ظاهر **قوله** كاستحقن الماء وتبرده لم نقل عن الامام الرازي انه قال لا اعتماد على
 ذلك لحوار ان يكون هناك كيفيات متحدة في امانت منها ومنه قصير فلما
 شرحت من غايات تلك الكليات بل نذكر كما على انها متواصلة فلا يكون تغير في
 بلعيرات دعية متعاقبة فلا يكون حركة وقيل يمكن اثبات هذا كبره بالفق
 محاربت على سطوح الاجسام التي تقع مقابل الشمس فاذ تقع شعاع
 الشمس يدركها كبرتها عليها وكذا الاجسام المتعاقبة للالوان كمدودة اذا
 فمحت يدركها فانها تسفل من البطمة الى النور تدركها وكذا امثال الجسم من
 الاسفامة الى الانحاء وبالعكس كحركة كبرية وكذا اصدوت الصوت
 القابك بالهواء وكذا كبره في تلك الصور الاحتمال الذي اراده الامام في انصاف

قوله مع بقا الصورة النوعية قال بعض الشرح ان كان هذا متعلقا
بقوله حركة في الكيف فيرد عليه انه معتبر في كل حركة فمعرفة هذه الحركة دون
عده مخرج مخرج وان كان متعلقا بشيئا وبتردد ففاده طام
اذ لا تصور شيئا وبترده مع الاختلاف في الصورة النوعية اقول احصا كل
الشيئين متصور وغرض من التفرع الاستعداد بان الحركة في الكيف لا يتقال من
الشيء في الترتيب سبعة الكون والعدم كما هو في **قوله** بل من اين لم اضر به
الاول لان الاس ليس عن المكان حتى يكون الحركة في الاس والاسفقال مكان
الي آخر والاس هو السبب الى المكان او الهمزة الحاصلة للممكن من حصوله في المكان
او حصوله في المكان **قوله** لو كان له مكان انما قال ذلك لئلا يفسد بالحركة
الوضعية القائمة بالمحدد **قوله** ولا يلزم كله مكان ابي لم يخرج عن مكان هذه
الحركة فلا يفسد بالهركة مكانه ايضا لعدم انتقاله من مكانه بالحركة النوعية
بل الاسفقال انما هو غير ما **قوله** فلو حلفتم ان اقول فبذلك انما الحركة الوضعية
اسفقال نسبة الاجزاء الى اجزاء المكان الى السبب آخر في الاجسام الممكنة فقد
استدلوا على صحة في قوله هو ان يكون هو حيث ظهر منه ان الحركة الوضعية
ليس كون الجسم متحركا على الاستعداد كما نفهم من قوله وهو ان يكون هو
قوله اقول هو هناك اقول في كنهه كنه اما لا فلا نعلمه كلامه كما ذكرنا
ذكرنا ان الحركة الوضعية هو الاسفقال نسبة الاجزاء على تفصيل ذكرنا وفي
قوله هو ان يكون الجسم هو ما في الحقيقة هو الحركة من وضع الى وضع
فما مل داما ما في فلا نعلمه على الاختصار حتى يتوجه يمنع غاية الامر

الا وانه خصص الحركة على الاستعداد بالذكر لتفصيل كمال وضع الحركة حيث لم
تفقد من الحركة مكانية كلاف القابض اذ قد فاته وان كنعف ههنا
الحركة الوضعية وفعل عليه انه كونه ان يكون عرضة سان حال في كنه
البرزخا وقع في كلام بعضهم ان الحركة ان كانت مع الشعور في ارادية
لا يرد اعراضه ان اصل الكلام للسيد محقق وهو مخرج في الابرار حيث كتب
على قول الشارح المقدم فان كان لها شعور فهي الحركة الارادية ان مجرد الشعور
لا يكفي لم وهذا مخرج في ايراد الظهور انه ليس في كلام ان الحركة ان كانت
مع الشعور حتى يرد عليه بل قال ان كان لها شعور فهو اراد على الشرح
قطعا **قوله** فاستأنه هو ذلك لان معنى العبارة انه ان لم يكن للشعور الحركة
شعور فالحركة الصادرة عنها حركة فبذلك فظهر من ذلك ان فاعل الحركة
القوة امر ما يصدر عنها طبعه المتصور او الحركة صادرة في الصور من عن
الطبعه كما ان الفاعل في الحركة الطبيعية المحركة كذلك في العشرة في
قول الشرح بل هو مقتضى ما في اذ الفاعل فاعل العدد وهو **قوله** اختلف فيه
اختلفا عظيمما ذهب المتكلمون الى انه لا وجود له اصلا لوجوده الاول
انه لو كان موجودا يلزم التمسك ان يكون هناك ازمته غير متناهية
مستطبقة بعضها على بعض مان اللزوم انه على تقدير وجوده
اسمه مقدما على يومه بعدا بالزمان لا منعا ان يكون مقدما على يومه
بعدا بالزمان لعينه وبالطبع والشرف وبالربوبية هذه الوجوه كما
كما مع امتناعه من الوجوه ليس الاسفقال يمكن اجتماعه مع اليوم والعدم

عند الحكماء منصفة في خمسة فاذا امتنع الاربعة تحقق الخامس فيكون الالزام
في الزمان المتقدّم واليوم في الزمان المتأخّر وسفل الكلام الى ذلك الزمان
ويتم واحسب بان المتقدّم الزمان لا يعترض ان يكون المتقدّم في زمان
والمؤخّر في زمان اخر فلو دم السلسل هم وجميع تفصيل ذلك انما في انه
لو كان موجودا كبح ان يكون الزمان الحاضر موجودا لانه متخلف في المستقبل
والماضى والحاضر اما في معدوم لا يعترضه في المستقبل لم يوجد فلم يكن
الحاضر ايضا موجودا لم يكن الزمان موجودا وهو فرض وجوده واذا كان الحاضر
موجودا فلم يتم الحاضر الذي لا يحرك اذا الحاضر غير متقدّم اذ لو اقدم لم يكن احواله
محمولة ضرورة فيكون حصة فينتقدّم بعض الاحوال على بعض فلا يكون الحاضر
بنهاية حاضرا اذ لا يكون المتقدّم معص من معدوم وسفل الكلام الى البعض
في ان لا يتم تركيب الزمان من امانات متناهية فلو لم يتركب الحركه من
احوال غير متناهية لان الزمان مقداره سطحي عليها فيكون الحركه ايضا
حركته من احوال كذلك لا يطابق الحركه على الحركه اذ لو حصل ان الزمان لو كان
موجودا لكان الموجود اما الحاضر او المتأخّر او المتقبل في الكل فلا وجود له هذا
خلاصة ما ذكر في الموقف ونفل عن الشيخ الرئيس جوابا عن ذلك وعن الامام
الرازي كلاما في رد على جواب الشيخ لا يطول الكلام بذكرها واصل الدليل في رد
في الشيخ احدى الجملتين لاثبات الحركه الذي لا يحرك مع جواب المتقول عن الشيخ
وضع ذلك كله قد استحل بعض اهل الزمان وعدّه من خواصه الا انه ذكر لا بطار
الصل الزمان وقال فلو لم يكن الزمان حركته من امانات متناهية

مفصلة لا تمنع السالحي اما مناهية كما هو ذهب المتكلمين او غير
مناهية كما هو ذهب النظام فبطل ما ذهبوا اليه من ان الزمان متصل
واحد وعدّه اتم اصعب الاشكال لا ت واقول اولاً ان الدليل
في استلزام معنى وجود الزمان لبعض الصفات المتوفرة على الوجود معنى الا
الاصح ان لا يكون من خواصه وبما بنا ان مالب الى المتكلمين والنظام انما
عليهم بل القول سناهم الاحوال وعدم انما هو في الجسم الا ان تكلف ويقال
غرض من قوله كما هو السبب يقول المتكلمين النظام في احوال الزمان يعني
مثل ما ذهب اليه المتكلمون في الجسم وهكذا في قوله كما هو ذهب النظام و
الاتصال وهمي كما سطره كما ينبغي فعله الشرح عن الامام الرازي ان الزمان
احد همي محتمل في سلكه الآن وحل كل الاشكال وظهر صفة ما قال في
لم ار في كلام احد من القدماء والمتأخرون وجهاً تاماً يمكن دفعه وما ذكرنا ارفع
ما قالوا انهم من ان الزمان غير فارغ ولا يوجد منها الا امر غير مفهم وبالحكمة لا يوجد
جزء ان دفعه فادّعت العلة لا الى النهاية كتب ان يوجد صفة من الزمان
ان بعضه في الزمان او لا بصفة وهو لا يعرضي الابعاد بصفة وهكذا
الى غير النهاية ولا تعاقب الاضاف مع عدم نهايتها يجب ان لا ينقطع فلا يوجد
زمان انية ومنع هذه الملازمة مكابرة ولا يجوز هذا الاشكال في الحركه لان
الوجود منها امر واحد شخصي بسيط هو كون المتحرك من كذا الى كذا
يكون له في كل آن فرد افراد المتقولة غير ما كان قبله او بعده باق من كذا
الى كذا من غير هناك احوال وانصاف وماله هذه الانصاف هو حركه

المسحوق المحلل من وجه الدفع ان الزمان كالحركة امر متصل وهي فنيضة انفسا
كالحركة فافهم ثم اقول لعل من قال من الحكماء ان الزمان موجود بانه موجود
في الخارج وليس وجوده بمحصل الاضراء الظهور ان دليلهم كذا في كماله لا يدل
على انه ليس بمجرد الاضراء لانه موجود في الخارج كما استبرهن الحكماء ذهبوا
الى وجوده في الخارج كلف ولوايد بوجود الزمان الوجود الخارجي بلزم ان يكون
المقدار العارض للشيء معدوم في الخارج موجودا فيه اذ الزمان مقدار الحركة
القطعية عندهم وهي ليست موجودة في الخارج ثم اقول من ذهب بمسكاهن النافس
للوجود الداعي الى ان الزمان ليس بموجود بل هو القول بعدم حقيقة الاتحاد العوض
والاضراء وهو مخالف لما عده وكل واحد لظهور ان التفادوت من السوم والشيء
متلا ليس بمجرد العوض والاضراء حتى لو لم يعوض لم يظفر التفادوت اصلا كما يستغل
الشيء على ان الزمان ان الزمان في الوجود والعلم يحصل في ذلك
الى انه موجود فذهب بعض القدماء الى انه جوهر مجرد لا يعقل لعدم لانه كونه
واجبا بالذات لانه لو عدم كان محال بعد وجوده بعد زمانه فيكون الزمان
موجودا حال كونه معدوما ويرد عليه اولاً بان هذا على عدم تمام انما يفيد
عدم طمان العدم عليه بعد وجوده ولا يفيد استحالة عدم ابتداء بان لا يوجد
اصلا فلم يلزم كونه واجبا لذاته وانما بالعدم لعدم احراز الزمان بعضها على
بعض كما عرفت فلا يعقل وذهب بعضهم الى انه العقل الاعظم لانه محيط بالام
المخزكة المحيطة به الى مفارقه الزمان كما ان الزمان محيط بها وورد عليه لانه لا
يملك جنس من الشكليات وهو غير منفي وذهب سبطو ومنا بعده الى انه امر

امر موجود وهو مقدار الحركة العقلية واختاره لهم كما سيجي في المحل الثاني
في حصة الزمان **قوله** اذ امرنا هو هذا احد وجهي الاستدلال على وجود
الزمان وحاصله لو اتفق في مكان في زمانه معينة حيزا سرعة والاخرى بطيئة
كانت ساذة البطيئة اقل من ساذة السريعة والمفروض انهما في الاخذ و
الترك فيكون من ابدال بعضه بغيره كما امر عند بيع فيها كركمان وغيرهما من
الاخلاف كما انهم بالهلة والكرة مع اتحاد الاوامر كونه غير كركمان طرعا
الاخر قابل للزيادة والسفصان لانه اذا اختلف كركمان في الاخذ والترك
او فيها مع التفادوت هذا الاوامر كونه وكل ما يعقل الزيادة والسفصان فهو
موجود وهذا الاوامر كونه موجود وهو بمعنى من الزمان وورد عليه بان ساذة
حاصل لما لا يكون موجودا لظهور ان ما بين هاتين التات وبعث النبي
صلى الله عليه وسلم اقل من ساذة واما الطوفان مع انهما مقدار
لا بعضهما فلم يلزم مما ذكر وجود الزمان **قوله** غيركم اذ بين لما عرفت من
اخلافكم في مع اتحاد كونه غير كركمان طرعا لا ذكرنا بعينه ولكن
الركيبين واقعين فيه **قوله** واجاب بان الزمان امر انت حيزان هذا
يجوز ان يسمى من حان لهم لان كلامه صريح في الاستدلال على وجود الزمان
وكونه مقدار الحركة مقصداً في كلامه حيث قال بعد الفراغ من الاستدلال
ان كونه وهو مقدار الحركة **قوله** فان الامر قد رده بان انما هذا الايدل
على الوجود الخارجي بل يدل على انه ليس حيزا حيزا لظهور ان التفادوت في الاستدلال
ليس بمجرد الاضراء وهذا ايضا مويد لما ذكرنا من ان كركمان وجود الزمان هو الوجود

الواقع لا الوجود الخارج كما هو **قوله** ولا شك ان العلم بوجود الزمان
هو حاصل الجواب منع ان المقصود اثبات الزمان مستد بالان الزمان لا الوجود
والعلم به حاصل لكل احد غير حاجة الى الاثبات والمفهوم بان كونه كما هو مفقود
للمحرك وهو سوفف على شئ لمعه سوفف على الزمان ووجوده وهو حاصل
فلزوم الدور **قوله** اقول يمكن ان كان المضاف حاصل بعد السزل عن
المنع ان يمنع ان العلم شئ لمعه سوفف على العلم شئ الزمان
حيث يلزم الدور بل شئ لمعه سوفف على شئ الزمان ولا محذور فيه
اذ شئ الزمان لا سوفف على شئ لمعه **قوله** وقال بعض السراخ ان العلم
باللمعة مطلقا لا سوفف على العلم شئ الزمان واما العلم باللمعة
الزمانه سوفف على العلم شئ الزمان فالحق في الجواب ان حقيقة الزمان
سوفف على لمعة السرعة والبطء وهي متوقفة على العلم بالزمان بوجه لا
بالحقيقة على ان الكلام في الوجود لا في الحقيقة فعليه هذا العلم بوجوده
على لمعة الزمانه سوفف بعقله على الوجود الذهني فلا دور انتهى وما ذكر من
الجواب الحق خلاصة جواب الامام وحاصل ما ذكره في العلالة ان المقصود
وجود الزمان لا بيان حقيقة كما ذكره الامام فيكون العلم بوجود الزمان
ذهنيا لا خارجا يلزم الدور **قوله** احدهما موجود في الخارج هو وجود الآدمي الخارج
عالم يفهم عليه دليل فاطع وكلام الشيخ في الشافعي ان الآدمي مغوض لا موجود كما
في الخط ثم كون الآدمي مطابقا للمحرك بمعنى الوسط محل كذا اذ المحرك بمعنى الوسط غير
منقسم في امتهاد كذا لا غير والآدمي كالمقطعة لا اقسام الاصل ولا ينطبق

قال في انقسام في امتدادها لا لانقسام لاصلا **قوله** لانه لم يعول له كما كان انساب
 مقدارية متوفا على كونه كما متصلا اثبت اولها كمنه ليقول الزيادة والعصا وهو
 من خواص الكم وانضاله ما ينافي لعدم تزيده انما انما سلبه لاسسلة من كنه في
 مر الا واء التي لا تحرك لا يطابق الزمان على الحركة مسطبة على مسافة ولا شك ان
 ذكره في انساب كونه كما جاز في الحركة لكونها قابله لما مع انهم قدروا ان الكم متصل
 محكم في الجسم السليم والسطح والخط والزمان ومنع كونها قابله بالذات لها
 مشتركة كما ظهر مما نقله الله لكن لا سعدان يقال ان الزمان اذا جرد
 العقل البصر اليه وقطع عما هو خارج عنه بجدة قابلا لها وهذا يدل على قبوله
 لها بالذات بخلاف الحركة فانه اذا جرد العقل البصر اليها لا يجد قابله لها
 فلا يكون قبوله لها بالذات وهذا طاع على التماثل كمنصف وان قرر
 الكلام هكذا الحركة مقدار الزمان لكونها قابله لها وليست من امور موصفة
 متالبة لكونها مسطبة على مسافة فلو كانت كبت منها لزم مركب بمسافة مما لا يحرك
 فتكون الحركة مقدارا فاما ان يكون افعارا او افعرا فادنى ونسوق الكلام
 على طبع ما ذكره بمصر وجوابه ما عرف فلا عقل **قوله** وليس مركبا من انما
 مستالبة اجم ذهب الحكماء الى استسلامهم استعماله تعالى الانساب لانه
 الحرك الذي لا يحرك على ما فصله الله ويمكن ان يعارض بوجه الاول
 انهم قدروا ان الحركة كمصفة موجودة وكذا السطح كمستور فلو فرضنا
 كرة كمصبة على سطح مستو فلا شك ان الكرة ملازمة بموضوعها كما
 اما ان يكون مسندا او لا يكون والاول محال لان ذلك الموضوع مسطبة على سطح

مستوى ومطبق على مسعيم حال السكون بسعير البنية فاذن ذلك الموضوع
والكرة مسعيم ثم اذا زالت الملاءمة من ذلك الموضوع وحصلت على
موضوع آخر يتلوه ذلك الموضوع ايضا مسعيم لما ذكر فيكون
الكرة مضطربة فكون موضوع الملاءمة غير منفعة هذا ملخص
ما في الشفاء والمباحث المسبقة وكذا قرر الكلام على طبق ما في الموضوع
هنا اذا وضع راس مخروط او طرف خط مضلع على سطح مستوي موضوع الملاءمة
والسطح غير مسعيم بلا شبهة لكان احضر اسهل مغول على السطح لا دل
اذا ادرك الكرة على السطح المذكور حتى يتم الملاءمة فلا شك ان من زوال الملاءمة
اي حصة سقطت حصلت الملاءمة سقطت احمر وليس عن السطحين شي فكونان
مستلزمين فكون الملاءمة بالسقطنة الثالثة في ان احدها انقول فلو لم يتالي
النقاط والآيات وبهذه انقول في السور الثاني وهذا الكلام مذكور في الشفاء
والمباحث لسوت الحمر الدر لا يخفى ويركب مخلوط من الاقواء العنكبوتية وما ذكره في
آيات تنالي الآيات ما حوزم بمباحث فلا يطول الكلام بذكر ما ذكره السبع الحمر
وما ذكره الامام في رد كلام الشيخ وحصول الجواب من البنية ان زوال الملاءمة
لا يكون الا بالحرارة وهي تدرك بنية لا بنية فلو لم يتالي الآيات والنقاط
مما اذا لاد الالاطباق في الزمان كما ذكرنا وحصول الالاطباق
على السقطنة احمر يكون في آن سنما زمان ولما استحال الحمر الذي لا يحرك لا يكون
لزمان زوال الالاطباق اول علم فلو لم يحدور وكقول في شي وهو ان الحركة
بمعنى الوسط حادثة عنهم فلو لم يتالي جال فاما مل جدا الثاني ان حركة

حركة الجسم في الكيف يتحقق بتتالي انواع آتية الوجود لان المتحرك لا بد ان يتحقق
في كل ان موضوع في زمان الحركة بكيف لا يصف به سابقا ولا تلاحقا
وعدم الانصاف بين الامن موجب لا يعطى الحركة وكذا يقال الجسم على الكيف
الان بقى في امن موجب يكون وذلك موجب تنالي الآيات ويجوز ان يتحقق
ليس الا آن واحد فلو لم يتالي محمل بعدم ان يتحقق آن احدها الكلام
في عدم الا آن قدم مجالا وسبب تعصبا ان ما الله تعالى بقى شي هو لازم فاعلم
عن الحسناني من المحاصر وهو جدي بنية وان لم يكن مجمعا وقد ذكر ذلك **قوله**
وهو موقوف على كونه ثم اقول قد عرف ان العقل لا ينظر الا امر المحمودة وقطع عما
هو خارج عنه بجهة قابلا لها وهذا يدل على قوله لها بالآيات عند الانصاف
وعلم ان القول يكون الزمان مقدار الحركة معلوم ان لا يزيد الكل على ثبوت
فما خصنا احركين محملين في الاخذ والرك كحاشا في آيات وجود الزمان
وذلك لانه الزمان لما كان مقدارا للحركة فهو لا يزيد على الحركة السريعة ولا
على البطيئة لا منساع ان يكون مقدار الشيء ابدأ عليه لا شك ان الحركة
البطيئة مطبقة على المعصية فلا تزيد عليها وكذا السريعة مطبقة على ما فيها
المعصية فلا تغاوت فلا يكون مساوية السريعة زائدة على مساوية البطيئة
لان مقدار الحركة واحد وهو الزمان فاذا اطبق كل منها على المحقق كانت
مساوية كل منهما مطبقة على من في الاخرى بلا تفاوت مع ان مساوية البطيئة اقل من
مساوية السريعة فالكل لا يزيد على حركته وهو الاستكمال على ما حوزنا ادق وجسما
استهوانه من العلوم بمعادفة وان الاشياء لها وبيد شي واحد مساوية مع

كلام من الحركة من متساوية للزمان وليست بمساوية لاسطابق الحركة على المسافة
 الطولية والسطحية على المسافة العصبية وانما قلنا ان ما ذكرنا حسن في الزمان
 مقدار الحركة والقول بان الحركة من متساوية للزمان وقعت منه لاجل عن سماجة ان
 المسافة هي الاتفاق في الكمية لا اتحاد الكمية وكذا في نظريتنا قولنا ان السورين
 مثل الاشكال يتبدل مقدار ان الحركة مقدارين احدهما الزمان والثاني المقدار الذي
 سبب اليها من جانب المسافة كما يقال حركة في سطح او في مسطح وهو المقدار
 العرضي لما كان مقدار من كلام الشيخ في مقدار الحركة في الفرض الثاني من مسطح
 بعد تمديد هذا القول الزمان منطبق على الحركة بين المذكورين وهذا لا ينافي
 زيادة احدهما على الاخرى في المقدار العرضي الذي من جانب المسافة على القول
 ان ما يفرق بين الزمان مقدار حركة العكس لا كل حركة فاعمل **قوله** ولا
 يغابر منها ومن العرض في هذا ما وعدنا انه سند كراه الغرض من الهيئة و
 العرض وهو المذكور في شرح الاشراف للعلامة **قوله** لان الزمان غير قابل للغير
 القادر على ان يغير من كلام الشيخ في الفصل الرابع من المقالة الثالثة من الهيات
 الشاهية ان لا يكون موجودا بجميع اجزائه بل يتجدد شيئا فشيئا حتى قال في الكمية متصل
 اما ان يكون قارا حاصل الوجود بجميع اجزائه او لا يكون فان لم يكن بل كان متجددا
 الوجود شيئا بعد شيئا فهو الزمان وان كان قارا فهو المقدار وهذا عبارة عن مقدار
 الى السلسلة وهو الخط والسطح وحسب التعليل وقال فانما قد بررنا والكميات المنفصلة
 اربعة وعني بالاربع الزمان فانه كم بالذات عند الحكماء وتلخص من كلامهم ان الكم الغير
 القادر هو كم لا يكون الموجود منه مقدار بالفعل بل يكون اعرافا غير منقسم بتجدد

٧٢
 متجدد شيئا فشيئا جعل المقدار فماله فعله هذا لا يكون المقدار المتجدد
 شيئا فشيئا في الحركة الكمية غير قادر لصدق المقدار على كل متجدد في انشاء تلك
 الحركة فاحفظه فانه به تحقيق **قوله** وما لا يكون قارا لا يكون مقدارا قال العلامة
 السوحي في جوابه على السج المتقدم استدلال بعضهم على ذلك بقوله بلزوم
 تحقيق الشيء بدون مقداره وبعضهم على الضرورة فيها وكلاهما فاسد
 لان الجسم اذا تحرك بالحركة الكمية يكون الكم الغير القادر مقدارا للحركة القادر ولا ينفى
 الجسم من المقدار بدون مقداره وببره عليه بان الكم الذي تحرك فيه الجسم ليس
 غير قادر لاجتماع اجزائه نعم افراد كميته هذا الجسم غير مجمعة وهذا لا يدل على
 عرفانه فزمن افراد الكم في تلك الصورة هذا ما ذكرنا من تحقيق المعنى الغير
 القادر لوجوده هذا الرد وقيل غايته ما لزم من الدليل المذكور تحقيق الشيء بدون
 الكم كمصل الغير القادر القابل به لا تحقيق الشيء بدون مقداره كما لا يخفى كون الزمان
 مقدارا حقيقة واستحال تحقيق الشيء بدون الكم المذكور غير مسلمة اذ جردت الخط
 الغير القادر في السطح حركة الكمية كمدح عليه والكم الحركة كم متصل غير قادر بالكم
 ولم يلزم من هذا ما بالكم مجرد فكم لا يكون ان يكون احوال في قيام الكم كمتصل
 الغير القادر بالذات بالاول القادر بالذات كذلك واقول فثبت لان معنى كلامهم
 ان الزمان غير قادر ولو كان مقدارا بالذات لا غير قادر لزم تحقيق الشيء بدون مقداره
 فاللزام من الدليل تحقيق الشيء بدون مقداره فامتنع الاول مما لا وجه له لان منع
 مقدم السلسلة غير مقبول والثاني البصر من دفع الاول القادر فيكون السلسلة
 فاذا كان مقدارا غير قادر لتحقيق بدون مقداره الا ان يلزم له معان وانما ان

كم فاعرف آخره او رد عليه المنع المذكور وهو مشهور فذكر بالكتب لاختصاصه
 له بالفاعل **قوله** وكل هبة غرة فارة لعل اراد بالسنة الغرة الفارة عن الزمان
 والالزم كون الزمان حركة وكونه مقدار النفس ومع هذا لا يتم لا سفاضة الصورة
 للقطع كونه سبب غرة فارة مع انها ليست بحركة وقيل هذه الكلية منسبة على
 ذهب اليه البعض من ان الحركة في كل مقولة يكون من جنس تلك المقولة والا لا
 بالمقولات التي تقع احركه فيها وتحدث السطح الغرة الفارة والحجم الغرة الفارة
 فاما اذا قطع الجسم بسره وبالخط الغرة الفارة يحصل من حركة الكثرة على السطح المستوي
 وتحدث السبب الغرة الفارة الى يحصل الشئ في الروح الباطنة واقول لما كانت
 الحركة لا ركنية لا اينية لا يحصل السطح الغرة الفارة اذا قطع الجسم بسره اذا قطع
 ندرجى واحاصل في كل آن من زمان القطع امر منقسم لاسيما لا يحرك فاحاصل
 في كل ان يجمع الاجزاء لا غرة فارة وحصول الخط من حركة الكثرة على السطح محملا
 عرف من ان زواله عن موضع الحمل فانه لا يكون في آن بل لا يحصل الا بالحركة وهي
 في زمان الحركة غرة فارية للسطح كما ذكره الشيخ في الشفاء والسبب الغرة الفارة
 احاصل للشئ كنه في الروح الباطنة حركة كما هو نفعلا عن المحقق البدائي في باب الحركة فلما
 فعل **قوله** فالزمان مقدار الحركة اي قال ابو البركات المقداد الزمان مقدار
 الوجود لان الباني لا يتصور بقاءه الا في زمان واحد وما لا يكون حصوله في زمان
 يكون باجبا لا بد ان يكون لسفاهة مقدار من الزمان وهذا هو دلالة الامور في
 الشئ لا يغير فيها اصلا مسعفة فعدت انما عن الزمان وموجودة بل الزمان علم لم
 كون الزمان مقدار الوجود **قوله** وسجي زجاج هو لعل سببه ان الجبين ههنا الزمان

الزمان مقدار الحركة واما كونه مقدار حركة الفلك الاعظم فمحمي في العلم **قوله** يتقدم
 احوال الزمان الى المسكلم في ذهابه الى ان لا يتقدم فما آخره هو العلة كنهونه وسموه
 بالتقدم الذاتي وهو تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض **قوله** بل بعضه الى بعض
 المتقدم الزمان هو ان يكون المتقدم قبل المتأخر فليس له لا جامع معوما القبل السعد
 وادور عليه انه يصدق على سبق العلة المتعددة على معلولها قبلية بالسبب
 لا جامع معوما القبل السعد واجاب عنه المحقق البدائي بان لها بعدا زمانيا بعضه
 فان اردت ان السوف يصدق على تقدمها الزمان في وقت ولا يجوز وان اردت
 انه يصدق على تقدمها الغرة الزمان فيتم **قوله** واعرض عليه بان القطع السؤل
 قال المحقق البدائي ان هذا الاعراض مناقض لطبيعة الامور كقطعة من الزمان
 كيوما من مثله كرم لعدم بعضها على بعض حتى لو قيل كان ملك احدا في ذلك اليوم
 والاخرى في ذلك الاخر لا قطع السؤل ويحكم ان ذلك من السبب الى غده وهذا
 لا ينافي كرم بالتقدم اذا لاحظ العلة العقل بوجه آخر ويرد تقدم الامس على اليوم
 لعدم لا وصف الامية بل الذات الامس كمصور بخصوصه بالسبب الى الغد
 كمنصور كذلك مع قطع السؤل وصف الامية والغدة **قوله** لافي البتوت
 الطائفة اراد بالبتوت العروض كما حقه السبب المحقق في حاشية شرح المحط الى
 من ان المعبر في العرض الاول عدم الواسطة في العروض لافي البتوت الا
 ان يقال مع اجزى الكلام على طبق ما في حاشية السبب على شرح الرسال جيبا
 دل كلامه هناك برغم المحصلين على ان المعبر في العرض الثاني عدم الواسطة في
 البتوت وفيه ما **قوله** لعدم لا يوجد في مآثر سؤل الا وجوبه فذكر وعلم

الزمان ليس زمانا بالسبب الى مقارنته المتغيرات واما بالسبب الى الامور البائدة
 ليس سره والى ما قبل المتغيرات ليس دهر **قوله** الفتن **قوله** في الفلكيات
 امر الاجسام المنعوبة الى الفلك بان يكون جزءا او جزءا فيشكل الكوكب كوزة
 فيها والمنعوبات ايضا والفلك جسم كثر ذواته على الذات على الاستدارة غير
 والفتن الاخر لا يخرج الكوكب على القول بكونه موحدا بالذات **قوله** لا بد لان
 اى لم تبدل احدهما بالآخرى **قوله** فان القاييم اذا صار **قوله** وكذا
 المعنى انى تبدل احدهما بالآخرى لاننى السبيل مطلقا فالطبق الدليل على المعنى
 وسقط ما يوجبهم من ان اللازم من الدليل عدم تبدل احدهما بالآخرى لعدم التبدل
 مطلقا **قوله** ان غاية ما لازم من الدليل عدم بالوجه انما هو عدم التبدل
 المستلزم لغيرها بالطبع مع ان المحط غير لازم واقول يمكن ان يقال انما
 وكذا ليس الا عدم تبدل احدهما بالآخرى والدليل سببه واما انها معصيان
 بالطبع فله وجه آخر هو ان بعض الاجسام يطلب احدهما والبعض الآخر
 بالطلب لطلب الآخر فدل ذلك على انها بالطبع ودعوى آخر لطلبه فتم اولى
 ثم هذا واراد على الدليل المذكور انه انما تبدل على عدم التبدل
 بالسبب المذكور ولا تبدل على عدم التبدل سبب آخر واقول مقصود
 المستدل انما نفى قطع ان القاييم المذكور لا يتبدل فوجه بالفتن
 وان صار منكوسا والحاصل ان تبدل احدهما بالآخرى بالسبب اليه
 لا يصور الا بان يصير القاييم منكوسا وظاهر انه لم يتبدل بالنكاح كونه
 فوجه بالفتن ولعل المنع مكابرة وانما ان المناسبات او لا يحق معنى

معنى الحق ثم بيان عدم تبدل احدهما **قوله** والسماك بكسر الهمزة مقابلا
 السمان والسماك الجوز بفتح الهمزة **قوله** ثم اذا توجه الى المغرب الى اخر
 اجده انه ان اراد تبدل حقائق غيرهما من فوهم وما اورده لبيان مقصود ان
 اراد تبدل الاسم فب انما هو كمن المحط غير لازم اذ السمان الذي من المحط
 واقع في جانب اخرى اجاس من فوهم باعتبار اضافة وعند تبدل الاضافة يتغير
 الاسم دون الحقيقة والحق حقيقة انما هي حقيقة نفس وتبدل الاسم لا المستلزم تبدل
 الحقيقة نفس وانت تعلم ان حقيقة هيمن ليست قطعة من سطح محدد وكذا حقيقة السماك
 بل السمان تلك القطعة باعتبار الاضافة والحاصل ان السمان والسماك اضافي
 اعتباري بخلاف الفوق والحق ولا شك في تبدل حقيقة الاضافتين في الصورة بصورة
 بيان فالتدوير غير تبدل حقائق غيرهما من احدهما فليقل **قوله** وبما يظن
 على منتهى الاشياء ان تبدل احدهما من بعض جهة التفت ليجاوز الاشياء عنها
 والتخصيص بان هذا تعريف للفوق بعد غاية البعد **قوله** وبالسطر هو مثل امر اقول
 حل الاشياء على ما يجمع المحقق والعقد راز لو ارد بهما المحقق يكون الفوق غير محجب
 الفلك الاعظم اذ لا يحاذر الاشياء المحسوسة كحقيقة البعد الثابت عن الارض
 وح نقول لو حمل امر كره على ما يجمع كحقيقة او بعد يكون الفوق بالنظر الى السماك
 محجب الفلك الاعظم لا مقفول الفوق والفقود بان يحمل الاول على ما يجمع الاشياء
 كحقيقة او بعدا وبخلاف الثاني بالحكمة كحقيقة حكم **قوله** والاول هو الصحيح
 امر بمعنى ان الثاني غير صحيح والصحيح هو الاول لما ذكره فذكرت انه يمكن
 يطبق المعنيين بانه نعم **قوله** وبسبب الشهادة اعراض ان هذا امر مشهور

لا يحصى اذ اجتمعت غرض مناسباته كما سيذكره **قوله** هو الاقوى في الغالب
فتبين الاقوى بما ذكر اذ قد يكون الشمال اقوى في بعض الناس **قوله** يقابله
كما لا بد من التعبد عالم يحاور عن المركز كما ذكر المحقق الدواني فيقول فيقابلة
كما ليس يحصى على الاطلاق **قوله** ثم عجموا اعشارها في سائر الاجسام بعض
بكثرة الارض بل كل فلك من الافلاك السبعة وبكرة الماء مع ارض و
كرة الهواء وكرة النار اذ تحت داخل في المذكورات لا خارج **قوله** فلكي
جسم حبات ست متوجه عليه البعض بكثرة الارض على ما هو المشهور و
بالكرات المذكورة كما نقول وقال العلامة الدواني ان الغرض من بيان الامر
المشهور الذي ليس يحصى **قوله** سبحانه الا انهم افند انكم سمعتم
ما يلي راس الاسمان من هو قايما فوقا ولو سمي ما يلي اقر جانبيه حال كونه متوجها
الى المشرق مثلا مينا لم يبدل كما لم يبدل الفوق وانما جنة بان الفوق
والتي بها طرف الامتداد المعين في الواقع ففي الطر عن السمية والاعشار
والمقصود ان السمية والاعشار على طبق الواقع لا يحصى الاعشار
سواء ان كان اعشار مثل ذلك الممكن في السمان والشمال وما حصل ان
السمية انما وقعت باعشار حوله العام من هو قايما لظهور ما هو فوقه
في الواقع ما اذا ولا محذور **قوله** وانت تعلم ان اجتهادنا في الاستدلال
الحسية كما ذكره في قوله والادل هو الصحيح وقيل بعض الامتدادات
على بعض لا دخل له في انهاء الاستدلال فان لم يعتبر كانت اجتهادات
غرض مناسباته لاستنا فظهر ان كون اجتمعات مناسباته هو ركن لا

لا يحصى وانكم ان الابعاد لما كانت مناسباته لا بد ان يهتدى الاستدلال
الحسية فلا يهتدى ان الاستدلال الحسية لا ينهي عند حد ولا يقيد ما حاصله
ان الحسية المطلقة من الجانب اما حقيقه وهو ان لا يكون وراءها شيء من تلك
اجتهاد الفوق الحقيق ما لا يكون وراءه فوق ولا تحت الحقيق ما لا يكون وراءه
تحت وما كانت الابعاد مناسباته وجب كحق الفوق الحقيق وكذا تحت
وهما معتنان وضعا سواء كانا موجودين في الخارج ام لا ومنعنا من
لنوجه بعض الاجسام الالهيه وان لم يكن حيزه فيها كذرات الارض
اذا سخن وكذا الاجزاء الكائنة كالهواء اذا برد في الغايه والجمادات
الباقية راجعة اليها اذ السمان فوقه ادحت وكذا الشمال والامداد ما
باختلاف الحسنيين بالطبع انهما مختلفان في الواقع وكبس احلافهما بخروج
الاعشار والاحترار من ان ذرات الارض اذا سخن جدا يصعد من
حيزه الطبعي ويظهر ان المتحرك قد يصعد عن حيزه وهو الذي ايجد وان
كان قناعتا كما ايجد الا انه اقرب بالعمول مما ذكره العمول وهو سالم
عن كثير من الشبهات المذكورة **قوله** اقول كانهم لم قال المحقق الدواني ان
الحكمة اما موجودة ولعطفه السمع يحل في موجود فلا ابرار وكوب منه ما
ذكره السيد المحقق في حواشيه على شرح المحرر من ان اللازم اما وجود
المتنار اليه او وجود محله كما سبق في شرح راجع له على وجه
السيد المحقق موافقا في شرح الاثر ان الاطراف ليست موجودة ان يترأسها
فالمطلوع ظاهر الجسم غرض ما حوز معايشه ما وراء الط عند انهاء احد الامدادات

البنية للجسم وبقاء اعتداده واحظ ظاهر الجسم كذلك عند انتهاء اعتداده
 وبقاء واحد والسعة ظاهرة الجسم كذلك عند انتهاء اعتداده الثالث
 وبعد تنبيه هذا قال ان الجسم احوال لا تقسم في لف الى ظاهر وعز
 ظاهر لم يكن باعتبار الظاهر وعز الظاهر ولم يكن هناك شيان ما لم
 يتميز احوالهما عن الآخر فتميزهما في احوالهما فاذ انما يظهر بالما
 مثلا كان اهتماما كثيرا في الجسم واحد على ما كان قبل مما كانت في ذاته كما في
 السطح الواحد الذي صار محلا للالوان المختلفة وهذه الكثرة لا تأتي في وحدته
 في نفسه لاختلاف موضوعها ولا يكون حدوث الكثرة حدوث ذات غير حاصل
 بل حدوثه لضرورة الامر حاصل من غير ان الجسم يمتنع بعد ما لم يكن كذلك
 فلا يكون الاطراف وذات الجسم خارجا عن الجسم عارضة له ما لم يكن له بل ذاتها
 ظاهر الجسم متميزا عن باطنه فتميز هذا وجود الاطراف ورجوع ذلك الى تعين
 شيء في الجسم يكون طرفا وان كان كذلك صحت الاستانة الجسم بها اذا كانت
 البها استارة الى شيء في الجسم متميزا سواء تميز الى ذات آخر حتى يتوقف الاستارة
 اليها على حدودها ثم السعة متعين في الجسم بوجه كثره منها انتهاء الابعاد البنية
 كما في راس المخروط ومنها وصول راس المخروط الى سطحه اذ لو وصل اليه متعين في
 السطح فقط لقطعة مطبقة على لقطعة المخروط ومنها ان انتهى خط واحد وان كان
 متواليا الجسم اذ بذلك متعين في الجسم انتهى اليه نقطة مطبقة على طرف الخط و
 من هذا العنصر مركز العالم اذ بانتهاء الخط النازلة الى غاية الفعل متعين نقطة
 في الجسم الواقع هناك مطبقة على طرف هذا الخط ولا يمنع من ذلك اتصال

اتصال الجسم لان اتصاله لا يمنع الخط المتوحد وهو لا يحصل بالخط المتوحد
 ذات غير حاصل هناك حتى يكون متكررا بل متعين به شيء من الالوان حاصل وتعين به
 ط اذ لا يتصور في الجسم المتوحد شيء آخر صالح للالوان طرف الخط المتوحد عليه
 فاذن في العالم كبر النقط غير متفرقة من الجسمين متعين متعين متعين
 فالحكم بان لقطعة راس المخروط حاصل الفعل دون مركز العالم حكم كبت
 اذ ذات كل واحد شيء متعين ولا يلزم من كون المتعين خطا متوحد او
 استارة احوالهما ان يكون في السطح صورة انتهى مقالته وكما في ان
 ما ذكر في كمين الاطراف وكذا وجودها في مخالف لما هو المفروض من
 جمهور المتكلمين وتعللوا به على ذلك ما ذكر في مباحث الجوز ان السطح عرضي فم الجسم
 فهو طائفي له ولا يلحق في الالوان عليه وبهذا فلو لم يكن الجسم من السطح كما فصلناه
 ولم يكون مع املا فاه بان يكون الحلول غير متوحد بل يلزم في الاطراف العرضية بل
 طواير الجسم كما عرفتم القول بان الجسم واحد كثر في الفعل لا في الخارج كما مر
 في الجسم الباطني وان موضوع مختلف لا يلزم على سكال ثم تعين لقطعة متعينة باعها
 محل كلام اذ لا يمتنع في الجسم غير متفرقة اصلها خلاف راس المخروط فلا حكم فافهم **قوله**
 بل يلزم احد الاخرين ايم قد عرف وجه دفعه عما تعللناه كلام المحقق الوداعي ان
 احوال الوجود الاعم من الموجود بذاته او المتوحد من الموجود بذاته لا يكاد يجوز وبهذا
 انه ما ذكر الشيخ من ان احوال الموجود في الفعل **قوله** ولا كان احاد ايم اليراد
 هو ان المقدمه الاستثنائية اعني قولنا لكن انما هي المتحركة اليها يمكن بل ارفع جملة
 اذ المتحركة متوجه الى المكان اذا كانت حركتها اينية والوضع اذا كانت وضعية

والكيفية والكم اذا كانت كيفية او كمية واقبل في دفعه ان الحرك قد توجه الى
غير المذكور ان المسححة المتعددة من مكانها الطبيعي كما علمنا في **قوله** لا مكان
اياه ام اقول لا حاجة الى التعبد المذكور اذ ليس المراد بالوجود الموجود في وقت
وجه الحرك بل ما يعبر ذلك الموجود في وقت ولا شك في كنه ذلك في الحركة
وبه ان دفع الحرك الا في اذ السطح موجود حال حصول الحرك فيه وان لم يكن
موجودا قبله واقبل انه بما استكمل علمهم حصول في العنق الذي حسبه انه حرك
الفلك الا على بدلو الحصول بالوصول ولورود مثل ما ورد على حصول زائد و
القرب فغالوا الحكمة مقصد الحرك بالوصول اليه اذ القرب منه وهو غير تام
اذا اذ فلان قصد الحصول والوصول لا سلم من شيئا منها فلا حاجة الى
الزيادة الا بافاده ان العبد لا يتاخر في الايمان به في كلامه واما ما بنا فلان
الذي استقر عليهم رايتهم آخر منقوضا شيئا كثيرة كقطة وحطوط وسطوح
قرب من الحرك الذي حسبه تحا ومن محيط الزحبيد فوفا وان كان ما ذكره
حكما من احكام الحكمة لا يعرفنا فحل منع اذ لم يتبين ان الحكمة مقصد توجه
قوله ههنا كنه في دفع وجه دفعه تنعيم الموجود لكن قصد الوصول
منه تذكر واعلم ان هذا الدليل لو تم افاد ان الحكمة موجودة واما انها
ذات وضع فلم يظهر منه حوار توجه الحرك الى موجود غير وضع وجوابه
ان المراد توجه الحرك بالحركة الاسنية والظاهر ان الحرك المذكور لا توجه
الى ما لا وضع له لغرض الكلام ان المراد ان الحكمة موجودة ذات وضع
لا تبا لولم يكن كذلك لا امكن الاستارة اليها واما ما كان اياه

٧٨
اياه الحرك اليها والاملازمة الاولى ملازمة بالوضع واما ارتباطها بالوجود
فحل ما قبل كما مر في الشرح والثانية ملازمة بالوجود واما ارتباطها بالوضع
فلا تخلو عن حدس **قوله** لا حمل بعض الشرح على خلاف ترتيب اللف لكن
بأنه عنه قولهم لو لم يكن كذلك لكونه ظاهرة في الاستارة الى الوجود و
الوضع الا ان يقال المجموع قد يكون باسعاء الثاني وقد يكون باسعاء
الاول لكن الظاهر السرة على ترتيب اللف وجعل كل واحدة من الاملازمة ملازمة
الى كل من الدعويين كما ذكر بعض الشرح يحتاج الى تعميم الوجود وتعبد الحرك
بالاينية على وجه فصلته **قوله** فلا حاجة الى التردد ام اقول فيه
كثرت اذ ما ذكره لم يمنع على ان الحكمة مقصد الحرك فاذا كانت مقصده
وصل الحرك الى اقرب اجهتين وحرك فان حرك من المقصد لم يكن الا بعد جهة
لعدم كونه مقصدا وان حرك الى الحكمة لم يكن الا قرب جهة لما مر وهو من
امتناع الحرك في المقصد بالتزديد المذكور وما ذكره ليس الا ان الحكمة مائة
او الية الحرك وهو حاصل تزديد لمص بالحكمة ما ذكره الس هو كلامهم الا انه
غير عن حاصله سبعة آخر وهذا لا يورث قد حاط على الحرك وعلم ان حرك
الحرك حركه مكانية مسجلة عندهم لكون الحكمة مقصده به وج نقول لا بعض
الدليل المذكور بانه لو تم كانت الحكمة اما لفظية او خطا او سطحا لا غير
ان وضعها ليس بالذات فلو تم حرك الحكمة بحركه ظاهرة فلا تصور حرك جسم
الى الحكمة والبقية بل يتم بتدل اجهتين كصفتان ووجه عدم توجه البعض عدم التبدل
المذكور في ما عرف من ان توجه البعض من على حوار حركه كجود موضعهم كجبله عنهم

احاسية السالكه معتبرة بالاولى كما لا يخفى على المتأمل فيها ثم اقول نتوجه على
 اهم على التوجهين لم يصح قوله فاذا وجد اجزاء في اطرافها يات
 لان جهة تحت وسط الارض وليس طرفا خارجا عن الملاء تحت اية وان جهة
 القون هي الطرف لا الاطراف والنهايات فالظن ان نقول في طرفيها يات
 فافهم **قوله** بحيث لا يمكن ان وجهه ان السفل جهة حقيقة فلو تصور بعد منه
 كان فوقا بالنسبة الى الابد فينبدل تحت وصار فوقا بقية شيء وهو ان متناع
 هذا غير ان ولا ممان انما يمنع تبدل تحت كحقيق فوقا حقيقة ولم يلزم فافهم
قوله سواء كان البعد حاصل ما افند ان عدم مجرد البعد عن مجموع نهايات
 حيث هو مجموع كما ان الحركة في الكره غايه البعد عن مجموع السطح محيطها من
 حيث مجموع وان لم يكن غايه البعد عن كل واحد منها فانه كما ان الحركة ليس غايه البعد
 عن كل قطعة محيط الكره وكجواب بان المحوط والسطوح والنقط والزايا والكثات الفعل لكل
 نقطة موضع في داخله وان كانت بين امتدادين فلها قرب بالسبب الى نهاية وبعد السبب
 الى اخر فلم يكن غايه البعد عن كل واحد مما لا يجرى المعنى غايه البعد عن مجموع الام
 كل واحد هذا يحصل ما افند ان وجوب كون جهة السفل بعد ان يقال كمصورة
 على الخوف غير ان ولا ممان بل الظاهر انها كانت كونه البعد لا بعد الام موجودة لا محالة ثم وجوب
 الحركة في الجسمين معاً بل اللام نفعين وضعها اما ان ذلك المعنى اودوا طم لمزم
 ذكره **قوله** فلا يجد ان لا يجد بعد الكره جهة السفل الى المصلحات فلما واما السطح
 والكره فلا يفتقر الى كل منها اقول الوسط من البعض خلاف الكره فان نسبة كل الجمع
 اجزاء على السوية وإنما في بان النقط الوسطية التي في البصر والودسي غايه

غايه عن مجموع المحيط فكل منها على طرفي ما ذكر من المصلحات وتوضيح هذا نقول
 الشكل الجسم البصري ما يتخيل من اداة القطعة الصغيرة السطح دائرة مع
 اثبات وتر القوس لان بعدد الى الوضع الاول فالجسم احمى من تلك الحركة
 جسم بصرى والقوس ما يتخيل من اداة القطعة الكسرى الى انه يعود الى الوضع
 الاول وبعد تصور ما ذكرنا يظهر لك انه انما قسمة فيها لا يخرج عن قوة **قوله**
 وانت تعلم انه ما ذكرناه لك ان نقول لما ثبت كروية محد واجزاء ثبت
 كروية الافلاك الباقية او اجزاء في كراته وقديفوران الافلاك الباقية حركات
 مخالفة لمحد وجهه وانما محد وغير قابل للتحرك والالتصام كما سياتي فيكون الباقية
 كروية ايضا وقبة ان يكون بعض الافلاك عديدا او بعضها فلم يلزم
 ما ذكر كروية كل فذير واستدل الامم في اجزاء كروية على كروية المحد وبانه لو
 كان مضطرا لم انحلا عند خروج الزوايا عن احياء وان كان بعضها او عديدا
 فلو فرض حركته البصري على القطر الاقصر وحركة العديسي على القطر الاطول لمزم
 انحلا وهو مخرج فليكن كره او اقول كجوزان يكون حركته العديسي على القطر الاطول
 محالا وكذا حركته البصري على القطر الاقصر فلو لم انحلا هم الاعلى الغرض المستحيل
 غير محتمل **قوله** اي لم يتركب بعين بل ليس افراد بالبسيط مالا جزاء اصله ولا
 مالا جزاء بالفعل لما تقرر من ان لبعض الافلاك الكلية جزء بالفعل بل افراد
 ذكره فظهر للبسيط من معاني فذير **قوله** هذا الرسم عرضة تحقيق المقام
 ليظهر الفرق بين المعاني البسيط لا يراوا عرضة **قوله** والاعضاء المتشابهة
 لعل افراد بالعضو المتشابه عضو يكون لكل جزء مقدار من كسبه الجسم مساويا

لتشكل في الاسم واحد **قوله** اذا فرض الحركة في وجهه ان يكون المتحرك بها
 متجلا في نفس الامر وان كان يمكن دانيا **قوله** فالجهاث متحدة في
 ان كانت اجزاء الباقية راجعة الى اجزائهم الحقيقية كذا ذكره السيد
 المحقق في التحقيق الدواني لا الوجه لما قيل في ان اراد من اجزاء حتى الفوق
 فلا ثم ان كل يقبل الحركة مستقيمة فانه يتحرك الى واحد منها وتارك للآخر
 فان المتحرك على السطح المستوي من الارض حركته مستقيمة مع انه ليس في الفوق
 والحق ولا تارك كالاخذ وان اراد بها الاثم منها فلا يحكي نفعها او المتحد وانما
 يحرك كذا كما دون سائر الجهاث ووجه الاندفاع ما عرفت من ان اجزاء السطح
 الباقية راجعة اليها فيما اختار كل من الشئيين بل الوهم محذور وهو ظاهر
قوله والفاعل الواحد قد عرفت ما فيه فلا يفضل **قوله** وكل شكل في الصورة
 ان اراد ان كل شكل سوى الكدة ففيه افعال مختلفة بالتحقق بتوجيه عليه الكدة
 المتحد فيهما افعال مختلفة لذلك اولها طحان فان اراد ما سوى الكدة في كل
 ففيه افعال مختلفة نوعا فتوجه ان الشكل الغير المضلع العدسي والبيضا ليس في افعال
 مختلفة بالنوع وفيه ان الظاهر تحقق النقط فيهما ثم اقول الدليل الذي ذكره بقوله
 فان المضلع ان اخضع في غير الكدة في الشكل العدسي والبيضا ليس في
 منها مضلعا فالوجه ان يتوضا لها **قوله** كاستحالة ان يحصل في هذا على غير
 ان لا يحيط بعضها ببعض الواحط فيلزم ان يكون المحاط حسوا او ذل في التوحيد
 كما يجب مثلا وهكذا نقول في البيضا والعدسي وكما في الشرح المتقدم من الخطا
 اذا كان المتحد جسمين احاطا احدهما بالآخر فاور وعليه ان المحيط كاف في تحيد

في تحيد الجهاثين او يبقين كمر كره غايه البعد الداخل فالحا ط حسوا واحدا
 في التحيد كمر **قوله** واقول في نظر لما تفر من ان الجهاثين غير متقسمين في اتم
 فاخذ احكمتين فلا يكونان جوهرين فلا بد لهما من متحد ولا شك ان جهة الحق اذا
 كانت غايه البعد الداخل تجيب ان لا ينقسم في جهة فيكون نقطة فلا بد ان
 يحكي لهما شي به فالحا ط لا يكون حشا بل في جهة فيكون نقطة فلا بد لهما
 من متحد ولا شك ان جهة الحق اذا كان غايه البعد الداخل كانه لا يحس في
 جهة فيكون نقطة فلا بد لهما من شي يحس به فالحا ط لا يكون حشا بل هو يتغير
قوله ان يحصل من مجموعهما وجوب حصول السطح الكروي متصل للاجزاء
 به حلا فكل واحد من كل من الاجزاء كرات غير محيط بعضها ببعض لا يحصل السطح
 المتكور اذ لا في الكروي غير متصور الا بالسطح فيبقى منها فخرج خالية فليزم مع عدم حصول
 السطح المتكور محلا **قوله** ان بعض الشرح وفيه ما يجب فاسطر **قوله** فكون طالس
 للشكل المضلع فيكون فالله ان يبين اللازم ان يكون ما على الشكل الغير طالس
 للطبيع لو ضل وطبع وكذا ان يكون الخلف محالا ويجوز في قولنا ان كان مكنه باله
 ولا محذور اذ اللازم على هذا الوجه ان يكون كونه مسجعة لا يقبل المقارن للعلنة
 ومسجل هو قبول المقارن للعلنة لا امكان كونه مسجعة مطلقا والقول انه لا فاسر
 في الاذلال ان يلزم تعطيل الطبيعة فحل تحت هذا ويمكن لعور الدليل كذا في المحسوس
 حسن واقيد بان يقال لو كان العاكس مركبا من اجسام مختلفة كخفافى كالحصاة
 لكان لكل منها شكل فان كان فيها كره لزم اما حسونة المحاط او عدم حصول كره
 في المجموع **قوله** ان بعض على بعد حركة الشكل على الاستدارة والا لكان ما على الشكل الغير

طالب الطبيعة وهو مستلزم لقبول الحركة المستعملة على الفلك وهو محال لو كان الحركة
 المستعملة ممكنة لمزم منه محال ان يمكن ما لم يلزم من فرض وقوعه كما هو مستلزم من وقوعه
 فرض وقوع الحركة المستعملة على الفلك مستلزم لعدم خفة الحركة بهف ولا
 كفي سلامة هذا السور عن بعض المناقشات وان كان محل النظر بعدا يمكن
 ما لم يحض من ملزم من فرض وقوعه من حيث الامكان لا ملزم من فرض وقوعه
 من حيثية اخرى وكونه محال فاما نحن فنبه لاننا من حيث الامكان محال حيث ونظر
 وقال الامام في مباحث الحركة لو كان الفلكات مركبا لكان فلهذا
 بساطة فالحركة الواحدة السببية تلافى باحد جانبيه سببية في جانب الاخر
 فاصحاب تلك الاجزاء تلك الاجزاء على ذلك الترتيب لا يكون واجبا او حائرا
 والاولى لان ذلك لا يكون لاجل ذلك الحركة لبعض الاجزاء لاجل ان
 تلك الاجزاء على ذلك الترتيب واجب الاولى والآلة كل جزء في نفسه فالحركة
 لا فلهذا يكون الاجزاء متخلفة لاجل ذلك الجسم هف الثاني ايضا بساطة
 طرفي الجسم وسطا وصدق في النوع فلما صح ان تلافى اجدهما جانبيه جسم صحيح التلافى
 بالجانب الاخر على ذلك الجسم لان حكم الجسم متساوية ولا يمكن ذلك الا حصصا واجزاء
 تلك الاجزاء ولا ترتب تلك الاجزاء كان ذلك حائرا فاذ لم نجد ولو لم يكن
 يصح ان ينجلي تركبه ومن ذلك الحركة المستعملة والسببية والمقدمة متساوية وهذا غير جائز
 في الفلك على القول بساطة اذ الجسم السببية وصدق في نفسه كما هو مستلزم من الاجزاء
 سعيان بسباب خارجية كحماسة ومحاذاة وغيرهما وذلك كحصول صورة
 الكل مما منع عن الاصل هذا المحصل لما ذكرتم فلو كان الاشكال فلهذا لو لم

٨٢
 لزوم من فلك جسم باحد طرفيه جسمان بماهية واحدة ومنه كثر في الاشياء
 على الفلك وهو محال انتهى **اقول** خلاصة الاستدلال ان الفلك لو كان مركبا لم يكن
 لصح الخلط تركبه وهو لا يكون الا بالحركة المستعملة المستعملة على الفلك فلا يكون
 مركبا لم يكن فلهذا لا يجوز ان لا ينجلي التركيب بواسطة عرض الصدور النوعية
 احوال التركيب وما ذكره في بيان الخلط لا يقع اما اولها فلو كان يكون
 كل جزء في جزء بعض الحركة لان الحركة تعصبية وحرك كل مكون من السببية وذلك
 اعمار المحصورة يمكن ان يجعل ما الحركة الدور به على نفسه من غير ان يخرج عن كثر
 الطبيعة وبالحركة كما رخصا من تلك الاجزاء بسلك الا صار مع حوازا الحركة
 الدور به على بعض الكون وحرك كل جزء في نفسه فالحركة لا فلهذا لا يكون ان حركتها
 من السببية ٥٥٥ ولا يمكن ان يخلف الاجزاء لاجل ذلك الجسم هف واما
 ثانيا فلان طرفي الجسم السببية وان كان واطراف النوع لكن ما لم يكن كثر الحركة في الام
 على الفلك حازم صفة المتساوية بالجانبي الاخر في نفس الاول لانع وان حازم
 ذاته وصدق في قوله ولا يمكن ذلك الا حصصا فافهم وقد يقال لو كان
 الجسم متساوية الاجزاء لم يكن للثلاثة الطبيعة في سببية اكرية او لا فلهذا الاول
 لمزم لخلطه من فلك الثلاث وعلى السببية كانت الاجزاء اشكال حاصلتها بالغير
 لان الشكل الطبيعي السببية الجسم الكلية الاجزاء ليست متساوية لاجزاء الطبيعة
 لان طباعها انما تعصب ان يسفل من امسها فان لم يتخلط ففهم اجزاء
 غير بالجوهرية القوية طلائعها هو مفعلة الى حبات فالحبات متحدة فلهذا ايضا
 لغير انتهى **اقول** فلهذا لا يجوز ان يكون بسببية اكرية ويكون محببا

بعض ولا تحقق من الكرات فرج اصلا فلا بد من التثبت بالغاء المحاط كما هو
وقد ما فيه واما ثانيا فلان لزوم اخلاء المسجلة من فرج تلك الكرات مما اذا اخلاء
بذلك كان الخيال عن السائل وهو عند الجمع من محكمات القائلين بوجوه السطح
الباطن والعلوي كجود كما فصله ولا شك انه لا يعقل ثبات احوال المحرك وتحقيقها
مع السطح من الخيال عن السائل غلها غير متصور وتحقيق البعد مما اذا مقدار
البعد كجود وهو مقدار المحرك الذي حوله فلا بد من ضم حركة المجموع على الاستدانة حتى يلزم
اخلاء كما ذكرنا واما ثالث فلان لا يصور ان يكون بعض الاجزاء كواكب وبعضها غير كواكب
في بادئ الخلقة ويكون المجموع كوة ساغلة لا جوارها الطبيعية ولزوم اخلاء انما يصور
اذا كانت الاجزاء على الشكل الغسر على شكل طبيعي او لا ثم حدثت لها اشكال
قوية بالحركة وهو مما لا بد ان يحصل لها تلك الاشكال في بدو الخلقة كما ذكرنا وقد
استدركنا الانواع المتولدة محملة للقدم ولا بد من ذلك من دليل والتثبت بعدم
القصر عن تمام ما عرفت مع انه لو لم يكن كلفه ان يقال وجب ان يكون على شكل كروي
كروي اذا قصر في الافلاك صليها كجود اخلاء وعدم حصول سطح كروي من فصل الاجزاء ولعل
وجه النظر في ذلك هو ان الثاني الذي ذكره السالك حيث ذكره هذا الكلام بعد
البرهان على الدليل المشهور **قوله** فان غلها كلفه منعه بعض السطح مستندا
كجواز كونه دفعا ولعله مكابرة كما لا يخفى على منصف **قوله** لا يخفى ان هذا ذكر السائل
ان الاحوال المبينة في الفصول الالائية لا تثبت الا بالسبب الى المحرك فعدم جواز الحركة
الالائية لا يتم الا فيه وقال السالك في ذلك ان السدل على ان الافلاك تتحرك
غير قابل للحركة المسماة فان الحركة اما الى جهة الغزق او الى جهة تحت وكلها مما لا يخفى

عليها اما حركة المحرك اليها فطرا واما حركة الثمانية الباقية فلان من كل واحد منها من
جهة الغزق بعد محدد ومعين مساو من جميع جوانبه كمن لو قرب منها كما
بعد عنها جانب وبالعكس فممنوع ونوه اليها بعدم عنها كلفه لكن حركتها اليها
وكذا الحكم من تحت فانه لو قرب احد جانبيها من هذه الثمانية منها بعد عن جانب
مقابل تلك كانت بالعكس ولا يمكن ان يوجب جميعها ولا ان يجمعها
عنها كلفه سعيها حركتها اليها انتهى واقول هذا الوجه لا يتم الا بعد اثبات
عدم حواجز الخلق على الثمانية والخلق والكافة ولم يثبت بعد **قوله**
اما اول فلان انهم قد مر ان الجهات الباقية اربعة الحسبان لجمعها من كوة **قوله**
واما ثانيا انهم حاصل ما ذكره المحقق الدواني انهم بذلك اذ لم يزل كون الجهة محركة وغير
ما عرضت له دابة وانما ذكر العلة بناء على ما نزع عنه هم من الاجسام السكاينة
بناؤه وجودها عن المحرك وقد ما فيه **قوله** هذا منتهى الحق اقول الدليل المذكور في
الغلك لو لم افاد عدم تركيب من المنفعات الباقية كما ظهر على محمل ما قبله لكن
بقية شيء هو ان الغلك الكبر قد سئل على اللوكب والندوير والتميمات فلو لم يزل
المذكور لزوم عدم حواجز ذلك وهذا الوجه لا يخص الاحكام بالمحرك لعدم
جوانبه في الثمانية الباقية فممنوع **قوله** اور عليه ان هذا الابرار قد ذكر في بعض
واجاب عنه بعض السالك ان المحقق هو بعض المنفعة واقول فيه ان السفس
المستطوع ربه في الغلك ولا يصلح تخصيصه للزوم الرجوع المذكور على ما نوه هذا
الاختلال على عدم صحة مندرج فيما ذكرنا في الجواب وليس كلاما على صفة **قوله**
وانه يرجع لما خرج انهم ذكر صاحب التباينة لحوادث اليه ذكر السالك بقوله وايضا بعضا على ما

لنوعه عندهم الحكماء من استعماله جميعا احد همتا ومن على الاوجه بل اخرج ثم نزل حواجا
عن البعض بالانتم ان في شئ من الصور المذكورة مرجح لا حجة او من على الاوجه
مخرج فان تغلبت بعضا من القطبية وبعضا من دائرية لان يكون منطق في شئ
خط لان يكون محورا دون سائر القطر الدائري ومخطوطه من نواحي معين كحركة
فان الحركة المعينة للفلك ممتنع الا ان يكون الخط ان سلك بعضا
والمسطرة تلك الدائرة المعينة ومحور ذلك الخط المعين وبعض الحركة لا احد
امور بل ان ما في كل فلك من تلك الافلاك لا يعبر الا بالحركة المحصورة
الحركة المعينة اولها وان كانت قابلة لساير انواع الحركة ولا ساير
الحركات لكن العناصر سافلات لا تحصل الا بالحركة المحصورة اولها لان
سلك كل فلك بالجواهر المخارق الذي هو موقوف لا يحصل الا تلك الحركة انتهى
وان اورد به المنع لدفع الابطال المذكور في الشرح لنا ان نورد في
اصل الدليل ان نقول بحركة ان يكون حصول وضع معين للاجزاء لا بالغير
الطبيعة بل لا اورد ان لم يعلم بحركة مخصوصة **قوله** لت اورد الاجزاء في
المسطرة ان قد يقال بوجوبه على انه على هذا الحركة للفلك الحركة الى جميع الجهات
فلزم ان يكون فيه مبادر هو ما عرسانا الى جهات الاسماء وهو مجموع واقول فيه
بكت لانه ان اراد انه يلزم ان يكون له مبادر كذلك متغايرة بالذات
فلا يستحال مسلمة واللزوم هم ولم لا يكون ان يكون طبيعة الفلك مبادر
للشيء المذكور بالاعتبارات المتعددة وان اراد انه يلزم ان يكون له مبادر
كذلك متغايرة بالاعتبار او الاعم فاللزم مسلمة والاشكال محتمل لما عرفت

قوله وقد كان عند اهل القول حواجا من قبل هذا في اصل الدليل غير حفي والاشكال بعض
اجماله لا يقع في دفعه كقول **قوله** انه حواجا من قبل هذا في اصل الدليل غير حفي والاشكال بعض
القول ان نسبة العقل الفعال والمنعوت بنسبة الفاعل الى جميع مفاهيم العناصر
على السوية لا سلك كل عقل واقول ان سلك كل عقل ونفس الى اوضاع معلومة
حواجا ان نسبة العقل فلعل مرادنا من الفاعل الاعم من العقل الفعال بان مراد
بالجميع الاعم من مفاهيم العناصر **قوله** فكل جزء من ذلك يكون الزوال
المذكور من غير ان يقع كسب الشخص المذكور خصوصا وان الزوال مكنيا لغيره الى
طبيعة الاجزاء او يكون الاجزاء المفروضة للصورة النوعية مخصوصة بالذات
من دليل **قوله** ولما منعت الحسنة انما قال ذلك لتلطف بعض العناصر وتنبه
ما مر ان الحركة هي مجموع خمسة على الفلك لا على جوفه وقد يقال لو تم الدليل
المذكور لزم حواجا للحرف على المحذور لان الحركة التوافقية لسلك ان يكون قواها
الى الحواجز التي بطبيعتها محذوران سفل كل منها الى مكان الاخر وما ذلك الا بالحركة
المسماة في اواخر الفلك مسلوكة للحرف وكل منها على الفلك عدهم وقول
فذلك ان حواجز الاسفل بالوجه المذكور هم اما اول افلاك الفلك متصل واحد
كما هو الاجزاء المتعددة في الصورة النوعية الفالصة على الكل والافلاك
من حواجز اسفل الحركة بالحركة المسماة واما الحركة الوضعية للاجزاء المفروضة
للشكل بان سبل نسبتها الى ما في جوفه ممتحيلة واما ما ناطق ان حواجز الاسفل لا كما
بالحركة المسماة من خمسة على الفلك وجوه عدهم فلا يقال صفر على ما يمنع ان
علم يلزم حواجا للحرف على انما نقول لا يمنع الحرف على الفلك لم يكن انفصال جزء من

انما ان الشخص كذا موقوف على كذا
ان يكون الشخص كذا

في مكان آخر فافهم **قوله** واحب باننا اذا فرضنا انه كوز ان يكون
العشر مثلا فلا تتعين امكان حركه الفلك في الواقع بل حسب الفرض
وهو غير معين وان جئنا بان يكون الارض امر مقرر فامنع مكانه **قوله**
مناسب ان يقال اقول لا ينبغي ان يقول لو لم يكن فذلك لا يتحقق على مقتضى
قوله فلا يلزم ان وجه عدم الملازمة انه كوز ان يكون الشيء لعدم المعادون
الطبيعي معارنا للمعادون الطبيعي ولا استحالة في ولم يفل فلا يصح لما ليس
اليمين المتوجب ولا بعد لما قال بعض الساج في ان المراد بالطبيعي كونه هذا
من دفع ما ذكره الشرح ان المناسب حذف في وندفع الاضطراب اليه وهو
ظاهر **قوله** ويمكن تعريف الدليل على وجهه اقول هذا الكلام ظاهري لعدم
الاحتياج المذكورين على هذا التعريف مع انه يتوجه عليه خلاصة البحث الاول بانه
يقال ان الحركه القسري للفلك ممكن في **قوله** وما يعبر به ان اراد ان لا يتحقق
استعدادا اما ان يتحرك فسر لا بد فيه من المبدأ المذكور ثم ولا يجد رفقاً اذا
كون الفلك كذلك غير معلوم بما هو وان اراد ان ما يمكن امكانا ذاتيا
ان يتحرك لا بد فيه من المبدأ المذكور غير مسلم لا بد له من دليل فالطاسقاط
قوله يكفي فيه امكان حركه حسب الذات **قوله** واحب باننا لو فرض انه وبالجملة بعض
اشراك الاجسام السلكه فيما سوى المذكورات فغير **قوله** لان حركه اعم
قبل اقول هذا خلاف الواقع لان كثر ما سقط المعادون من الاجسام بصير
حركاتها منها على غير وجود المعادون والحل ان يقال كوز ان يكون عاقلية
العائق على العوض المذكور من وطء عريه المذكر في الجسم لو لم يكن المعادون على

على تلك الحركة لا يحصل اسقاطها للحركه سرعه بل لطئته وايضا ما ذكر على
صحة التماثل على انه لا بد ان يزداد سرعه الحركه بواسطة اسقاط المعادون
واما انه يصح كونه زمانا مع اويا مع زمان عديم الجبل فلا وقول فيه
بحيث لان المقصود ان جسمنا اذا فرض متحركا في مسافه معينة فاذا كان
مع معادون يكون حركته فيها بطيئة بالنسبة الى حركته فيها على تقدير ان يكون
مع ذلك المعادون فاذا فرض اسقاط المعادون يزداد حركته سرعه لا يثبت
بقوله لانه لو اسقط المعادون فالدفع المضطرب والمنع **قوله** اما ما ذكره الثالث فموضوعه
الزمان الاقصر لانه معينه الى الزمان الاطول وهو من سعة العالمين
الضعيف مقبلا الى عالقة العائق القوي تلك السعة فلو لم يكن ان يكون زمان
الحركه بواسطة اسقاط الجبل المعادون مساويا للزمان الاقصر نعم يتوجه ما
نقل عن ابي المركات وما نقل عن الامام الرازي وكذا ما ذكره الثالث بقوله يمكن ان
نقال وكل ذلك مشهور مذكور في الكتب وليس من خواص العاقل **قوله** قال
ابو المركات وجود الحركه اعم الحسن ان يقر الاعراض هكذا الحركه كخصوصية
اليه وقعت في مسافه معينة لا بد ان يكون في زمان معين ثم يزداد الزمان
سبب المعادون فما خلا عن المعادون كان زمانا اقل فاما كان مع احد
المعادون فلم يلزم ان يكون عديم المعادون وزد المعادون الضعيف
ما ومن في السعة والبطوء وح لا وجه للحجاب المذكور **قوله** وحسبنا
الزمان اعم هذا الجواب اعم انما هو على ظاهر التعريف المذكور حيث صرح بان
ما به الحركه حيث هو بعض زمانا ويتوجه عليه انه يمكن ان يكون المراد

قد قوله ان وجود الحركة من حيث هي ان وجود الحركة مع قطع النظر عن
 المعادق لا يتصور الا في زمان والزمان الذي يعصبه الحركة مع قطع النظر
 عن المعادق يكون محفوظا في جميع الحركات وهذا الان في صلاته مع
 ما به الحركة المطلقة في اي جزء من الاجزاء المفروضة للزمان والمكان فلم يلزم
 قول من المعترض ان اعضاء ما به الحركة لا قدر معين من الزمان والمكان
 ووجه السكف **قوله** مع قطع النظر عن المعادق في شأنا ما ذكرنا من
 الوجه فنتنه **قوله** قال الامام ان الحركة ان يكون الحبل معادق
 على السكة فكونه بالغافي من باب الضيق الى حربة لا يفي له اثر في شئ
 فان اراد المستدل انه يلزم ان يكون الحبل كليل الذي يمسك على
 ظهر امر معاودة وكج التزم لا يميل عاقب منه اصلا من ادين في السكة
 فاللزم من ذلك ما ذكرنا ان اراد انه يلزم ان يكون الحبل كليل الذي يمسك
 له اثر معاودة او بالعدم المعادق في السكة فاللزم من ذلك ما ذكرنا
 وعلى هذا الوجه لا يوجب ما ذكرنا من كون الحبل ان يميل وان قل له اثر في الحركة
 غائبة في الباب ان يكون اثره في شئ من وجه عدم التوجه **قوله** لا يوجب ذلك
 السكة من وجه ذلك ان العدد ينهي الى الواحد واما المقدر فلا ينهي الى
 الاستحالة الحركية وما في حكمه **قوله** فكون محال لا يميل غايه ما يلزم من الدليل المذكور وجود
 مبدء الحبل فمتحرك فترا واما ان ذلك المبدء مبدء ميل مستند بر فلم يلزم
 واقول لما كان وجود مبدء في الغالب القابل للحركة المستندة واستحال عليه
 الحركة المستندة كما في الفصل السابق وذكر ان ما ينعزل وما المستندة

ان ثبت ان المبدء في مبدء ميل مستند للظهور ان الحركة المستندة
 عليه لا يعصب مبدء في **قوله** لا يكون في طبعه الا ان يكون لا يكون
 في مبدء ميل **قوله** مبدء ميل **قوله** لا يكون في طبعه الا ان يكون لا يكون
 فلا يكون في تلك المدة المستحيلة فبغير **قوله** والا كان الصعوبة يمكن
 بعض الدليل المذكور المخرج اذ من محرك على الاستدارة ذاتيا وقد مر ان
 لو لم يكن في مبدء ميل محال لميل من خارج فكون في مبدء الميل يمكن
 والحرك منع كون طسعة الحركة المخرج بسطة خلاف الطبيعة **قوله**
 لانه بعض المرفع قد يقال لميل مستند وان لم يعصب مرفع كل الحرك عن تلك
 الجهة لكنه يعصب مرفع اجزاء الحرك من تلك الجهة كما يشهد به الدليل في شئ
 المبدأ في حرك واحد يلزم ان يعصب طسعة حرك لوجه الاجزاء الى جهة ومرفعها
 عنها كب طسعة مرفع وهو مح **قوله** في ذلك لان الطبيعة وان اقصت
 مرفع الاجزاء في تلك الجهة لكنه يعصب العود الى تلك الجهة فلو جمع الميلان لزم
 لوجه الحركية في جهة ومرفعها على وجه العود اليها والاستحالة في ذلك لعدم التناهي
 مستحالة في الحركة المخرج على انما يعزل على قدر استحالته كوزان الطبيعة
 الواحدة اذ من مساو بين باعسا من كما ذكرنا في استحالة جمعة ويكون
 المعصب لما في الطبيعة ففقط حصة واحدة مما لا بد من بيان **قوله**
 وعلى الوجود بعض العدم **قوله** هذا هو كوار من الكون والعدم المذكور في دليل
 من الحركة واعراض ان هناك من غير ارادة المعصب الا في مبدءها كما ذكرنا في
قوله لانه محال في مبدء هذا الصريح بان الحكم المذكور محصور في محال ولا يطبق

الاصل على كل ما لا يخفى ثم اعلم ان الثابت من الاحكام ليس الا المقدار
 المحسوس المحدد واما ان حيزا من حيز الغد محيطا على الكون والفضاء
 وكثر في الالسيام وغير ذلك من الاحكام فغير ثابت مما هو لعل امره ان
 هو الغد محيطا فافهم اما ان يحصل في حيز طبع الطان يقول ان الصفة
 الكائنة اما جبرها طبعي او لا تجبر على الا عدم المكان وسد فالحق ان
 بمعنى المكان اذ المكان عن السطح الداخلي من الحيز والحدود
 والاصح محله اما اولاه ان تولد حصلت في حيز صريح في ان الحيز
 بمعنى المكان مصدر واما ثانيا فلان حصول الوضع الطبعي للمحدود يكون
 بالحركة الوضعية لا بالبنية ويمكن دفعه بان المفروض ان للصورة الكائنة
 في حيز مع وضع كون الكل متحركا وضعا ولا شك ان حصول الحيز الطبعي
 في هذه الصورة فلا يمكن الا بالحركة المسببة وكما قيل في حيزها فلا
 حاصل في كل مكانه كما اقول في حيزها ان يمكن ان يحصل الحيز بالحركة الدورية
 لبعض الاجزاء وان يكون مصدرها علم يلزم منه حصول الحيز بالحركة الدورية
 لبعض الاجزاء فيحتاج الى ضم ما ذكره بعضهم فلان العكس في حيزها
 قد ذكر لانه لا فاسر هناك هذا هو ما ذكره لسانه من ان العلم في حيزها
 مع انه غير تام جار في العناصر ايضا واما الارادية فلان الفلك كما هذا
 خصوص بالفلك العظمى اذا فلك السيارت متصلة على فلك حيزها كل منها حيزا
 آلة على القول بملق النفس بجموع الفلك الكلي لا بكل حيز وهذا القول السببي
 الى ذلك التواتر على القول بملق النفس مجموع فكون كل كوكب متحركا

وقال بعض السراج ان بباطن الفلك المعنى المذكور غير متناف للآلات المحسوسة
 ووجه ما ذكرنا واما ان يكون بكماله فاما بعد فاجبت قال السبيل الى التام
 لانها لو جبت لكانت سائر الاربعة فكون معصية بالكون وهذا
 انما يسمى اذ حصلت الزاوية بواسطة حركه الرجوع اذ لو كانت الحركة على محيط
 دائرة لم يلزم ان يكون قطعها ولا يخفى ان اللازم كون الحركة عن حصول الزاوية
 على الخط المسوي بالتمام لانها اما ان يذهب الى معنى ان الزمان لا يكون عليه
 العدم كما هو فالحركة لا يعدم واللا لافعدم الزمان بانعدامها لانعدام
 المقدار بالعدم محله في اما ان يذهب لانهاية او يرجع وكلاهما بطر فلا يكون
 الحركة الحافظة له مسبوقة وهو المحط وهذا انما يسمى اذ كان الزمان محفوظا
 بشخصها بالحركة واحدة الحركة على كونها ان يكون محفوظا شخصها بالحركة
 فلا يمكن الحيز ودور ان بقا المقدار العرفي لا يكون شخص من معان محل غير
 مصور غير ان ولا ما من فاعلم ان على خط مسبق لم يلزم ان يكون الحركة المسببة
 على ما يقع على الخط المسبق بالتمام هو ان لا بالحركة ان حيزها ان هذا
 انما هو بارادة الوجود الخارجي في الوجود المذكور في المكان واما اذ حمل على الوجود
 في العلم في حيزه ان يكون العلم بمسار الحركة اذ الحركة الى حيز موجود
 في العلم وان لم يوجد في الحيز لا يسمع اجتماع مملان الذاتين
 اذ ان بعض الحلقه الى كبريا شخصان متنافعان اجتماع لصلب الفيزين فيها
 وفيه كاسي ولعل عيب السبب بالذاتين يدفع الاستغاض اذ يحصل ان لا يكون
 ان يكون في حيزي مملان مساندان كل منهما مسند الى ذاته لكن معنى الكلام

في انه يجوز ان يكون احد الممثلين انبيا بالمفهوم المذكور والثاني مسفاه
 اخرج فتنه **قوله** ولعلم ارادوا بالميل ههنا نفس المدافعة به بندقع الا
 بالخلق المذكورة لظهور ان فيها مبدء يتصور ان يكون باعتبار حركتهم
 منتهى الحركة الى جانب وباعتبار حركتهم منتهى الحركة الى جانب
 المضاد وليس فيه مدفعتان معا بالعقل وهو **قوله** فالحال الذي فيه
 ان الوقت الذي فيه مدافعة الا الوصول الى زوال الوصول عن المظهر
 ان مدافعة الوصول اليه ومدافعة الزوال عنه ليست في وقت واحد هو
قوله يصح الاتصال اما استاتة الى ان الممثل هو موصوف بمفهوم اتصال
 ان لا اصل لميل المدافعة لكونه زمانيا **قوله** لان الوصول الى كذا في
 ان الوصول انما يحقق بعد انتهائها وحركة الزمان فيكون انبيا ولا وجه
 للسطر على هذا البقرة كما في **قوله** والآن لم يكن احد تمامه لك كسب استحالة
 ذلك على من ماذكر الوصول فالوجه ما ذكرناه ان الوصول انما يحقق عند
 اعطاع الحركة فيكون انبيا **قوله** وكذا حال صيرورة ان معنى ان الوصول اليه
 ان هذه العبارة موافقة لما ذكره سابقا من قوله وكونه غير موصول
 على ان المبدأ بالوصول معناه المصدر لا المصداق بل المصدر في العقل استار
 بقوله وكذا الحال الى جوابين السان في الوصول وذلك ان يقال يحصل
 فيه كونه غير موصول لو كان زمانا حين كون الجسم في احد طرفيه لم يكن عز
 وصل بل يكون وهما لا ويتوجه عليه السطر المذكور **قوله** لان رفع الازمان
 ان زوال الازمان لم له لو كان ندر حيا لزم انقسام الزمان

الزمان لانه اذا تحقق من الزوال فلم لا يزال من الزمان لم يحقق زوال
 فلما بدان زوال من الزمان بعد سر على تعدد كون الزوال بدرجات معلوم
 انعام ما لا يتم **قوله** وكذا مما يحصل بالزمان فقد ان الكلام بعض
 على الوجه المذكور ويوجه عليه ان الحركة لها معنيان احدهما الحركة بمعنى
 الوسط والآخر الحركة بمعنى القطع كما في تفصيله ومقدار الزمان هو ان
 لا الاول لا يعز من ان الحركة بمعنى الوسط غير متعينة في امتداد المسافة
 حادثة في ان قوله والحركة مما لا يحصل ثم وجوابه ان المبدأ للحركة التي تقع
 بها القطع وهو الثاني الاول فاعلم **قوله** والالزم نفاك الالتم قال
 الامام في شرح الاستارات هناك اشكال هو ان عدم الآن يكون
 اما على الدريج او دفعة والاولى والالصار الآن زمانا لان الان اذا
 لعدم شيئا فيكون لا امتداد فيكون زمانا والثاني لعدم ان يكون
 ان عدمه متصلا بالان وجوده فليزم نفاك الالتم ثم على الشيخ في الشفاء
 جوابا عن الاشكال بما في بحث المصداق هناك هناك ما لا يشك
 ان يكون عدمه في جميع الزمان فان الآن حادثة من الزمان
 فاذا انقضى الزمان الاول لم يبق فعدم ذلك الزمان في كل جزء من اجزاء
 الزمان الثاني واسدء الزمان بمسبيل هو عن ذلك الآن ولا استحالة
 في ان يكون الشيء معدوما في زمان وكان قبل ذلك الزمان موجودا
 ثم اورد اشكالا على كلام الشيخ بان حصول الشيء عدمه على الدريج
 معقول لان زمان الحصول في محتمل الالتم فالحركة الاول منه مثلا ان

لم يحصل شيء لم يكن الحصول في ذلك الزمان بل في بعضه قد فرض وكله هف
وان حصل شيء وكان احيى هو الذي حصل كان ذلك الشيء في الزمان الاول
موجودا لان احيى حصل في الزمان الاول موجود فيه وكان معه ما فيه ايم
اذ الشيء الذي حصل في الزمان الاول غير موجود في الزمان الاول فلو كان احيى
هو الذي حصل بعينه لم يكن ان يكون الشيء الاول موجودا ومعه ما معه
وانه في وان كان غير لم يكن ذلك حصول شيء على الدرجه بل يكون حصوله
كثرة في اجزاء ذلك الزمان فاذا كان حصول الشيء وعده على الدرجه غير معقول
يكون عدم الان دفعه ثم يستبعد ذلك فان كل حاصل بعد ما لم يكن لا بد له
من اول حصول يكون هو حاصله فلهذا في ذلك تعالى الاين وانما
عنه الحق الطويل في ستره لالت راب بان حصول الدرجه حصول ما له هو به
الصاحبة بمنع ان يقع الا في الزمان كالحركة العطيفة فان تلك الصاحبة
بمنع وجودها دفعه ولا يلزم من ذلك ان يكون حصولها حصول شيئا كثره
في اجزاء ذلك الزمان لانها من حيث هويتها ليست ملتزمة في استثناء كثره
بما ان الحركة ليست لها اجزاء بالفعل بل شيء واحد بعين العدة الى اجزاء
فهي قبل عرض العدة لا يكون الاستثناء واحدا مطبقا على زمانه فيكون
حصوله في جميع ذلك الزمان واما بعد عرض العدة فيكون حصول اجزائها
في اجزاء ذلك الزمان شيئا بعينه وهذا لا ينافي الاعتبار الاول وهذا
هو الحصول الدرجه واما الحصول على الدرجه فهو ما الحصول في طرف الزمان
وهو الان لان الزمان الحصول المحرك في مسافة المنتهية بها مثلا واما الزمان

الزمان لا بمعنى انه اتصال مطبق عليه بل بمعنى انه لا يوجد في ذلك الزمان
آن الا ويكون ذلك الشيء حاصله وهذا هو القسم الثالث الذي
ذكره الشيخ واصل ان الحصول اذ لم يكن مدرجيا لم يلزم ان يكون دفعه
حسب يلزم تعالى الاين بل يجوز ان يكون في الزمان لا بمعنى الا يطبق عليه
فاستكمال الامام اثباتا على العلة من القسم الثالث وتكون عليه
ما ذكره صاحب النجاشي ان اراد بالاول في قوله فلا بد له من اول حصول
يكون هو حاصله في آن الحصول فلا يلزم ان كل حادث يكون له حصول
هو ان حصوله فان الحركة العطيفة حادثة وليس لها اول كذلك ان
اراد انه لا يوجد في زمان هو اول ازمنة حصوله فلهذا في ذلك السابح
هذا وانما حيزه بعد ما عرفت ما عرفت على الحق الطويل بعينه ليس كما ذكره
الزمان في قول الشرح مع ان زوال كل منهما زمانه ايم ما يطبق على الزمان
اذ لا يلزم من عدم حصول زوالها الا بالحركة ان يكون الزوال المذكور زمانيا
بهذا المعنى واما يلزم ذلك لو كان حصول الزمان مطبقا على الحركة
وليس كذلك اذ لو طبق على الحركة لم يكن ذلك الشيء زائلا في نصف
ذلك الزمان في نصف الحركة فيحرك الشيء من الاطراف والحوادث مثلا مع
بقائه هف فاما ان زوال كل منهما في الزمان لا بمعنى الا يطبق عليه
بل بالمعنى الذي ذكره المحقق وقيل هف هذا المعنى غير مجد لان الكلام في الزوال
بالمعنى المصداق لا احيى بل المصدر وهو كون الشيء زائلا وانما ليس
موجود في تمام الزمان الذي انصف الاحكام فيه زوال تلك الاشياء

واقول لا يخفى في ان الجسم اذا اصف بزوال الاطباق في وقت تحقق الزوال
كون الشيء زائلا بلا شبهة فالزوال بالمعنى المصدر لا ينافي غاية الامر
انه لا اول له وانه كما عرفت ثم الزوال بالمعنى المصدر كالحاصل بالمصدر غير متحقق
في الان الذي هو مبدأ زمان الحركة لصدق على الجسم فيه انه زال تمامه
والطباق مثلا للظهور كتحقق الاطباق وعدمه في آن واحد بطريق تحقق
العدم بدون الحركة غير معقول وكذا اجماع كون الشيء مبطنا مع كونه مبطنا
مجردا ما يتحقق كلا المعنيين في كل آن مفروض من زمان الحركة عن الجداء ومما
كان الا في اجتماع الاطباق بمفهوم الاضاف به مع زواله بالمعنى كالحاصل
بالمصدر فبغيره بطرفا مل جدا **قوله** هي الاتات بمعنى ليس لها بالاحراز التي
لا تحركها معناها الاصطلاحي وهو كجواهر الوضعيات الغير متعينة اصلا
وهو **قوله** واما ان لا تحرك فيه الجسم لم لا يقتصر الاظهر ان يقال لا يتسا
حركة الزمان حال الوصول وعدم حدوث الزوال الا في آن اخر الزمان الذي
بين الامس زمان السكون **قوله** فليزمن ان لا يكون له ان اراد انه يلزم ان
لا يكون له وصول اصلا فمحم كما وان اراد عدم وصول التمام فمحم ولا محذور
وهذا الوجه بهذا البعض اوردته المحقق الطوسي في شرح الاستار حيث قال
هذه كجبه ضعيفة لانها قائمة في المحذور الى اخر ما ذكره الشافعي انه يمكن لغريب
الدليل المشهور بوجه الاستوجه البعض وهو ان الموجود من الحركة هو الوسطية
وهو محال في الآن والوصول على ما قرره الشيخ ابي له علة حاصلة في ذلك التناقض
وكذا الا وصول وعلمها الحركة كما لا يخفى وظان ان يحصل بدون الحركة لا يكون عليه

عليه شي منها والحركة ان المتضاد فان كالمصاعدة والهابطة لا كالمصاعا
في ان واحد فان حدوث التسوية الحركية للوصول غير ان بقا، الموصلة لرفقها
زمان هو زمان السكون وعلى ما قرره لا يرد البعض الذي لا يرد اليه ليست
هناك حركات متضادة ولا يخفى انه هذا ان ثبت الدوران عمومها وكذا ان
بين كل حركتين متضادتين بل فكل من السكون انتهى ولعل ليس المقصود
دفع البعض بالحدود المفروضة لظهور توجهه على الدليل المشهور بل المقصود
لغري الدليل لضم مقدمات لا تتوجه عليه هذا البعض حيث افاد لا يرد عليه
المعنى الذي لا يرد عليه واما البعض الاخر فيسود كما استغنى عن ذلك
قوله ومن ان امتداد الرجوع ونقل تحقق الطوسي عن الشيخ انه قال في ذلك
ان اورد بدل لفظ الجبانية لاسما به يعني انه لا فرق بين الوصول والجماسة
والا وصول واللا جماسة في توجهه الى عرض المحذور وما نقل عن الامام في توجيه
الوجه المحذور من ان الوصول لا يتحقق بدون علة وهو في وليس كالحركة فانها
لا تقع في آن واذ زال الاتصال عن العلة المحركة لم يكن زوال الوصول في
آن اخر ومن الامس زمان السكون فاورد عليه ان العرض بحاله كوا
ان الوصول في آن هو طرف الزمان الذي يحصل الا وصول في كلة وكل الامم
حيث قال لا فرق بين الا وصول واللا جماسة كما عرفت مؤيد لا عرض المحذور
وبعض المحذور المفروضة ايضا متوجه بلا شبهة **قوله** ثم اقام كجبه باعتبار
الموصول تحصلها على ما في شرح الاستار والجماعات ان الوصول انما
هو بالحركة والحركة انما مصدر على موجودة وهو باعتبار كونها منزلة للحركة عن حد

ولعل اعتبار التماس مع السطح المحقق حد بغير الوصول اليه حتى كثر الحركة الصاعدة
 عن الحركة الهابطة والمحملة للمحقق المحركين المحققين ومنه ما لا بد من دليل
 فافهم وتعل عن الامام البعض بناس الكواكب بسطة الاوج عند كونه في ذروة
 الدوير على اوج حاملة بسطة المحقق عند كونه في حضيض الدوير في حضيض
 حاملة حلقه الكواكب **واقول** كوابل المنقول عن الشيخ لاخرى هي من عدم حوار
 الكواكب على الكسفات عندهم فالحق في كوابل ان يقال ان لزوم الكواكب
 انما هو من كوابل المحققين الذين كما صرح به الله وحركة الكواكب بحركة
 فلكه عرضة لاذنية به من دفع اليه **او** حركة الكواكب تحت دودة على الدوائر
 كحركة الدوائر عرضية كحركة الكواكب فلا بعض بقى من كونه لو فرض ارتفاع و
 انخفاض في كوة واحدة تحت كون مجموع متصلا واحدا لا يكون بل جازيا
 سطحه وذا انه لا يعمل كقوى حركته فائتة بالكل من غير ما فيها في حركته واما حركه الكل
 فتكون كحركة سارية في الكل فتكون كل من الارتفاعات متحركة بالحركة الدائرة
 فاعلم انه فانه حقيق وما اقبل ابرار على دليل الشيخ فانه كونه اجماع المسلمين
 همنا حساس في حاله واحدة كما في الحلقه الكواكب كوابل متصلا معا لانهم قد عرفوا
 ما فيه فلا يعمل **فول** فعلم ان كحركة الحافظة **او** اقول فلهذا لا يكون كحركة
 الحافظة للحركة كحركة مسعجة على محيط دائرة وهو لا يلزم **ول** اقول فانه ثبت
 ان كحركة بعض السطح فائدة فاما ما بين من ان كل تلك الحركة لا بد ان يكون
 اسرع الحركات مع ان الكواكب عزامت وضلا عن حركته **واقول** فيه لا
 ان المحقق لم يذكر وجوب كون تلك الحركة اسرع الحركات فالسفر في كلامه

ولعل ان الحد آخر سمي مبيلا اذ لم يزل هو المبدأ والناظر عن حد ما دهر على
 الوصول باعتبار الاتصال والاسمي بهذا الاعتبار مبيلا واحدا
 ان اصل المبدأ على الزوال المحرك عن حد باعتبار دونه للوصول باعتبار اوج
 والغاير من الاعمارين طرذا الاتصال غير الازالة والسويع والعلية
 ان الوصول وهي آنية فاذا انصرف المحرك عن ذلك الحد الذي وصل اليه
 فلا بد من مبيلا اذ لم يزل الاول كان موبالمحرك الى ذلك الحد موصلا اليه
 ولا شك ان المصل للموصل والمصل للمركب عن حد معين مفاصل ولا يمكن
 ان يكون ان حدود المصل الثاني هو ان الوصول لا مصل اجماع المسلمين
 محققين ان واحد مفاصل من الكواكب ولا يخفى انه لا بد من مبيلا اذ لم يزل
 والالوج البعض بالحد ودموجوده وايضا يوجب عليه ما استمر من كونه ان
 يكون المصل معدا فلا يكون مافا ان الوصول ثم عمل على الشيخ لانه يصعب
 حركته كوة متدودة على دوائر فوق سطح من مفاصل الكوة بسطة في كل
 دوة حلقه كوة الكوة للحصول كوابل محققين مفاصل علة الى بسطة التماس
 والبطنة منها واجاب بالمرام الكواكب **واقول** هذا في غاية البعد لانه
 الكوة متحركة كحركة الدوائر صاعدة وهابطة على نسق واحد من غير ان يكون
 سواء كان فوقها سطح تمام الكوة او لا فالمرام الكواكب كحركة كوابل السطح
 العاين عن كحركة لا يخفى شي اذ يمكن فرض سطوح صغار كثيرة تماس الكوة في كل
 دوة مع كل منها بسطة بان يكون كل سطحين متصلا من والمرام الكواكب
 معلوم محقق سكتات في كل دوة كونه كوابل المحققين والواقع خلافه و

غير تام واما بان لا يجب على الشئ في لقمة يمنع اثبات الكوكب ووجهه بل
 يكفيه الاحتمال مع ان الكوكب محقق بلا شبهة ووجهه معقولة عند كثير
 المحققين **قوله** على انه لا يجب الكون ان لم يعلم ان لزوم الكون ان كان
 بعد كونين مما ذهب اليه ارسطو ومنابعه واما الافلاطون والاشراقون
 فلا يقولون به كذا ذكره المحقق في شرح الاسرار والمذكور في الموقوف وشرحه
 ان ابا علي احيائي من المعقولة وافق في ان الشئ في لزوم الكون واما في المعقولة
 وافق الاشراقية في عدم اللزوم واستدل احيائي في لزوم الكون بان الجبر
 الصاعده والغلب مبداء الغرض الصاعده على مبداء الطبعي الهابط والضعف
 يحصل الغرض بمصادفة الهوايات شيئا فشيئا الى ان يغلب مبداء الطبعي فينبط
 ولا شك ان غلبة مبداء الطبعي زمانا يكون بعد التعادل الذي لا يقال
 من المعقولة الى الغالبة دفعه من غير تحليل معادل غير معقول عند التعادل
 يمكن لسائر المتكلمين فلو حرك لزوم الصريح بلا مرجع واورده عليه بان
 في ان لا في زمان حتى يمكن ان الكون زمانا ثم اعلم ان على الكون
 من الجبركين على القول به عدم الحمل بموجب المحركة فهو قسري لا طبعي ولا ارادي
قوله لان سكونها في مبداء نظر اذ البتة بعض على الدليل المذكور نظرا
 واللازم منه السكون الزماني فالجواب بان سكونها في غير معقول بزمان
 متلك في اصل الدليل فالحال ان لم يصغدم الكون لا يكون انبأ لانه انما يكون
 عند هم في وقت يمكن ان يكون الشئ متحركا فيه فلا يمكن حده في الزمان
 اذ الحركة زمانية وخلق الجسم عنها في ان امره معقولة مشهور من الجمهور وايضا



304
1. 1. 14

8.6

[Faint, mostly illegible handwritten text in Ottoman Turkish script, likely a library inventory or record.]



Süleymaniye Kütüphanesi	
KİTAP	AMEA 2406 HÜSEYİNİ PAŞA
YENİ	
Eski Kütüphane	318